القضاء والأوقاف في الأحساء والقطيف وقطر الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني أثناء الحكم العثماني الثاني (دراسة وثائقية)

تأليف الدكتور عبدالله بن ناصر السبيعي

> الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م

القضاء والأوقاف

هي الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني 17۸۸ - 1971هـ/ 1871 - 1918 هـ

(دراسة وثائقية)

تأليف الدكتور عبدإلله بن ناصر السبيعي

> الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م

ص عبدالله بن ناصر بن عبدالله السبيعي، ١٤٢٠هـ فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

فهرسه محتبه الملك فهد الوطنية اتناء النشر

السبيعي، عبدالله بن ناصر بن عبدالله

القضاء والأوقاف في الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني: ١٢٨٨ - ١٩١٦م م العثماني

۲۳۹ ص ۲۲ × ۲۲ سم

ردمك: ۳-۹۹۰-۳۳- ودمك

١- الأحساء (السعودية) - تاريخ - العصر العثماني ٢- القضاء - تاريخ

أ- العنوان

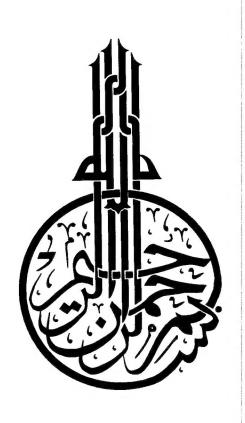
4./124.

ديوي ۱۳۳، ۹۹۳

رقم الإيداع: ٢٠/١٤٣٠ دمك: ٣-٩٩٦-٣٦-، ٩٩٦،

ردمك: ۳-۹۹۰-۳۹-۹۹۲

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف «لايجوز إعادة نشر هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه، أو نسخه، بأية وسيلة الكترونية أو غيرها بدون إذن خطى من المؤلف»



المحتويات

	مقادمية
	- الفصل الأول -
	مـدخــــل
	القضاء في الفترة العثمانية
	المحاكم الشرعية العثمانية
	أ) محكمة بداية الهفوف
	قلم المحكمــة
,	ب) محكمة بداية قضاء القطيف
	ج) محكمة بداية قضاء المبرز
	د) قــاضي قــضــاء قطر
	- – الفصل الثاني –
	القضاة العثمانيون في لواء الأحساء
	مجلس التمييز بمركز اللواء
	باشكاتب مجلس التمييز
	مجلس التمييز بقضاء المبرز
	مجلس الدعاوي بقضاء القطيف
	الإفــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	لقيضاة المحليدون
	– الفصل الثالث –
,	همية الوثائق الشرعية
	١- المعلومات الشرعية
	٧- المعلومات التاريخية
	٣- المعلومات الاقتصادية

1 . 1	٤- المعلومات الاجتماعية
١٠٤	٥- المعلومات الزراعية ونظم الري وحصصه
	- الفصل الرابع -
111	الأوقــاف
177	أوقاف الأحساء
۱۲۸	عرض تاريخي لقضية وقف مسجد سيف بن حسين الجبري
	- الفصل الخامس -
1 2 7	أمثلة مختارة لأشهر أوقاف الأحساء
1 2 7	١- أوقاف فروخ باشا الفاتح
١٤٨	٢- أوقـاف علي باشـا
101	٣_ وقف محمد علي باشا المتوفى عام ١٠٤٧ هـ/١٦٣٧م
	٤- وقف محمد علي باشا حال ولايته على الأحساء في عام
108	٣٦٠١هـ/٧٣٢١م
101	هـ أوقاف وسبيل محمد علي باشا
١٦.	٦- أوقاف مدرسة علي باشا
171	٧- أوقاف مسجد محمد بن عبدالله المكنى بأبي نقاء
	٨- وقف المدرسة الموقوفة على عبدالرحمن بن خليفة بن حسين
178	النعــيم
178	٩ – وقف مسجد الشطيب
١٦٤	١٠- أوقاف مسجد سلمان بن محمد بن فهد بن براك بن غرير
170	١١- أوقاف مسجد الإمام فيصل بن تركي في المبرز
١٦٦	١٢- أوقاف مسجد الإِمام فيصل بن تركي في الهفوف
178	١٣- أوقاف عمر بك
140	١٤ – وقف محمد بن غرير بن عثمان بن سعدون
11/5	

177	١٦- أوقاف علي بن محمد الخليفة وإخوانه
1 7 9	١٧ - أوقاف مسجد دريب الواقع في محلة العيوني في مدينة المبرز
179	١٨- أوقاف مسجد المالح أو المالحة
۱۸۰	٩ ١- أوقاف مسجد الجبري في مدينة المبرز
۱۸۰	٢٠ ـ أوقاف مسجد محمد الجريوي
١٨١	٢١ – أوقاف مسجد محمد بن عبداللطيف بن عبدالله الجعفري
۱۸٤	٢٢ - أوقاف مسجد الشيخ عبداللطيف بن محمد الجعفري
۱۸٤	٢٣ – أوقاف مدرسة سعدون بن سيف السعدون
۱۸۰	٢٤ – أوقاف مسجد سعدون بن سيف السعدون
۱۸٥	٢٥ - الأوقاف التي في ايدي آل الشيخ عبداللطيف
	٢٦- أوقاف مدرسة إبراهيم بن نصر الله وجمعان بن محمد بن
71	جـمـعـان
71	٢٧ - وقف مسجد الشريفة
۱۸۸	٢٨- أوقاف مدرسة الحاج بكر
١٩.	٢٩- أوقاف مسجد رشيد بن مثيني الجحاحفة
191	٣٠- أوقـاف آل باز
191	٣١- أوقاف محمد بن ناصر بن خلف بن هلال الشافعي
198	٣٢ - أوقاف مسجد ورباط ومدرسة آل عمير
197	٣٣ – أوقاف مدرسة الحبيشية
191	٣٤ - أوقاف أخرى
۲.۳	لهوامش والتعليقات
777	لمـــادر والمراجع

قائمة بالوثائق والبيانات والرسوم والرسائل

	١ – بيان يوضح الأسماء التي أعتمدها القضاة العثمانيون لمحكمة بداية
70	الهفوف
77	٢ - نماذج من تشكيل الجهاز القضائي في مدينة الهفوف مركز اللواء
	٣- بيان بأسماء من شغل منصب معاون المدعي العام في محكمة بداية
٣١	الهفوف
	٤ - بيان باسماء من قاموا بمهام نيابة قاضي [نائب] وكالة في مركز
44	اللواء من الأهالي
	ه - صورة لوثيقة شرعية عثمانية صادرة من حكمة بداية الهفوف
	ومصادق عليها من أعضاء مجلس التمييز بامضاء الوكيل عن نائب
٣٣	[قاضي] اللواء عثمان بن محمد بن عمير عضو مجلس التمييز
30	٦ - بيان بفئات الأوراق الشرعية وقيمها
	٧ - صورة لنماذج لشهادة العلم والخبر التي كانت المحكمة تشترط تقديمها
	مصدقة من إمام الحي والعمدة، شهادة من إمام وعمدة حي الرفعة
٣٦	بالهفوف
	٨ - صورة لنماذج لشهادة العلم والخبر التي كانت المحكمة تشترط تقديمها
	مصدقة من عمد [مختاري] القرى، شهادة من مختار [عمدة] قرية
٣٧	الج فـر
٣٨	٩ - بيان بأسماء من تولوا وظيفة كاتب أول محمكة بداية القطيف
٤٤	• ١- بيان بأسماء من تولوا القضاء في قضاء قطر من القضاة العثمانيين
	١١ - بيان بأسماء قضاة لواء الأحساء من العثمانيين في كل من مركز اللواء
01	وقضاء القطيف
	١٢ - صورة توكيل نائب [قاضي] اللواء السيد محمد محاسن الأزهري
	لعضو مجلس التمييز عبدالرحمن بن إبراهيم الجغيمان للقيام بالعمل
09	نيابة عنه بعد استعفائه من المنصب وموافقة المشيخة الإِسلامية
70	١٣- صورة إشعار بالحضور لمقر المحكمة موجه لعلى العودة

	١٤ - صورة للخطاب الموجمه إلى كل من سعود المهنا ومحمد العودة
77	لدعوتهما إلى منزل المفتي للصلح بينهما
	١٥ - صورة استدعاء عبدالله بن عيسى أبو حليجة إلى والي ولاية البصرة
	يشتكي من نائب اللواء [القاضي] وأعضاء مجلس التمييز لعدم
	أنصافه في قضيته مع اليهودي داود شنطوب ويتهمهم بالانحياز إلى
	جانب خصمه مما دعاه إلى طلب تعطيل الدعوة والطلب بنقلها إلى
٨٢	محكمة جزاء البصرة
	١٦ - صورة استدعاء عبدالله بن عيسى أبو حليجة إلى قائد لواء الأحساء
	يشتكي من نائب اللواء [القاضي] وأعضاء مجلس التمييز لعدم
	أنصافه في قضيته مع اليهودي داود شنطوب ويطلب إرسال استدعائه
79	مع الاستدعاء السابق إلى ولاية البصرة
	١٧ - صورة خطاب مفتي اللواء الشيخ عبداللطيف الملا إلى والي البصرة إثر
	إعادته إلى منصبه وفيه أعلن عن عزوفه عن المرتب الخصص لهذه
	الوظيفة كما كان يقوم بذلك سابقاً وقراره أن يقوم بالمهمة احتساباً
	كما تضمن الخطاب شكواه من مسلك أعضاء مجلس التمييز وكاتب
٧١	المحكمة وثنائه على باشكاتب مجلس التمييز
74-11	١٨ - بيان بأسماء أعضاء مجلس الثمييز في مركز اللواء في بعض الدورات
	١٩ - صورة استفتاء الشيخ عبداللطيف الملامفتي اللواء في مساءلة
	استخدام العملة الورقية الإنجليزية وهل يجوز أخذها بأدني من ثمنها
٨٢	المقرر أو بأزيد في حالة كون الحالة ضرورية أو غير ضرورية
	٠٠- صورة رسالة عبدالمحسن بن عبدالله البداح إلى الشيخ عبداللطيف الملا
٨٣	إثر الخلاف بين الشيخ والمتصرف
	٢١ - صورة رسالة عبدالمحسن بن عبدالله البداح إلى الشيخ عبداللطيف الملا
Λ٤	إثر الخلاف بين الشيخ والمتصرف
	٢٢ - نماذج من العبارات المنقوشة في أختام بعض مشائخ الأحساء المحليين مرتبة حسب
٢٨	الفترات الزمنية التي قاموا خلالها بالتصديق على الوثائق الشرعية
	٧٣ ـ ران رأسمام و من قام كتابة المثائة الشاعبة التي درست في هذه

٨٨	الدراسة
	٢٤ - بيان بأسماء بعض أحياء الأحساء القديمة التي ورد ذكرها في الوثائق
97	الشرعية
	٢٥ - بيان بأسماء بعض العقارات المفروض عليها ضرائب باسم الخراج
١٠٧	الديواني أو الخمس الديواني في الأحساء
	٢٦ - بيان بأثمان بعض العقارات الزراعية التي تم تداول بيعها في الأحساء
	في فترة الحكم العثماني مع إيضاح مواقعها ومصدر مائها وتاريخ بيعها
	وتكرار بيعها إن وجد كما توضحه الوثائق الشرعية الصادرة خلال
111-1.9	تلك الفـــــرة
	٢٧- وثيقة شرعية توضع حكما شرعيا حول حصص الري لأحد الأملاك
117	الزراعــيــة
	٢٨ - بيان بأسماء أثنين وعشرين مثالاً متنوعا لأنواع تحديد حصص الري
114-118	مستخلصة من الوثائق الشرعية الصادرة في تلك الحقبة
	٢٩- صورة شهادة إسماع موقع عليها من قبل واحد وعشرين شخصاً من
	أبرز مشائخ الأحساء وعلمائها بخصوص ثبات إيقاف أوقاف مسجد
	سيف بن حسين الجبري على الشيخ نصر الله الجعفري ثم من بعده
14.	على ذريتــه
	٣٠ - صورة اتفاق بين حنيان بن صالح الجبري وعبداللطيف ومحمد أبني
14	الشيخ حسن الجعفري وعبدالله بن عبداللطيف بوكالته عن أبيه على
	أوقاف مسجد الجبري، وقد أمضى الاتفاق الشيخ سعدون آل عرعر
۱۳۱	وجمع من أبرز مشائخ الأحساء وعلمائها آنذاك
	٣١ - صورة وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء الشيخ عبداللطيف بن
	نعيم بطلب من الشيخ محمد آل عرعر الوالي على الأحساء وقتها
177	بخصوص أوقاف المسجد الجبري
١٣٣	٣١- بيان بأسماء أوقاف مسجد سيف بن حسين الجبري
	٣٢- صورة وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء الشيخ عبداللطيف بن
	نعيم بخصوص أوقاف مسجد الجبري وعليها أمضاء إيراهيم بيز سيف

100	وإقرار خالد بن سعود
	٣٤ - صورة محضر الصلح بين الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله الوهيبي
	والجعافرة حول تولي أوقاف مسجد الجبري، الذي رفعه كل من محمد
	بن عبدالله بن مانع وعبدالعزيز بن حسن بن مزروع ومحمد بن حمد
	بن مزروع إلى الإمام عبدالله بن فيصل بن تركي بناء على تكليفه لهم
	بدراسة الموضوع، وقد أقر الإمام عبدالله بن فيصل الصلح وختمه
189	بخــــه
	٣٥- وثيقة شرعية محررة في شهر ذي الحجة ١٣٥٦هـ تستعرض ملخص لما
184	جرى من خلاف حول أوقاف مسجد الجبري وماتم اتخاذه حياله
	٣٦- وثيقة وقف علي باشا لاوند البريكي بإِمضاء قاضي الأحساء الشيخ
10.	علي بن أحمد النجار الشافعي
101	٣٧- وثيـقـة وقف علي باشـا المحـررة في ١٢ ربيع الثـاني ٩٨٢ هـ
	٣٨- وثيقة وقف علي باشا حال ولايته على الأحساء محررة في غرة شهر
	جمادي الثانية سنة ١٠٣٦هـ منقولة عن أصلها بخط عبدالله بن
	عبداللطيف الخطيب في عصر يوم الاثنين الحادي والعشرين من شهر
100	ذي الحجة ١٣٥٦هـ
	٣٩- وثيقة أوقاف مسجد الإِمام فيصل بن تركي في الهفوف الذي بناه بعد
	خراب مسجد الإٍمام سعود في حي النعاثل في مدينة الهفوف وأوقفه
	على عبدالله بن عبداللطيف بن مبارك ثم على ذريته، نقل الوثيقة عن
	أصلها الذي وقعه الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ كل من
	حسين بن عبدالله بن فلاح وعبدالله بن أبي بكر الملا. وعليها توقيعات
	لشلاثة قبضاة عشمانيين وكذلك الشيخ علي بن محمد
1 7 7	العبدالقادر
	٠ ٤ - وثيقة أوقاف مسجد الإِمام فيصل بن تركي في الهفوف الذي بناه بعد
	خراب مسجد الإِمام سعود في حي النعاثل في مدينة الهفوف وأوقفه
	على عبدالله بن عبداللطيف بن مبارك ثم على ذريته، بإمضاء الإمام
	فيصل بن تركي بن عبدالله آل سعود وشهادة عبدالله بن فيصل والوثيقة

۱۷۳	بإمضاء الشيخ عبدالرحمن بن حسن بن الشيخ محمد
	٤١ ـ صورة طبق الأصل لوثيقة وقف محمد بن غرير بن عثمان بن سعدون
	نقلها عن أصلها عبدالله بن أبي بكر الملا وعبدالرحمن بن عبدالله بن
۱۷۷	عمير وعلي بن محمد العبدالقادر
	٤٢ ـ وثيقة أوقاف علي بن محمد الخليفة وإخوانه نقلها عن أصلها الشيخ
۱۷۸	عبدالله بن علي آل عبدالقادر
	٤٣ ـ وثيقة أوقاف مسجد محمد بن عبداللطيف بن عبدالله الجعفري قابلها
	على أصلها ونقلها كل من الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن الملا
١٨٢	الحنفي والشيخ أبي بكر بن عبدالله الملا
	٤٤ ـ وثيقة أوقاف مسجد محمد بن عبداللطيف بن عبدالله الجعفري قابلها
	على أصلها ونقلها كل من عبدالله بن عبداللطيف الخطيب والشيخ
۱۸۳	أبي بكر بن عبدالله الملا
	٥٥ ـ وثيقة أوقاف مدرسة إبراهيم بن نصر الله وجمعان بن محمد بن
	جمعان وعليها امضاء الشيخ عثمان بن عبدالله بن جامع الحنبلي
۱۸۷	القاضي في البحرين في ٢٧ ربيع الأول ٢٣٦هـ
	٤٦ - وثيقة شرعية بنصب عبدالرحمن بن أحمد ناظراً ومتوليا على أوقاف
١٨٩	مدرسة الحاج بكر بإمضاء الشيخ عبداللطيف بن نعيم
	٤٧ - وثيقة شرعية بنقل أوقاف مسجد مشرفة المتعطل إلى أوقاف مسجد
	رشيد بإمضاء قاضي الأحساء الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن الشيخ
197	حسين العدساني
190	٨٤ وثيقة مدرسة ومسجد الشيخ عبدالله بن محمد بن عمير

مقـــدمــة

راودتني منذ عشرة أعوام رغبة في المساهمة في كتابة صفحات من تاريخ الأحساء وما حولها، إدراكاً مني لقلة من تصدى لكتابة تاريخها وتدوين أحداثها، رغم تسليمي بصعوبة المهمة ومشقتها وبما يحيطها من معوقات. وكان يدفعني ويقوي عزمي أمل في أن أجد من مثقفيها والمهتمين بالتاريخ وتدوينه والمحتفظين بالوثائق التاريخية والجامعين لها عوناً وتشجيعاً ومؤازرة، لاسيما والمنطقة بيئة علم وتدوين وإشعاع علمي متميز جعلتها سابقة لغيرها من مناطق الجزيرة العربية، غير أن تلك الأماني حالت دونها صعوبات وعقبات كانت أكثر مماكان يظن. مما أطال مدة جمع الوثائق والمعلومات والسفر لطلبها من مظانها في أرشيفات اسطنبول والهند وبريطانيا في زيارات متكررة إضافة إلى بعض ما تيسر جمعه محلياً، وتحليها والتثبت من صحة معلوماتها. وظللت طوال تلك الفترة أراقب بلهفة إِقدام غيري على إِخراج شيئاً مما أمل فيه أو قريباً منه يريحني من هذه المهمة الشاقة، مع حرصي على تشجيع طلاب الدراسات العليا المهتمين بتاريخ المنطقة على محاولة الكتابة في الموضوع، سواء ممن أشرفت عليهم أو من عرفت طموحاتهم ورغباتهم الجادة في المساهمة في كتابة تاريخ الجزء الشرقي من البلاد. ومرت السنوات بطيئة لم أجد خلالها فيما كتب ونشر مايرقي إلى الطموحات في إبراز جوانب مهمة من سجل تاريخ المنطقة الحافل بالمعلومات والأحداث، لاسيما وأن معظم ماكتب كان مركزاً على التاريخ السياسي السردي دون التطرق إلى الجوانب الحضارية التاريخية الأخرى كالإدارة والأمن الداخلي والاقتصاد والقضاء والأوقاف والتعليم ونشاط السكان وطبيعة المجتمع في هذا الجزء المهم من الوطن.

دفعني كل هذا إلى العزم في اختيار فترة مهمة وحاسمة من تاريخ الأحساء والقطيف وقطر تتمثل في الفترة التي دانت فيها للحكم العثماني الثاني ١٢٨٨ – ١٩١٣ م، وقبيل استرداد الملك عبدالعزيز آل سعود للأحساء والقطيف من العثمانيين.

تراكم لدّي طوال تلك الفترة عدد كبير من الوثائق والمخطوطات وتزايد كم المعلومات والروايات الشفوية، مما زاد من صعوبة إنجاز ما أطمح إليه وأخطط له، خاصة مع ندرة من يجيد ترجمة الوثائق العثمانية ترجمة جيدة يركن إليها، يضاف إلى هذا صعوبة جمع الوثائق الشرعية القديمة المحلية خاصة التي تتضمن معلومات عن أملاك زراعية متوارثة أو موقوفة حيث يشعر بعض أصحابها بحساسية نشرها. بالأحداث ذاتها.

جاء العمل وتكامل في هيئة سلسلة من الكتب المرتبطة محتوياتها بالموضوع الرئيس تاريخ الأحساء والقطيف وقطر خلال تلك الحقبة التاريخية وأن أختلفت عناوينها ومباحثها. فقد خصص هذا الكتاب للقضاء والأوقاف واعتمد في تأليفه في المقام الأول على الوثائق العثمانية والوثائق الشرعية سواء الصادرة من المحاكم العثمانية المحلية في اللواء أو ما أمضاه القضاة والمشايخ المحليين الذين كانوا يقومون بتسيير أمور الناس وقضاء حاجاتهم حسبة، ثم على الوثائق المحلية من رسائل شخصية أو محفوظات علمية. وقد قمت بتحليل تلك الوثائق والمعلومات والتثبت من صحتها وخرجت بمعلومات جديدة تختلف عما أطلعت عليه مما هو متداول وشائع فيما نشر من كتب أو رسائل علمية مما أطلعت عليه، مما شجعني على أخراجه ونشره تعميماً للفائدة. وقد قمت بتقسيم مادة هذا الكتاب إلى مقدمة وخمسة فصول رئيسة. خصص الفصل الأول لدراسة شاملة للقضاء

في لواء الأحساء في الفترة العثمانية موضوع الدراسة شملت المحاكم الشرعية العثمانية في الأحساء والقطيف وقاضي قضاء قطر. وجاء في الفصل الثاني دراسة مستفيضة للمؤسسات القضائية العثمانية في اللواء وبيان أسماء من تولى القضاء من القضاة العثمانيين في الأحساء والقطيف وقطر، وكذلك دراسة للإفتاء في النظام القضائي العثماني وذكر لمن تولى منصب المفتى في لواء الأحساء. وختم هذا الفصل بدراسة للقضاة المحلين الذين قاموا بمهام قضاء حاجات السكان الشرعية حسبة. أما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة أهمية دراسة الوثائق الشرعية بالتركيز على أهمية المعلومات الشرعية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية والمعلومات الزراعية ونظم الري وحصصه التي احتوتها تلك الوثائق الشرعية وانفردت بكونها المصدر الأوثق لها. وخصص الفصل الرابع لدراسة مستفيضة للأوقاف بشكل شامل وأوقاف الأحساء بشكل خاص مع عرض تاريخي مسهب لأوقاف مسجد سيف بن حسين الجبري في الهفوف وما أحاط بأوقافه من مشاكل وقضايا شرعية. وجاء في الفصل الخامس عرض لأمثلة مختارة من أشهر أوقاف الأحساء شمل تفصيلاً تاريخياً لثلاثة وثلاثين وقفاً شرعياً إضافة إلى إشارات مختصرة لأوقاف أخرى.

ورغم أنني أمضيت مايقارب خمسة سنوات في إعداد هذا الكتاب وما سبقه ومايليه من سلسلة هذه المجموعة وتدوين ومراجعة موادها، بذلت خلالها جهدي من أجل إخراج دراسة وثائقية رصينة ومتكاملة، ألا انني رغم هذا كله، أعترف حقيقة لاتواضعاً أن هذه السلسلة تحتاج إلى من يتابعها ويضيف إليها معلومات غابت عني أو لم أتمكن من الوصول إليها.

أجد لزاماً أن أسجل كل شكري الجزيل لكل من ساعدني أو شجعني على

الإستمرار في التحضير لكتابة هذه المجموعة، كما أقدر لأسرتي تحملها ومعاناتها أثناء السنوات التي كرست خلالها معظم وقتي واهتمامي لإتمام هذا العمل.

والله الهادي والموفق لصالح الأعمال أسأله أن ينفع بعملي هذا وأن يهدينا سواء السبيل.

الرياض في ٢ جمادي الأولى ١٤٢٠ هـ.

الفصل الأول القضاء في الفترة العثمانية

الفصل الأول

مدخسل

القضاء أمر ثابت في الشريعة الإسلامية، حتم وجوده ضرورة البت بين المتخاصمين وإقامة الحدود الشرعية كما جاء في القرآن الكريم والسنة والاجماع والقياس والاجتهاد. ولما كان الأصل أن يمسك بزمام إقامة العدل شخص واحد يعهد له بإقامة قواعد العدل والإنصاف بين الناس، كان لزاماً أن تكون السلطة القضائية بيد إمام المسلمين، وهذا ماكان في عهد الرسول علم فلم يُعرف للمسلمين قاض سواه، لكن بعد انتشار الإسلام وتوسع دياره والبدء ببعث الولاة إلى الأصقاع الإسلامية المترامية، وتكليف بعضهم بالقضاء كجزء من مهامهم، لأنهم أصحاب قوة ونفوذ ولابد للأحكام الشرعية من سلطة تباشر تنفيذها. ثم اقتضى الأمر على إمام المسلمين إقامة العلماء بأن من مهام الإمام تنصيب قاض في كل إقليم من أقاليم المسلمين العلماء بأن من مهام الإمام تنصيب قاض في كل إقليم من أقاليم المسلمين الناكد من إقامة الحدود الشرعية والفصل في التخاصم بين المسلمين. (١)

وقد برزت حاجة الناس للقضاء في كل الأماكن والعصور ولولا القضاء لانقلبت حياتهم إلى فوضى وخلاف تقودان إلى نتائج مدمرة، إذ أن إعمار المجتمعات وازدهارها لن يتم بدون سيادة القانون والنظام واحترامهما، كما أن معرفة الأصول والقواعد القانونية لاتعد كافية لسير الحياة الاجتماعية وانتظامها في المجتمعات، خاصة في أحكام الاجتهاد وما يكثر فيه الاختلاف، ولا يمكن حل ذلك إلا بالحكم الفاصل والقضاء القاطع. (٢) مما يعني اختلاف الناس فيما بينهم على معنى القاعدة القانونية والتسليم بوجودها، كما قد يختلفون في تكييف وقائع القضية، وبالتالي فقد يختلفون في القاعدة القانونية وفرضها أي يختلفون في القاعدة القانونية وفرضها أي القاعدة إن لم ينكرها، وفي هذا تأكيد الأهمية للقاعدة القانونية وفرضها أي

إعطائها صفة الإلزام. مما يوجب تنصيب قضاة مؤهلين شرعاً للفصل بين الناس في خصوماتهم واعطاء قراراتهم صفة الإلزام والتأكيد على ذلك في إقامة الحدود الشرعية وإنفاذها. مما يجعل ولاية القاضي ملزمة للناس كافة وإجبارهم على قبولها والتقيد بها، لتستقيم حياتهم وتزدهر مجتمعاتهم (٣).

وقد عرفت الأحساء القضاء الإسلامي وطبقته في ربوعها منذ دخولها طواعية في دوحة الإسلام الوارفة في السنة التاسعة للهجرة إثر الوفادة الثانية لبنى عبدالقيس، سكان المنطقة، على النبي عَلَيْكُ في المدينة المنورة. وكبيئة حضرية وزراعية مستقرة فقد انتشر العلم ومدارسه وكثر العلماء والفقهاء والوعاظ والمشائخ والمفتون بها. كما امتازت الأحساء بوجود علماء ومشائخ ومفتين للمذاهب الإسلامية الأربعة، الحنبلي والحنفي والشافعي والمالكي، واحترام كل منهم للأخر وعدم نقض مايفتي به أحدهم، حتى أن السكان لايفرقون بين مذاهب من يقصدون لقضاء أمورهم الشرعية. وكانت كثرة المشائخ والعلماء والوعاظ ظاهرة بارزة في مجتمع الأحساء. مما جعل نشاطهم يعم كثيراً من مناطق الخليج العربي، وأن تكون المنطقة مكاناً يقصده طلاب العلم من كافة أنحاء الجزيرة العربية لينهلوا من المعارف والعلوم، ويستفيدوا من وجود ذلك الكم الكبير من العلماء والمشائخ ثم يعودوا وقد تزودوا بزاد العلم والمعرفة لنشره، خاصة العلوم الشرعية والقيام بالوعظ والتعليم والفتوي في مناطقهم، بل أن معظمهم عينوا قضاة ومفتين في مناطق الخليج العربي.

وكان لمشائخ الأحساء وقضاتها على امتداد فترات التاريخ الحديث مواقف رائدة ومتميزة في التمسك بإقامة الحق وعدم ممالأة الحكام والمتنفذين، والثبات على مواقفهم المستندة على نصوص الشريعة الإسلامية، ولسنا هنا في مجال تبيان ذلك وتفصيله.

القضاء في الفترة العثمانية

أولت الدولة العثمانية القضاء أهمية كبرى، وأوكلت إليه الإشراف على كل الأمور الشرعية والجزائية وفقاً لمذهب الإمام أبي حنيفة في الشريعة الإسلامية رغم أن بعض القضاة لم يكونوا حنفيي المذهب. لكن الدولة العثمانية رضخت تحت تيار عصر التنظيمات في القرن التاسع عشر الميلادي إلى سن عدة تشريعات قضائية قلدت فيها الأساليب القضائية الغربية لاسيما الفرنسية. فقد تعهد "مرسوم كلخانة" بمساواة المواطنين أمام القانون ووعد بدعم مجلس الأحكام العدلية وزيادة عدد أعضائه لتمكينهم من تشريع القوانين الإصلاحية (٤). كما نص مرسوم عام ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م على إعادة النظر في تنظيم محاكم الدولة، والشروع في إنشاء محاكم مدنية مختلطة تنظر في الدعاوي الجنائية والتجارية للمسلمين وغيرهم على حد سواء(٥). ثم تسارعت وتيرة التشريعات الجديدة التي كانت بدايتها "قانون الجزاء الهمايوني" الصادر في ٢٨ ذي القعدة ١٠٧٤هـ/١٠ يونيو ١٨٥٨م ثم تلاه صدور نظام الولايات في عام ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م الذي نص على إيجاد مؤسسات قضائية مدنية في الولايات العثمانية بجانب المحاكم الشرعية المعتادة (٦).

أما فيما يتعلق بالحقوق المدنية وضع العثمانيون "مجلة الأحكام العدلية" التي صدرت أبوابها متفرقة بين عامي ١٢٨٦ – ١٢٩٣هه/ ١٨٦٩ – ١٨٦٩ حيث بلغت ستة عشر باباً بلغت موادها ١٨٥١ بنداً مأخوذة من الفقه الحنفي طبقته في الولايات العربية. أما المحاكم النظامية التي أوكل إليها تطبيق القوانين المنقولة معظمها من القوانين الفرنسية فقد كان بدء تطبيقها منذ عام ١٢٧٧هه/ ١٨٦٠م (٧).

وكان آخر ما صدر من تنظيمات قضائية عثمانية هو "نظام المحاكم.

النظامية" في نهاية شهر شوال ١٢٨٨هـ/ ١١ يناير ١٨٧٢م الذي قضى بإنشاء محاكم مدنية إلى جانب المحاكم الشرعية (^). ومنذ ذلك التاريخ أصبح النظام القضائي في الدولة العثمانية ذا شقين شرعي ومدني. وطبق ذلك بالفعل في ولاية بغداد.

وكان للقضاء والقضاة منزلة مهمة، ومكانة جليلة في الدولة العثمانية. إذ كان ينظر لمن يشغل منصب القضاء بالتقدير بصفة عامة رغم تدني مستوى بعض القضاة وسوء سلوك بعضهم وقبول بعضهم الرشوة. ومما يدل على أهمية القضاة ومنزلتهم والمكانة التي توليها الدولة العثمانية لهم كونهم كانوا يقرنون تصديقهم على مايصدر من وثائق وأحكام شرعية بعبارة "المولى للخلافة" في المكان الذي يتولون القضاء فيه. لكن هذه العبارة الجميلة اختفت منذ عزل السلطان عبدالحميد الثاني في عام منذ بدء فترة القاضي السيد عبدالله زهدي أفندي الذي اسقط تلك العبارة مناد بدء فترة القاضي السيد عبدالله زهدي أفندي الذي اسقط تلك العبارة على يصادق عليه من وثائق وأوراق. وكان يطلق على القاضي في الولايات الألوية العثمانية لقب "النائب".

أقدمت الدولة العثمانية فور استيلائها على الأحساء والقطيف في عام ١٢٨٨ هـ/ ١٨٧١م على فرض نظامها القضائي، وعزل القضاة المعينين من قبل الدولة السعودية إذ سارع العثمانيون في الكشف المبكر عن نواياهم التي كانوا يحاولون تغطيتها مؤقتاً لكسب الوقت وتثبيت الوجود. وذلك عندما عمدوا إلى إخراج علماء الدولة السعودية وقضاتها الذين أطلقوا عليهم مسمى "علماء الوهابية" ليحل محلهم مأمورون عثمانيون وعلماء سنة [هكذا](١٠). ونتيجة لذلك فقد عزل الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله الوهيبي أحد قضاة الأحساء الرسميين المعينين من قبل الدولة السعودية منذ أيام الإمام فيصل بن تركي. وقد أقام الشيخ عبدالرحمن الوهيبي في منزله

بحي الكوت حتى أحداث عام ١٢٩١هـ/١٨٧٤م، حين أخرجه ناصر باشا السعدون من حي الكوت ليقيم بقية حياته في حي النعاثل بالهفوف حتى وفاته في شهر جمادى الأولى ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م (١١). ولعل في تصرف العثمانيين هذا دليلاً واضحاً على موقفهم غير الودي من الدعوة السلفية التي يدعمها آل سعود.

تمثل الجهاز القضائي العثماني في لواء الأحساء طيلة فترة الحكم العثماني الذي أستمر ما بين ١٢٨٨ – ١٣٣١ه – ١٩٧١ه – ١٩٩١م في ثلاث مؤسسات رئيسة هي المحاكم الشرعية ومجلس التمييز في مركز اللواء وفي قضاء المبرز حتى إلغاء المحكمة الشرعية به في عام ١٢٩٠ه ومجلس الدعاوي في قضاء القطيف والمفتي في مركز اللواء، بينما أكتفي في قضاء قطر بوجود قاض شرعي. وبجانب هذه المؤسسات كان هناك وجود فعال ودور مهم لعلماء اللواء ومشائخه من الأهالي الذين قاموا بواجباتهم حسبة ودون تكليف رسمي من قبل العثمانيين وقد فاقت أعمالهم مهمات المؤسسات الرسمية العثمانية كما سيتضح فيما بعد.

المحاكم الشرعية العثمانية:

أستمد النظام القضائي في الدولة العثمانية منذ بداية ظهورها أحكامه من الشريعة الإسلامية الغراء وعهد بتنفيذه إلى قضاة يقومون بمهمة الفصل بين المتخاصمين وفقاً لذلك، إذ كانوا في بداية تكوين الدولة يقومون بذلك في المساجد أو بيوتهم، وبعد تطور الدولة أصبح هناك مقار للمحاكم الشرعية يمارس القضاة عملهم فيها وتحفظ فيها سجلاتها(١٣).

كانت دائرة شيخ الإسلام أو "المشيخة الإسلامية" في العاصمة الأستانة هي مرجع الحاكم الشرعية في الولايات العثمانية، ومنها ولاية بغداد التي كان لواء الأحساء مرتبطاً إدارياً بها حين استيلاء العثمانيين على المنطقة،

واليها ترجع محاكم الولايات، أما محاكم الألوية فكانت مرتبطة بمحكمة مركز اللواء التي تقوم بمهمة استئناف الأحكام الشرعية إليها. وكانت المحكمة الشرعية في اللواء تقوم بالنظر في قضايا الإرث والوصايا والزواج والطلاق والعلاقات الزوجية والعائلية وتوثيق المستندات وتصديقها خاصة مايتعلق منها بالأوقاف وتسجيل المعاملات المتعلقة بالملكية العقارية وتوثيقها وإثبات انتقالها من مالك إلى أخر وقد استمرت محاكم اللواء في القيام بالمهمة الأخيرة رغم نقلها منذ عام ١٣١٩ه/ ١٩٠ م في الولايات الأخرى إلى الدفتر الخاقاني [السجل العقاري] ومرد ذلك إلى عدم وجود ذلك السجل في لواء الأحساء.

قام العثمانيون بعد إِتمام إستيلائهم على المنطقة مباشرة بإيجاد ثلاث محاكم شرعية الأولى في مقر مركز اللواء بمدينة الهفوف، والثانية في قضاء المبرز بمدينة المبرز والثالثة في قضاء القطيف بمدينة القطيف. إلا أن محكمة مدينة المبرز مالبثت أن ألغيت في عام ١٢٩٠هـ ١٨٧٣م، بسبب قرب مدينة المبرز من مدينة الهفوف ولقلة مايعرض عليها من قضايا ورغبة في خفض النفقات.

أ) محكمة بداية الهفوف:

أطلق العثمانيون على المحاكم الشرعية التي أسسوها في لواء الأحساء

مسمى "محكمة البداية" وفقاً للنظام القضائي العثماني المطبق في الولايات والألوية. غير أن النواب [القضاة] العثمانيين في لواء الأحساء لم يتقيدوا بمسمى محدد لها إذ إختلفت مسميات محكمة مركز اللواء فيما صدر عنها من وثائق تبعاً للقضاة الذين عهد لهم بالقضاء فيها ومن الأمثلة على ذلك(١٧):

مسمى المحكمة في فترته	الفترة الزمنية	اسم القاضي
مجلس الشرع الشريف ومحل الحكم المنيف بمحروسة الهفوف	۸۸۲۱هـ - ۲۹۰ هـ	١ – السيد عبدالرزاق بن السيد عبدالرحمن
مجلس الشرع الشريف المنعقد بمجلس تمييز حقوق لواء نجد		٢ – السيد عبدالباقي الألوسي
مجلس تمييز حقوق لواء نجد الكاثن في مدينة الهفوف الحروسة	۲۹۲۱هـ- ۱۹۲۲ه	٣- يعقوب إحسان
مجلس محكمة لواء نجد الكائنة في مدينة الهفوف		٤ – السيد محمود فائق
محكمة بداية لواء نجد الكائنة بمدينة الهفوف المحروسة.		٥- خليل خلوصي
محكمة البداية بمدينة الهفوف في مركز لواء نجد.	۱۳۰۱هـ – ۱۳۰۰هـ	٦- السيد عبدالمجيد بن السيد طه
محكمة مدينة الهفوف مركز لواء نجد.	۹۰۳۱هـ – ۱۳۱۱مـ	٧- السيد محمد عارف
محكمة شرعية مركز لواء نجد .	77712-37712	٨- محمد سعيد الموصلي

وكان ملاك محكمة البداية ومجلس تمييز اللواء اللذين يرأسهما النائب [القاضي] ملاكاً واحداً. وقد جاءت بداية تشكيلة الإداري كبيرة حتى سنة ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م، إذ كان يضم بالإضافة إلى رئيسه وكاتب اللغة العربية من الأهالي سبعة موظفين ويوضح الجدول التالي نماذج من تشكيل الجهاز القضائي في مركز اللواء في مدينة الهفوف.

١٢٩٩هـ

الرئيس (النائب) خليل خلوصي معاون المدعي العام عبدالله أفندي باشكاتب إسماعيل حقي أفندي كاتب ضبط عبدالرحمن أفندي

كاتب ظبط عثمان أفندي كاتب ضبط أحمد أفندي مأمور الإجراء سليمان أفندي

الرئيس (النائب) يحيى صدقي أفندي معاون المدعي العام عبدالله أفندي باشكاتب إسماعيل أفندي كاتب ضبط عبدالغني أفندي كاتب ضبط علي أفندي كاتب ضبط أحمد أفندي كاتب ضبط عبدالله أفندي كاتب ضبط عبدالله أفندي مأمور الإجراء سليمان أفندي

٠٠٣١هـ

-1441

الرئيس (النائب) يحيى صدقي أفندي معاون المدعي العام عبدالله أفندي باشكاتب إسماعيل أفندي كاتب ضبط عبدالغني أفندي كاتب ضبط أحمد أفندي كاتب ضبط محمد حافظ أفندي كاتب ضبط شاغرة مامور الإجراء سليمان أفندي

وقد حاول العثمانيون إدخال تنظيماتهم ومؤسساتهم القضائية والعدلية المدنية القائمة وفق النظم الأوربية في لواء الأحساء إلى جانب المحاكم الشرعية المعتادة ومنها المحاكم التجارية ودوائر الاستنطاق [التحقيق] ومحاكم استئناف الحقوق ودائرة الإجراء [التنفيذ] والإدعاء العام. وتم تشكيل

محكمة مركز اللواء وفق ذلك التشكيل منذ انشائها في عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م. إذ شكلت وفق التالي:

١ رئيس محكمة البداية ورئاسة مجلس التمييز وعهد بهذا المنصب إلى
 نائب اللواء [القاضي].

المسمت محكمة البداية بمؤجب نظام المحاكم النظامية إلى قسمين هما هيئة الحقوق وهيئة الجزاء. وكون لكل قسم هيئة خاصة يرأسها النائب. فقد عهد بهيئة الحقوق إلى عضوين من الأهالي. كان أول من تولى عضوية تلك الهيئة محمد الجعفري وعبدالله الجغيمان إذ شغلا العضوية حتى عام ١٣٠٠هه/١٨٨٠م، ثم جاء بعدهما عثمان العمير الذي شغل عضوية تلك الهيئة حتى عام ١٣٠٦هه/١٨٨٨م (١٨٨٠م حين ألغيت تلك عضوية تلك الهيئة من تشكيل القضاء الشرعي في لواء الأحساء. أما هيئة الجزاء فقد عهد بها حتى عام ١٣٠٠هه إلى عثمان العمير وأحمد الماجد (١٩٠٠. ثم خلفهما في العضوية حتى بداية عام ٢٠٦هه/١٨٨م كل من محمد الجعفري وعبدالله الجغيمان اللذين كانا آخر من شغل عضوية تلك الهيئة حيث تم إلغاؤها نهائياً من تشكيل القضاء في لواء الأحساء. وكان لكل من الهيئتين باشكاتب وكاتبان للضبط (٢٠٠).

٣- معاون للمدعي العام لهيئة الجزاء ومعه كاتبان. وكانت وظيفته تنحصر
 في جمع الأدلة وإعدادها وعرضها على المحكمة.

٤- مأمور إجراء التنفيذ، وقد أنيط به مهمة القيام بتنفيذ الأحكام ومتابعتها وكان ممن شغل هذا المنصب في محكمة بداية مركز اللواء سليمان أفندي الذي تشير الوثائق العثمانية بقيامه بتلك المهمة خلال الفترة 1۲۹۸هـ ١٣٠٢هـ ١٨٨٠م.

عهد بإدارة قلم المحكمة إلى باشكاتب يعاونه كاتبان للضبط وكاتب باللغة العربية من الأهالي، وكان باشكاتب المحكمة عضواً مهما في الجهاز القضائي في اللواء فبجانب إشرافه على أعمال المحكمة وقيامه بمهام باشكاتب مجلس التمييز، وضبط وقائع جلساته فإنه كان يقوم بالتوقيع خلف الوثائق الشرعية التي تصدرها محكمة بداية اللواء بما يفيد تسجيلها واستكمالها للصفة الشرعية. ومن أهم من تولي هذا المنصب في محكمة بداية الهفوف كل من محيى الدين بك (١٣٠٠ – ١٣٠٨هـ) ومحمد علي أفندي (١٣٠١ – ١٣١١هـ) وخلف أفندي (١٣١١ – ١٣١١هـ) وخلف أفندي (١٣٠١ – ١٣١١هـ)

لم تلق الترتيبات العدلية العثمانية ترحيباً في لواء الأحساء الذي يزخر بعدد كبير من العلماء والمشائخ ورجال الدين الذين اعتبروا تلك الترتيبات إدخالاً لأنماط غريبة على القضاء الشرعي الذي اعتادوا عليه ووثقوا بصحة إجراءاته وبساطة مؤسساته فكثرت إلتماساتهم إلى الجهات العثمانية العليا بعدم تطبيق تلك النظم في بلادهم وعزفوا عن قصد تلك المحاكم العثمانية في اللواء بسبب ذلك. وقد حمل ذلك على صدور أمر بالنظر في رغبات الأهالي ضمن تصور شامل لأوضاع اللواء وصدر أمر الصدر الأعظم بتشكيل لجنة خاصة لذلك الغرض درست الأمر وانتهت إلى وضع مقترحات عامة فرغت من إعدادها في ٢٢ شوال ١٣٠٦ه (٢٢). وقد تكونت تلك الدراسة من ست مواد تفصيلية ركزت المادة الأولى منها على أمور القضاء والأمور العدلية في اللواء. وجاء فيها بيان لكيفية استكمال روابط ولاء الأهالي ومنع القضاة من التعسف ووجوب الانقياد التام للشرع الشريف من الجميع وأن تتم الأحكام التي تبرمها الحاكم في اللواء وتتعلق بمصالح الأهالي ومعاملاتهم وفق الأحكام الشرعية ماعدا الموضوعات التي لم يرد فيها نص

شرعي صريح فيمكن أن يحكم فيها وفقأ للقوانين والنظم التي أدخلتها الدولة العثمانية. وأوضحت تلك الدراسة أنه إن لم يؤخذ بذلك فلن يتم توطين الولاء والطمأنينة في نفوس الأهالي وسيقود إلى نفورهم من كافة الإجراءات العدلية مما سيصبح معه اللجوء إلى أخذ الحق نوعاً من الأمور المزعجة لاسيما إذا مانظر الأهالي ورأوا أن ماعلموه أو تعلموه وتعودوا عليه يعبث به. ثم تطرقت الدراسة إلى أن الإصرار على إدخال التنظيمات والقوانين الجديدة رغم نفور السكان معناه إهدار المخصصات المالية السنوية للأمور العدلية في لواء الأحساء والتي تربو على ١٢٠ ألف قرش وذلك لعدم قبول السكان لهذه النظم والفهم لها، وخلصت الدراسة إلى التوصية بأنه إلى أن يتم الاقناع والانسجام بين الأهالي والحكومة ومن ثم القبول بتطبيق الأصول العدلية نفسها المتبعة في سائر أنحاء الدولة العثمانية وتنفيذها على المنوال نفسه فلابد من إلغاء كافة التنظيمات العدلية في لواء الأحساء وأن يستثنى من ذلك تلك النظم التي يتم تنفيذها وفق الأصول السابقة، وإذا كان مجلس التمييز غير كاف فيجب العمل على إيجاد كادر يتكون من نائب [قاضي] وباشكاتب وكتبة معاونين بمرتبات مناسبة لمن يتولى تنفيذ الأمور الشرعية في مركز اللواء في الهفوف وفي قضاء القطيف (٢١).

وقد أثمر أصرار الأهالي في لواء الأحساء على رفضهم للإجراءات المدنية ونفورهم من التطبيقات المحدثة في القضاء العثماني إلى تأييد اللجنة المكلفة بدراسة أوضاع اللواء برئاسة وزير الداخلية وعضوية وزير العدل ووزراء آخرين والتي كلفت من قبلها متصرف لواء الأحساء الفريق محمد يوسف بن عاكف باشا بدراسة الأمر لكونه أكثر التصاقا بمشاعر السكان وتطلعاتهم وأكثر معرفة بظروف البلاد وأحوالها (٢٠). وبعد اطلاع اللجنة المذكورة على نتيجة الدراسة التي سبق استعراضها، كتب وزير الداخلية مذكرة رفعها إلى الصدر الأعظم برقم ٩٨٣ في ١٣ صفر ١٣٠٧هـ/١٨ / ٩ / ١٨٨٩م لخص

فيها موقف أهالي لواء الأحساء من الأمور العدلية المدنية ومرئيات اللجنة بقوله (٢٦):

بما أن أهالي المنطقة لا يرغبون في التحابحم إلى القوانين المدنية العدلية... وإنما هم منقادون ومطيعون للشرع الشريف وحده، لذلك يوصي بإلغاء محاكم أصول العدل المدنية حتى تزول منهم البداوة والوحشية وتجرى دعاواهم وقضاياهم في مجلس إدارة المدينة. وبناء على هذا يتوجب تعيين نائب وكاتب معاونين له في كل من مركز اللواء وقضاء القطيف.

ورغم اعتراض ولاية البصرة على تلك التوصية فقد أقرها مجلس الوزراء في محضره رقم ٢٩٩٩ في ٢٠ في جمادى الأولى ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م. وصدر بموجبه إرادة خاصة نصها(٢٧):

نظراً لعدم استراحة الأهالي للإجراءات العدلية في البلاد [الأحساء] تقرر إلغاء دوائر العدل هناك وقيام مجلس إدارة اللواء بالنظر في الدعاوي التي سوف تحصل بين المواطنين.. مع ضرورة وجود نائب [قاضي] وكاتب ونواب كتاب في كل من مركز اللواء وقضاء القطيف فقط.

ثم حسم الأمر نهائياً في وضع الإجراءات المدنية والعدلية بصدور إرادة سلطانية تقضي بالموافقة على إرادة مجلس شورى الدولة رقم ٦٣٣٩ في ٥ رمضان ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م، تقضي بإلغاء المحاكم النظامية في لواء الأحساء وإجراء تعديل في رسوم الدعاوي(٢٨).

وبناء على استثناء لواء الأحساء من الإجراءات العدلية المستحدثة فقد انخفض عدد العاملين في محكمة بداية الأحساء والقطيف ولم يمس الأمر قضاء قطر إذ لم يكن بها إلا قاض بمفرده (٢٩). ففي محكمة بداية الأحساء انخفض تشكيل المحكمة إلى نائب [قاضي] وباشكاتب وكاتب عربي من الأهالي وخادم للمحكمة (٢٠). وفي القطيف اكتفي بنائب وكاتب للمحكمة. وقد ألغي منذ ذلك التاريخ منصب المستنطق ومأمور الإجراء

وهيئة الجزاء والإجراء وألحق معاون المدعى العام بمجلس إدارة اللواء. وكان إبقاء معاون المدعى العام هو الاستثناء الوحيد الذي ظل موجوداً رغم إلحاقه بمجلس إدارة اللواء. وكان المعاون يقوم بدور المستنطق في المحكمة الشرعية وهو الدور الذي لم يحز على رضا الأهالي رغم اشتراط إجادة اللغة العربية فيمن يتولى هذا المنصب. وقد واكب عدم ارتياح الأهالي للشيء نفسه فيمن عين في هذا المنصب من الموظفين العثمانيين. فقد تمت استقالة ثلاثة من معاوني المدعى العام في محكمة بداية الهفوف أو عزلهم خلال ثلاثة أشهر في عام ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م، فقد صدرت إرادة سنية في ٢١ محرم ١٣٠٧هـ بعزل سعيد أفندي مساعد المدعي العام بلواء الأحساء بناء على شكاية ضده، وتعيين أمين بك مساعد المدعى العام السابق في شهر زور مكانه لإتقانه اللغة العربية إلا أن الأخير سارع إلى الإستقالة فور وصوله وقبلت استقالته بموجب الإرادة السنية الصادرة في ١٤ ربيع الثاني ٣٠٧هـ والقاضية بتعيين عبدالله وفائي أفندي مكانه (٣١). إلا أن الأخير سرعان ماوردت في حقه شكايات فور ممارسته عمله مما أوجب نقله إلى مكان آخر خارج لواء الأحساء (٣٢). ولم نعثر في السجلات العثمانية التي أتيح لنا الاطلاع عليها مايشير إلى تعيين معاون للمدعى العام في اللواء بعده. وكان ممن شغل منصب معاون المدعى العام في محكمة بداية الهفوف.

اسم معاون المدعي العام في اللواء	الفتـــرة
عبدالله أفندي	٩٩٧١هـ - ٢٠٣١هـ
عبدالرحمن بن عثمان أفندي	۳۰۳۱ه – ۲۰۰۰ه
محمد سعيد أفندي	٥٠٣١ هـ – ١٣٠٧هـ
محمد سعيد أفندي، أمين أفندي، عبدالله وفائي.	۷۰۳۱هـ – ۲۰۳۱هـ

واستمراراً لاستثناء لواء الأحساء من الإجراءات العدلية، طلب والي البصرة من الصدر الأعظم في ١١ رجب ١٣٠٩ه / ١٨٩١م، تعيين كاتب عدل ونائب له في مركز اللواء مدينة الهفوف وفي القطيف مبرراً ذلك بسببين أولهما عدم رضى الأهالي بإجراءات العدل والمحاكمات المتبعة في الدولة العشمانية وثانيهما قلة الموظفين في اللواء (٣٣). ونظراً لعدم اكتمال التشكيلات القضائية لما يماثلها في النظام القضائي العثماني فقد شمل استثناء اللواء عدم ربط اللواء إدارياً بوزارة العدل والمذاهب الدينية وإلحاقها مباشرة بمشيخة الإسلام في العاصمة الأستانة (٤٢٠).

اتبع العثمانيون في لواء الأحساء عادة تكليف أحد أعضاء مجلس التمييز أو كتاب المحكمة من الأهالي في مركز اللواء للقيام وكالة بعمل نائب اللواء [قاضي] ورئيس مجلس التمييز في حالة غيابه أو شغور منصبه وتخويله تصديق مايصدر عن المحكمة من وثائق شرعية. ورغم أن الأشخاص الذين كلفوا بذلك العمل كانوا من المشهود لهم بالعلم والاستقامة إلا أنهم لم يكونوا من العلماء أو المشائخ البارزين في اللواء ممن يقصدهم الناس لقضاء أمورهم القضائية ولم يكن لهم بروز ملحوظ في الافتاء والعلم الشرعي خارج نطاق محكمة البداية العثمانية أو مجلس التمييز مما يرجح أن ماشفع لهم بتولي ذلك المنصب كونهم أعضاء في مجلس التمييز أو كتابة المحكمة في تلك الفترة. ومن الأشخاص الذين كلفوا بتولى ذلك المنصب وكالة (٥٣٠).

عملة السابق	الاسم	العام
عضو مجلس تمييز اللواء	عبدالرحمن بن عبدالله الجعفري	٦٩٢١هـ
عضو مجلس تمييز اللواء	عبدالرحمن بن عبدالله الجعفري	۱۲۹۷هـ
عضو مجلس تمييز اللواء	عثمان بن محمد بن عمير	۱۳۱۰هـ
عضو مجلس تمييز اللواء	إبراهيم بن محمد بن إسماعيل الجعفري	۱۳۱۸هـ
كاتب المحكمة	عبدالرحمن بن إبراهيم الجغيمان	۲۲۳۱هـ

الارىحادك

ת'נודר ונכח اما مىدلى*دۇچى لەجۇرىئىدىن ھىسىرىرىن*ما دە ئىن ئەلغۇلەلىرەنسىنى <u>گۆچۈ</u> د*رىدادۇن اس*ىخانىي بورىدىنيا دان كويىپىنى صينتشسيلديباج لاتنا بأبته باهوندكورالصندوق وكنخ دادح مان عنده وفي دسته لاشخاص اطن خنه مجرّ دين وناب وحن وفر وجب علي دفائر كل واحر منام طلب معلوم فرره وبيا شركا وص برا ا دوی المدادرات بورندسراف ماندری دعراق ادبر این احدف الزیمت این مهدر وارجوا برخیم به وایر بروی نسيه من الم عبارها نغر يسسبون ربال ودي باقعيد الصون الايكند والنهيد الضاولون عبلان مع عرب مرام. ويسيه من الم عبارها الغريسسبون ربالي ودي باقعيد الصون الايكند والنهيد الضاولون عبالغرض عرب المرابع مازة الناع من شدع درال الارم دعيا] وقيت العرف الايعث أن الب والطره والاريل الروال المعيم ب الم دبلين اصفلة مشماط ها يطرصهم بن تعرب شيط بالدواص ويبرك بعرس تندار بن معرف مفارياسيم ستمذ رالعواجنان ويصلح ب الإثم الشنج وإدبره والناور عزوز بالدونوا معة لما موانعها الله والعنها ورفر تسعيان من رها والمع والموافع عام الناسطة الموافع الموافعة الموافعة الموافعة معالم الله الله المالية الله الموافعة الموافعة الموافعة الموافعة الموافعة الموافعة الموافعة الموافعة الموافعة معرون دالوده کما فی خست العرف دارج عثمان بری به باید سند ارم تحیث کادخت فرزوز والرط طایع تو در دارد دالوده کما فی خست العرف دارج عثمان بری به باید سند ارم تحیث کادید در در دارد برسد ن من له معید و خود و در می مار به و به بالید سد در و می بالید سد در و می باد. مناب معید و خود و در موجد من می و بسید شد ادر داحثا ارجوعی به و اصب و در درد. درای است داد د ر المنظمة المنظم المنظمة والمخاطئة المنظمة ا المان المستوج بسرم سي عال من واحد والعون بري الدبع رال دامنيا ودن راسند م معير موساستود المان والمان والمان في الفرار المساوي المرابع والمان المان والمدن وي بذلك بعهاة التصريح عمد الدين المذكور عمد المدن المان المان ا في والمد والمان والمدن المان المان المان والمدن المان ال سدر جهومیه بهشتخد مزامنشبط دادح داسدالمائورمرا قام محصطار این برایا جست بن مقرم آبی همره تام عاد آمشا آل اگر دوند: وجزا اهل تی وم اهث می به وهرین مدمیس وشقاحیت بند برسران ارایت و کلکارش او ۵ ۱۱۰۰۰ - مبرق میرس موجه اصفا قال دونسا: وحذا العامين من قاشت مي مباعلرين مديرس وسط بسيد. العضت و فلمك متماده الصويسعدين هزاده كالميك، والطريح بم عبادهن بحريب مهميس مهم عيداده التعالق المدين الذك تسال مفوالع ما العامد الله العالم منواعوا ذخاوم الزج فرمني وبا ورسوالبت المسطور كا وعي الموطور والمنظور والتساق ومذا المول منواع والخضاوع الزج فرمني وبا ورسوالبت المسطور كا وعي الموص الذكور لاجؤوفا والومن السلك وتسطيدا وكرا ومشدا الأوادار والمدود ر مرم مرجه قده ورسواست المسطوركا وهدم الوص كذكور لاجوه وا وم ستسطيرا ومرا دمشت الذكود من شرخ المستفرة حبرا وه وزور منشى هاكم الموالير عي اسبت المرقع انتلف نخزاس النفرين المراجع المستداع والتفريق المستقرق المست جده داد و معلامنده جها ده م زرمت ها ادماد ما المراب عاصير الاقرم التلف مجاب مسيست المرقد فيمة ولم تزار وترالوص مشغولة م بمتران فهره اخر والرجوع للمزمز بن علوم باسلطان المطاعد المستندن المراد وتسلط ا لغراد فالرافع مداد و الله المستند و المرابع المرابع المرابع المعلم المرابع المرابع المستند المستند المستند الم و صعوات مهن و بره امر والرجوع الزيز من عزاد من العلام المن التوريق المدود الدور وتسبط الغوز ولير الحصيب الجامع بمالت مرض القاعم الواليرة وجدهن كادين المطلوب و ويدال الدور الدور المالير ووله الإمار ١٠٠٠ من من من التعام الواليرة وجدهن كادين المطلوب و يدور المالير المالير ور وه و در المعلوم المذكر و و مر مرسول من الموالي الموالي المعلق من وهرست و الوقط الموقط الموقط الموقط الموقط ا ووقد الإرام المذكور وت كاهوم عور وولد عمير وحمات المست المستدم ومره النما فن موهم مرسي المدود والمرسي بالرنم ای دوده محرق و امراد و مرسور دوند مهم و دهمه اصف المستدم دمره امران م سرس برس بمالرنم ای دوده محرق و امرادم و امراح آلاد من دانست و استون و گاداب و محطات و طرف دانسر و ما از ایر ایراد داند ایر موت و موج وسوس اهرمن واب و وسعوف والإب وسعوات والمعالية المسام و المعالمة المسام و المعالمة ري رسال المرتب العبرة من الستاف من الرسن فديه وعده غن أية رمال ورميوز بيل هذ فاستها البابرالذكر. ومبدة الرئب العبرة من الستاف من الرسن فديه وعده غن أية رمال ورميوز بيل هذ فاستراب المرتب المارية المرتب المرتب برس سعادي در وهده معنا مايده والمعنا المعنا المعنا المعنا المعنا المعنا المعناء المعن البيع ملكا ن العاكم الشرير وحقان معقوم يتون فيكفها ف الأقتار تعرف العاكدة (وراكعة فُّ البيع ملكا ن العاكم الشرير وحقان معقوم يتون فيكفها ف الأقتار تعرف العاكم والمعالية الله الله الله الله الله ال صولة من دون مانعيند واسط دار المنزي الذكور وفع الديوس مع يموي كي يوكي المنظم ا يد وي سور د موام مرسيس من مد موسيت ، سور د المدين و المدين من مد موسيت ، سور و المدين و المد رده دوربی سره و می می و در افزان است می می در است می در افزان است می می در افزان است می می التحاد است می می در الدی بالتقسیدها و استعلی میرد افزان می ادر التران علیه و می است می اور التران می ادر التران می التران التی است

كما جرت العادة في محكمة بداية مركز اللواء أن يتم تعيين كاتب خاص للغة العربية من الأهالي يطلق عليه مسمى كاتب المحكمة الشرعية. وكان أول من عين في هذا المنصب هو سليمان بن يوسف الحر، الذي شغل المنصب في الفترة مابين ١٢٩٨ – ١٢٩٠هـ (١٨٧١ – ١٨٧١م) (٢٦٠). ثم خلفه عمر بن أحمد العدساني خلال الفترة مابين ١٢٩٢ – ١٣١٠هـ، ثم جاء بعده عبدالرحمن بن إبراهيم الجغيمان الذي شغل المنصب حتى قرب خروج العثمانيين من اللواء. وكان منصب الكاتب العربي مهم جداً في المحكمة حيث كان معظم مايصدر عنها من وثائق تدون باللغة العربية رغم أن قلة من قضاتها يصرون على أن تكتب باللغة التركية خاصة القاضي يعقوب إحسان. وكانت كل الوثائق الشرعية الصادرة من محاكم اللواء يتم قيدها وتصديرها في سجلات المحكمة باللغة التركية حيث يصادق على قيدها وتصديرها في سجلات المحكمة باللغة التركية حيث يصادق على

كان مقر محكمة البداية في مدينة الهفوف في قصر الحكومة "قوناغجي الحكومة" مقر إدارة المتصرفية المكون من طابق واحد. ورغم أن مهمة المحكمة شاملة للقضايا الشرعية كافة إلا أن أغلب ماكان يعرض عليها من قبل الأهالي كان ينحصر في تسجيل معاملات البيع والشراء ورهن العقارات والأملاك الزراعية وإصدار وثائق تملكها ونقل ملكيتها. وكانت المحكمة تتقاضى رسوماً على ما تنظر فيه أو تصدره من وثائق شرعية. فكانت تأخذ ما يعرف "بخرج المحكمة" والبالغ ٥٠ ر من قيمة ما سطر في الوثيقة الشرعية إضافة إلى قيمة ورقة الوثيقة الشرعية ذاتها التي كانت تصنف إلى فئات حسب قيمة ما في الوثيقة الشرعية وكانت فئات الأوراق الشرعية وقيمها كالتالى:

فئة الورقة اللازمة وقيمتها	قيمة مانظر فيه
قيمة الورقة عشرون بارة عثمانية	من ۱۰۰ – ۱۰۰۰ قرش
قيمة الورقة قرش عثماني واحد	من ۲۰۰۱ – ۲۰۰۰ قرش
قيمة الورقة قرشان عثمانيان	من ۲۰۰۱ – ۲۰۰۰ قرش
قيمة الورقة ثلاثة قروش عثمانية	من ۲۰۰۱ – ۲۰۰۰ قرش

وكان مايعرض على محكمة البداية سواء في مركز اللواء في الهفوف أو القطيف أو في المبرز قبل إلغائها قليلاً قياسا بما يوثق في اللواء. ولعل من أسباب ذلك فرض رسوم مالية على مايعرض عليها أو ربما لعله بسبب قيام الدولة العثمانية بفرض مذهبها الرسمي وهو المذهب الحنفي على بقية المذاهب الأخرى التي كان لها أتباع كثر في المنطقة من المالكية والشافعية والحنابلة وكذلك كون نسبة معتبرة من سكان اللواء من الشيعة. كما أن من جملة الأسباب التي قللت من قصد السكان المحاكم العثمانية في اللواء توفر وجود قضاة محليين غير رسميين يرجع إليهم الأهالي في حل قضاياهم وتوثيق معاملاتهم والتصديق على معاملاتهم التجارية وخاصة مايتعلق بمواضيع عقود الأنكحة والطلاق والإرث وتقسيم التركات والوصايا والأوقاف الشرعية. وممن اشتهر بالقضاء بين الناس حسبة بعض من آل الملا في الكوت وآل مبارك في الرفعة والنعاثل والصالحية وآل عمير في النعاثل وآل عبدالقادر في المبرز وهؤلاء من علماء السنة أما الشيعة في الأحساء فيرجعون في ذلك إلى شيخهم موسى أبوخمسين مرجع الشيعة في الأحساء وإلى ابن عيثان في قرية العمران (٣٧). وكانت الأحكام الشرعية المهمة كإقامة الحدود والقصاص خاصة القتل كان يتم بعثها بعد تصديقها من مجلس التمييز ومجلس إدارة اللواء إلى مجلس إدارة الولاية ثم الأستانة للتصديق عليها من قبل مشيخة الإسلام. وكان قضاة محكمة البداية في لواء الأحساء

المعروض المحضة صاحب الغفيله نأتب لحجد

للنائي على موسى العابع منف لغيد من الطالسيدها لله بن السيدامه وكالته عن الطائع من عامت وكالته عن الطاع عد العاب العبد العظم و دلك المبيع عبد المات من الشائع من عامت المبت الكائن موقد في وين الرفاعة تابع الرفعة الحدود قبله من جريد وشفاك مبت بنات احمد الذعلي و شرعًا ملك للنائع و من المائة من المن كور اربع بن ما سقيط المابع من يد المنتري في لمس المبيع و منطق المواد الدالادويل وصن بن مسلم و قد حرا العد الدالادويل وصن بن مسلم و قد حرا العد الدالة و المناهد العلالم المبيع و منطق العالد و المترافعة العالم المبيد الدالادويل وصن بن مسلم و قد حرا العد العلالة من المبيد المبيد الدالادويل وصن بن مسلم و قد حرا العد العلالة المبيد المبيد

العجا





عبالدة المائع بنغسة من الحراج المعارض الحال المسل المائع المنافسة النفسة النفسة المنافسة المائع بنغسة المنافع بن عوض بحيح وجلة العقاد المسلمة وجنوا المالان وشمالا المنافع والمنافع المنافع المنافع والمنافع المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع والمنافع والم

لايصدرون حكماً قضائياً خاصة فيما يتعلق ببيع الأملاك والعقارات أو رهنها إلا بعد تقديم صاحب الشأن شهادة، كان يطلق عليها "شهادة العلم والخبر" [شهادة نامة] يحصل عليها من قبل عمدة الحي أو القرية وإمامها الذي تتبع له أو يقع فيها العقار موضوع الشأن.

ب) محكمة القطيف:

أسس العثمانيون محكمة بداية في قضاء القطيف مشابهة في مهمتها لمحكمة بداية مركز اللواء في الهفوف لكنها أصغر من حيث تجهيزها الإداري. فبحانب رئيس المحكمة النائب [القاضي] كان هناك كاتب للمحكمة ومستنطق. وكان ممن تولى منصب المستنطق نوري أفندي الذي شغل المنصب مابين ٢٩٩ هـ ٢٠٠٤هـ. أما من تولى منصب كاتب أول محكمة بداية القطيف فإن منهم (٢٨):

اسم كاتب المحكمة	السنة
مهدي أفندي	۱۲۹۸هـ
مهدي أفندي	١٢٩٩هـ
مهدي أفندي	۱۳۰۰هـ
عبدالقادر أفندي	١٣٠١هـ
عبدالقادر أفندي	۱۳۰۲هـ
أحمد أفندي	۱۳۰۸هـ
أحمد أفندي	١٣٠٩هـ
أحمد أفندي	۱۳۱۰هـ
أحمد أفندي	١٣١١هـ
أحمد أفندي	۱۳۱۶هـ
أحمد أفندي	۱۳۱۷هـ
إبراهيم أفندي	۱۳۱۸هـ
إبراهيم أفندي	۱۳۲۰هـ

وينطبق ماذكر عن عزوف سكان الأحساء عن محكمة البداية العثمانية على أهالي القطيف أيضاً. إذ أنهم فضلوا الاعتماد على علمائهم المحليين الذين قاموا بمهمة القضاء بينهم دون أجر فسهلوا لهم توثيق وثائقهم وتصديقها. وكان مرجع سكان القطيف من الشيعة الشيخ على بن حسن الخنيزي وكان القضاء الشرعي العثماني في القطيف ضعيفاً لا سيما في بداية الحكم العثماني خاصة في ظل جهل من تولى مهمة القيام بالأمور الشرعية والإدارية فقد شكى متصرف لواء الأحساء في سنة ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م محمد نزيه بن احمد عطا في تقرير مطول إلى وزارة الداخلية من جهل قائمقام القطيف خليل أغا وكونه أمياً لايقرأ ولايكتب إضافة إلى شكوى الأهالي من جهله بالأمور الشرعية والنظامية وشغور منصب النائب [القاضي] في القطيف مما حمل المتصرف إلى إرسال قاض إلى القطيف لكنه سرعان ماعاد بعد يومين بسبب عدم ارتياحه من وخامة المناخ وسوء الإدارة (٢٩). أما في نواحي القطيف فقد كان ممن قصده السكان في دارين من السنة الشيخ ابن حمدان، أما في الجبيل التي أسست في سنة ١٣٢٧هـ/٩٠٩م فلم يكن بها قضاء عثماني وكان أهلها يراجعون الشيخ جبر الذي قام بالمهمة احتساباً (٤٠).

وقد عثر على أحد سجلات محكمة بداية القطيف ضمن سجلات محكمة ولاية البصرة وهذا السجل مرقم ومختوم بختم المحكمة الشرعية في القطيف بعضه باللغة العربية وبعضه باللغة التركية. وقد بديء بالتسجيل فيه سنة ١٣٢٠هـ/١٩٢ م حيث جاء في الصفحات الأولى منه مانصه "في زمن ذي المكرمة نائب القطيف علي رضا أفندي المعين في غرة ذي القعدة رمن ذي المكرمة نائب القطيف علي رضا أفندي المعين في غرة ذي القعدة على ما عباء في ص ٥٧ شرح نصه "وكيل النائب عبدالقادر أفندي زمان إدارة أيلول ١٣٢٢ (١٣٢٤هـ)" (١٩٠٤ وكان ضبط عبدالقادر أفندي وتصديق الوثائق الشرعية تبدأ بالعبارة العثمانية التقليدية المطبقة

في جميع المحاكم العثمانية ومنها محكمة بداية الهفوف والقطيف، حيث تقول "قد حضر إلى مجلس الشرع الأنور ومحفل الدين المنيف الأزهر في محكمة قضاء القطيف الملحقة إلى لواء نجد [الأحساء] والتابع إلى ولاية البصرة"(٤٢) وقد انتهى التسجيل في ذلك السجل في ٢١ محرم ١٣٣١هـ/١٩١٣م(٤٣). ويدل كون هذا السجل يغطى فترة زمنية طويلة زادت عن عشر سنوات على قلة ما كان تنظره محكمة القطيف أو ما يعرض عليها لا سيما أن النائب على رضا قد أمضى في قضاء القطيف حوالي خمس سنوات ثم تلاه في منصبه ثلاثة قضاة آخرين. ولعل كون معظم سكان القطيف ونواحيها من الشيعة بينما القضاة العثمانيون يحكمون وفق مذهب الدولة العثمانية الرسمي وهو المذهب الحنفي سبباً رئيساً في قلة من يقصد محكمة بداية القطيف لاسيما في قضايا الإِرث والتركة والوصايا والأوقاف. أما سبب وجود ذلك السجل ضمن سجلات ولاية البصرة فمرده إلى أمرين؛ أما أن يكون آخر القضاة الذين انتهى السجل في فترة عملهم في محكمة بداية القطيف قد أخذه معه إلى ولاية البصرة أو أن نقله تم بواسطة أحد المفتشين الذين زاروا قضاء القطيف.

وبما أن المفترض أن تقصر محكمة بداية القطيف عملها في نطاق قضاء القطيف إلا أنها نظرت في عام ١٣٢٢هـ/١٩٥٩م، في قضية تخص شيخ البحرين السابق محمد بن خليفة وحرمه لطيفة خاتون والتي ترافع عنها وكيلها علي بن محمد (٤٤). وجدير بالذكر أنه قد طبق في محاكم لواء الأحساء ماكان متبعاً في المحاكم العثمانية الأخرى والمعروف باسم "وكالة الدعاوى" أي المحاماة، خاصة إذا كان أحد أطراف القضية ممن لايجيد اللغة التركية ويجهل مواد القانون الجزائي العثماني. ومن أشهر القضايا التي قام وكيل للترافع فيها عن صاحب القضية ما تم في قضية عبدالله بن عيسى أبوحليجة مع ملتزم احتساب اللواء اليهودي داود بن شنطوب في عام ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م (٥٤٠).

ج) محكمة بداية قضاء المبرز:

تم وفقاً للنظام القضائي العثماني إيجاد محكمة بداية في مدينة المبرز بناء على تصنيف المبرز قضاء إدارياً، وعين بها كأول قاضي السيد عبدالحافظ أفندي الذي شغل منصب القضاء بها مابين عامي ١٢٨٩ - ١٢٩ه كما عين شريدة بن علي كاتباً بالمحكمة حتى إلغائها. وقد ألغيت محكمة بداية المبرز للأسباب التي مر ذكرها.

د) قاضى قضاء قطر:

اقتصرت التشكيلات القضائية في قضاء قطر على نائب [قاضي شرعي] في مركز القضاء في البدع [الدوحة فيما بعد]. وكانت حالة القضاء الشرعي في قطر تختلف عما كان متبعاً في الأحساء والقطيف حيث كانت الفوضى وعدم الاختصاص سمة بارزة هناك في تلك الحقبة التاريخية. فقد استساغ قادة الحامية العسكرية العثمانية في قضاء قطر ممارسة القضاء الشرعي بين الأهالي والفصل في قضاياهم في ظل غياب قضاة شرعيين، وكان ممن قام بذلك الدور إبراهيم بك قائد الحامية العثمانية في قطر في شهر ذي الحجة ١٢٨٨ه/يناير ١٨٧١م، حين قام بالبت في قضية بين تاجري لؤلؤ في قطر احتكما اليه بحثاً عن تسوية شرعية لخلافهما، فما كان منه الا ان اصدر قراره بعد أن اخبرهما أنه وصل إلى قناعة بوضوح أبعاد القضية له، وقد فوجيئا بإجباره الخصم بدفع المبلغ موضع الخلاف كاملاً وفوراً دون ان يستدعى شهوداً أو يطالب بمستندات. وقد خلق حكم إبراهيم بك انطباعاً عاماً لدى الأهالي بجهله بالأمور الشرعية وقسوته في فرض أحكامها. مما نتج عنه عدم قناعة الأهالي ورضائهم عنها، لاسيما وقد اقترنت بإجباره الأهالي على دفع المبالغ المالية في حالة ثبوتها على أقساط، وقد أدى ذلك التدخل إلى تمنع التجار الذين كانوا يبحثون عن الأمن وضمان أموالهم إلى التوقف

عن إقراضهم مبالغ مالية اعتادوا على إقراضها للغاصة الملتحقين بمواسم الغوص بحثاً عن اللؤلؤ وقيامهم بمغادرة البدع مع أسرهم ليستقروا في مناطق خارجها منتظرين ماسيحدث حيال ثبات الحكم العثماني في قطر من عدمه (٤٦).

وقد صور قاضي قطر الشرعي العثماني السيد محمد أمين الذي ندب للقيام بأمر القضاء في قطر في عام ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م، تلك الفوضى في رسالة بعث بها إلى نائب [قاضي] مركز اللواء في ٢٤ صفر ١٣٠٣هـ شاكياً إليه ما عاناه وماشاهده قائلاً (٤٧):

أنني منذ وصولي إلى قضاء قطر لم أر أحداً من الموظفين ولم يقم أحدا بمراجعتي للحصول على حكم شرعي أو إجراء عقود شرعية أو حسم دعوى قضائية.

وقد فسر ذلك حسب مارآه وما شاهده بأن الدعاوي الشرعية وخاصة قضايا الغوص يبت فيها النقيب فرحات آغا وعلي بن يوسف من أهالي قطر وأفراد الضابطة [الشرطة] في الأزقة والطرقات، وأن هؤلاء يفرضون رسماً قدره عشرة ريالات فرانسة مما جعلهم يبتزون مبالغ مالية بلغت حتى تاريخه مابين ٤٠٠ - ٥٠٠ ريال فرانسة. وأن فرحات آغا يقوم بحبس من يشاء سواء أكان صاحب حق أو باطل لدرجة أنه قام في رمضان الماضي بالقاء الحاج سيف بن بطحا مقيدا في السجن رغم كونه من العلماء المعتبرين في الوكرة. ولما جاءت جماعته ورأوه في ذلك الوضع المزري لم يتحملوا ذلك فعرضوا دفع مبلغ ٢٥ ريال فرانسة لفرحات آغا لتخليصه من سجنه، لكن الأخير لم يقبلها وأشترط لإطلاق سراحه بقاء جماعته معه في الوكرة. وقد تمكن يقبلها وأشترط لإطلاق سراحه بقاء جماعته معه في الوكرة. وقد تمكن سيف بن بطحا من النزوح إلى البحرين وتبعته جماعته فراراً من ذلك الظالم واستقروا في منطقة تسمى "الغارية" على بعد فرسخ من قرية. وذكر القاضي السيد محمد أمين أنه حاول مخاطبة فرحات آغا ونصحه، لكنه لم يصغ إليه السيد محمد أمين أنه حاول مخاطبة فرحات آغا ونصحه، لكنه لم يصغ إليه السيد محمد أمين أنه حاول مخاطبة فرحات آغا ونصحه، لكنه لم يصغ إليه السيد محمد أمين أنه حاول مخاطبة فرحات آغا ونصحه، لكنه لم يصغ إليه السيد محمد أمين أنه حاول مخاطبة فرحات آغا ونصحه، لكنه لم يصغ إليه السيد محمد أمين أنه حاول مخاطبة فرحات آغا ونصحه، لكنه لم يصغ إليه السيد محمد أمين أنه حاول مخاطبة فرحات آغا ونصحه، لكنه لم يصغ إليه السيد محمد أمين أنه حاول مخاطبة فرحات آغا ونصحه الكنه لم يصغ العور القورة في السيد محمد أمين أنه حاول مخاطبة فرحات آغا ونصحه الكنه لم يصغ العدور القورة القورة القرية المين أنه حاول مخاطبة فرحات آغا ونصحه الكنه لم يصغ العربة فرحات آغا ونصحه الكنه لم يصغ العدور القرية الميالة فرحات آغا و المحالة فرحات آغا و العربة فرحات آغا و المحرية و

وظل مخالفاً للنظام والشرع. وختم رسالته ذاكراً أنه كتب إلى وكيل ولاية البصرة عن طريق بريد البحرين ينصح بارسال طابور عسكري وضباط إلى نواحي قطر لفرض هيبة الدولة وقوة النظام وأن لايكتفى بإرسال سفينة حربية لفترة محدودة لأن ذلك يعني عودة الأحوال إلى سابقها بعد مغادرة تلك السفينة ثما سيضطر الأهالي إلى ترك منازلهم والفرار إلى الغارية والقرية خوفاً من عدم توفر الأمن والعدل، خاصة وأنه لايوجد عدد كاف من الجنود لتوفير حماية للأهالي. ولم ينس السيد محمد أمين أن يعلن عن خوفه شخصياً لو افتضح مضمون رسالته هذه (٨٤). وكان الضباط العثمانيون يقومون بدور القضاة منذ فترة مبكرة من الوجود العثماني في قطر فقد قام النقيب قاسم القضاة منذ فترة مبكرة من الوجود العثماني في قطر فقد قام النقيب قاسم الفيادك الدور في عام ١٩٧١هـ/ ١٨٧٥م (٤٩).

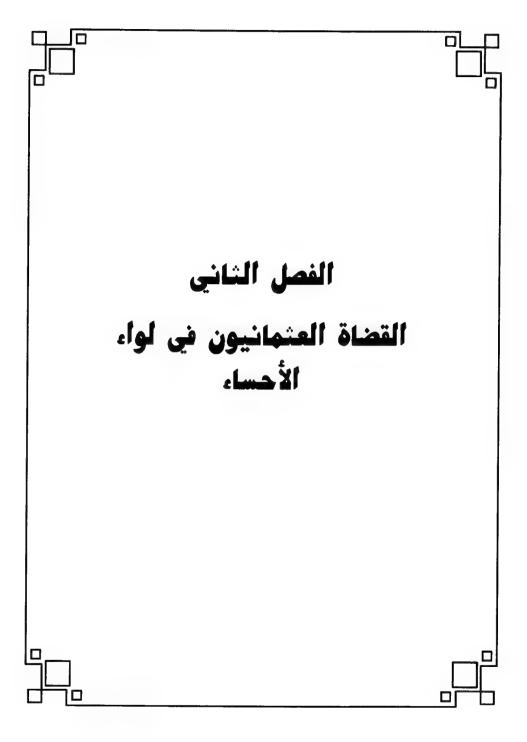
وقد كتب متصرف لواء الأحساء محمد نزيه بن احمد عطا باستيائه من وضع القصصاء في قطر إلى وزارة الداخلية في ٢٦ ربيع الأول ٣٠٥هـ/ ١٨٨٥م ومطالباً بتعيين نائب [قاضي] لقضاء قطر بدرجة وظيفية أعلى من مرتبة القاضى الخصصة لقضاء قطر لأن:

"أرباب القضايا والدعاوى لا يراجعون الحكومة أو المحكمة، إذ أن رجال جاسم آل ثاني يتجولون في الأسواق وكل الأرجاء ويتم التاديب والمصالحة والحبس والتجريم بمعرفتهم. وأن ذلك ومثله كثير من الأحوال غير المستقيمة تجعل الناس تحت طائلته (جاسم آل ثاني) حتى أنهم بدأوا ينزحون إلى الممالك الأجنبية (٥٠).

وقد كان أول نائب [قاضي] يرسل إلى قطر هو السيد عبداللطيف أفندي وآخرهم هو سيد طه أفندي. وتوضح القائمة الواردة في الصفحة التالية أسماء معظم من تولى القضاء الشرعي في قضاء قطر من القضاة العثمانيين (٥١).

بيان بأسماء من تولوا القضاء في قضاء قطر من القضاة العثمانيين

اسم القاضي	السنة	اسم القاضي	السنة
شاغر	۳۱۳۱هـ	السيد عبداللطيف أفندي	۹۸۲۱هـ
حسين حسني أفندي	۱۳۱٤هـ	السيد عبداللطيف أفندي	۱۲۹۰هـ
حسين حسني أفندي	٥١٣١هـ	السيد عبداللطيف أفندي	۱۹۲۱هـ
السيد علي أفندي	7 ۱۳۱ هـ	السيد عبداللطيف أفندي	۱۲۹۲هـ
السيد علي أفندي	۱۳۱۷هـ	عثمان أفندي	۱۲۹۷هـ
السيد علي أفندي	۱۳۱۸هـ	عثمان أفندي	٨٩٢١هـ
السيد علي أفندي	۱۳۱۹هـ	عثمان أفندي	١٢٩٩هـ
السيد علي أفندي	۱۳۲۰هـ	محمد ناصح أفندي	۱۳۰۰هـ
سيد طه أفندي	۱۳۲۷هـ	محمد ناصح أفندي	۱۳۰۱هـ
سيد طه أفندي	۱۳۲۸هـ	محمد ناصح أفندي	۱۳۰۲هـ
سيد طه أفندي	١٣٢٩هـ	السيد محمد أمين أفندي	۱۳۰۳هـ
سيد طه أفندي	۱۳۳۰هـ	السيد محمد أمين أفندي	۱۳۰۶هـ
سيد طه أفندي	۱۳۳۱هـ	السيد محمد أمين أفندي	ه۱۳۰۰
		السيد محمد أمين أفندي	۲۰۳۱هـ
		السيد محمد أمين أفندي	۱۳۰۷هـ
		السيد محمد أمين أفندي	۱۳۰۸هـ
		حاجي عزت أفندي	۹۰۳۱هـ
		حاجي عزت أفندي	۱۳۱۰هـ
		أحمد نظيف أفندي	١٣١١هـ
		أحمد نظيف أفندي	١٣١٢هـ





الفصل الثاني

القضاة العثمانيون في لواء الأحساء

كان القضاة العثمانيون في لواء الأحساء سواء في مركز اللواء في مدينة الهفوف، أو في القطيف يرأسون محكمة البداية ومجلس التمييز في مركز اللواء، ومحكمة البداية ومجلس الدعاوي في قضاء القطيف. بينما لايوجد في قضاء قطر إلا قاض شرعي دون مجلس للدعاوى. وكان قضاة اللواء جميعهم يتم تعيينهم من قبل المشيخة الإسلامية في الأستانة التي كانت تقوم بإجراء اختبار لهم قبل تعيينهم إن لم يكونوا قد عينوا قبلاً، كما كان لها عزلهم إذا تأكد لها حدوث مخالفات تستوجب ذلك. وكان قضاة الأحساء مستثنين من ارتباطهم الإداري والوظيفي بوزارة العدل والمذاهب الدينية (٢٠).

وكان نظام القضاة المطبق على من عين في لواء الأحساء مستمداً من نظام الحكام الشرعيين الصادر في ١٣ محرم ١٢٩٠هـ/١٣ مارس ١٨٧٣م والذي بقي مسف عوله سارياً حتى خروج العشمانيين من اللواء في عام ١٣٣١هـ/١٩٩٨م. وقد تطرق هذا النظام الذي ألغي ماشرع قبله من أنظمة في هذا المجال إلى تحديد درجات القضاة وفئاتهم، وذكر كيفية بقائهم في مناصبهم، والعقوبات التي تقع على المخالفين والمرتشين منهم. فوفق ذلك النظام صنف القضاة في خمس فئات حسب مؤهلاتهم ورواتبهم. حيث خصص لكل فئة بلاد أو أقضية تتناسب مع المرتبة أو الكفاءة العلمية. وكان هدف ذلك التصنيف الإداري منع التجاوزات الإدارية في تعيين أحد في فئة أعلى من الفئة المناسبة أو لمخصص مالي أعلى. وقد تم تصنيف نواب "قضاة" مركز لواء الأحساء من الفئة الثانية عمن يصنفون في مرتبة "الموالي الدورية والمدرسين". وتتراوح رواتبهم الشهرية مابين ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ قرش (٢٥٠).

أما في قائمقامية القطيف فكانت مراتبهم من الفئة الثالثة والرابعة وتتراوح رواتبهم الشهرية ما بين ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ قرش (٤٠). وكانت مرتبات قضاة قطر متدنية نسبياً في بداية الأمر إلا أنها رفعت منذ عام ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠ إلى نفس مرتبة قاضي مركز اللواء (٥٠). وقد اعتبرت رواتب القضاة في لواء الأحساء مرتفعة نسبياً وذلك باعتبارها منطقة نائية وغير مرغوبة من قبل من يعين فيها.

حدد النظام الإداري للقضاة مدة بقاء النواب [القضاة] في لواء الأحساء بمدة سنتين ونصف ولكن ذلك التحديد لم يطبق حرفياً لكون اللواء من المناطق البعيدة عن مركز الدولة. وكان النظام يوجب على القضاة الا يظهروا بشكل أو هيئة مغايرة للآداب والعادات الدينية وأن يحرصوا على الالتزام بالمناداة بالأذان في الدوائر والمكاتب الحكومية وأداء الصلاة فيها جماعة (٢٠٠). كما نص النظام في حالة حصول مخالفة تستوجب محاكمتهم في أمور شرعية أن تتم وفق ترتيب خاص، فإن كانوا قضاة أقضية لزم أن يحاكموا في مجالس إدارة اللواء، أما إن كانوا قضاة ألوية فيجب أن تتم محاكمتهم في مركز الولاية. أما نواب مركز الولاية فتتم محاكمتهم في مجلس إدارة ولاية أخرى أقرب ماتكون إلى تلك الولاية التابع لها(٢٠٠).

تمتع القضاة عموماً بأهمية كبرى وامتيازات عديدة. ومما يدل على علو مكانتهم قيامهم بالتوقيع على مايصدر من وثائق شرعية بعبارة "القاضي فلان المولى للخلافة بلواء الأحساء وكذلك مشاركتهم الدائمة في حكومة اللواء في مركز اللواء وقضاء القطيف بوصفهم أعضاء دائمين في مجلس إدارة اللواء أو القيضاء، ومجيء أسمائهم في الترتيب الإداري بعد اسم المتصرف أو القائمقام مباشرة. كما عهد للنائب برئاسة مجلس المعارف باللواء عند إنشائه في مدينة الهفوف مركز اللواء في سنة ١٣١٩هـ/١٩٠٢م ١٩٥٠. إلا أن قضاة اللواء لم يعهد لهم طيلة فترة الوجود العثماني في لواء الأحساء بالعمل نيابة

عن المتصرف وكالة في حالة شعور المنصب كما كان يجري في بعض الولايات والألوية.

كان معظم القضاة الذين شغلوا القضاء في لواء الأحساء من الأكراد والعرب من العراق أو الشام. فقد اشتهر منهم أربعة قضاة من عائلة الألوسي البغدادية هم السيد عبدالباقي الألوسي والسيد خالد بن مصطفى الألوسي والسيد محمد بن سعيد الألوسي والسيد محمد ثابت الألوسي. وقاضي من البصرة هو السيد عبدالرزاق بن السيد عبدالرحمن، وقاضي من الموصل هو السيد محمد سعيد الموصلي، وقاضي من الشام هو السيد محمد محاسن الأزهري*. وكان أول من تولى القضاء في مركز لواء الأحساء هو السيد السيد عبدالرزاق بن السيد عبدالرحمن أفندي والذي كان قاضياً للبصرة في سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م أثناء زمن ولاية أحمد مدحت باشا على بغداد (٩٠٠). ويبدو أن الأخير هو الذي رشحه لتولى القضاء في مركز لواء الأحساء. وقد ظل السيد عبدالرزاق قاضياً في الأحساء حتى سنة ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م، حين عاد واستقر في البصرة حتى وفاته بها في ١٨ ربيع الثاني ١٢٩٣هـ، وكان من أسرة مهتمة بالقضاء والعلم والافتاء فقد كان والده قاضياً في البصرة (٢٠٠). وقد أشيع عند قدومه إلى الأحساء لتولى منصب القضاء أنه من الشيعة مما أحدث بلبلة بين الأهالي برهة من الزمن (٦١). أما أخر القضاة العثمانيين في مركز اللواء فقد كان محيي الدين أفندي الذي لم يمض وقتاً طويلا في الأحساء فقد وصلها قبيل استرداد الملك عبدالعزيز آل سعود للأحساء ببضعة أشهر فقط.

اختلفت مستويات القضاة العثمانيين الذين شغلوا مناصب القضاء في لواء الأحساء فمنهم من كان من العلماء الفقهاء البارعين، وبعض المتخرجين من مدرسة القضاء الشرعي في الأستانة، بينما وجد منهم عدد ممن قل مستواهم وبان جهلهم وأميتهم وعدم تمكنهم من فهم القضايا المعروضة

عليهم لاسيما قضايا الإرث وتقسيم التركة. ومن الأمثلة على ذلك ماحصل في سنة ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م عندما توفي أحد تجار الأحساء فقام القاضي بالحجز على منزله ومتاجره لمدة ثلاثة أيام. وكان ذلك التاجر قد ترك زوجتين وثلاثة أبناء فقام القاضي العثماني بتقسيم تركته على ثلاثة أقسام، قسم لزوجتيه وقسم لأبنائه وقسم أخذه للسلطة العثمانية مما أثار احتجاج الأهالي على تلك القسمة الغريبة وأفادوه بأن هذا التوزيع مناف للشريعة الإسلامية ففوجئوا برده عليهم أن هذه هي أوامر الحكومة وأنه لم يحكم بشئ من عنده يخالف ذلك (٦٢). وحدث الشيء نفسه في القطيف في الفترة نفسها عندما قامت السلطة العثمانية بختم منازل المتوفين بالشمع لمدة ثلاثة أيام بغرض حصر محتوياتها ثم إعادتها للورثة بعد أن اشترطت أخذ ١٠٪ من قيمتها للسلطة العثمانية (٦٣). ويبدو أن ذلك تم وفقاً لما يعرف بنظام القسمة من تركة المتوفين الصادر في سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م والذي عدل في سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م، لينص على أن النقود التي تقسم بين الورثة، أي أثمان التركة المباعة يؤخذ من مجموعها رسم القسمة بارة في القرش أي ١ / ١ ٤ أما الأملاك والعقارات التي تبقى بأيدي الورثة فقد نص التغيير الجديد بعدم أخذ أي رسم عليها (٦٤).

تعاقب على منصب القضاء في مركز لواء الأحساء واحد وعشرون قاضياً وعلى قضاء القطيف مايربو على سبعة عشر قاضياً. ومن أشهر قضاة قضاء القطيف الذين اتهموا بسوء الأمانة اسعد أفندي الذي اتهم وعزل في عام القطيف الذين اتهموا بسوء الأمانة اسعد أفندي الذي اتهم وعزل في إحالة مزايدة رسوم الاحتساب، وما زعم أنه قد حصل عليه من حاصلات أمانة رسوم الاحتساب حسب ماذكره أمين بيت مال القطيف محمد أمين أفندي الذي أتهمه بالتسبب في ضياع أموال الخزينة العامة. ولم تتم محاكمة أسعد أفندي بسبب وفاته في تلك السنة لكن المسؤولين العثمانيين تضايقوا

بيان بأسماء قضاة لواء الأحساء في كل من مركز اللواء وقضاء القطيف

فترة عملهم	اسماء قضاة القطيف	٩	فترة عملهم	اسماء قضاة مركز اللواء	٩
۸۸۲۱هـ- ۱۲۹۳هـ	ثلاثة قضاة لم تنح معرفتهم	,	17\71\AA71-A1\7\P71&	السيد عبدالرزاق بن السيد عبدالرحمن	١
٧٩٧١هـ - ١٢٩٧هـ	محمد رشيد أفندي	۲	١٥ رجب ١٢٨٩هـ - ١٢٩٠هـ (المبرز)	السيد عبدالحافظ أفندي	۲
۱۳۰۰هـ ۱۳۰۰هـ	رسول خيسري	٣	۱۲/۳/۱۲هـ ۱۲۹۱/۹/۱۲هـ	السيد عبدالباقي الألوسي	٣
٣٠٣١هـ - ١٣٠٥هـ	عبدالله أفندي	٤	۱۲۹۱/۹/۱۱ هـ- ۲۰۱۱/۱۱/۱۹۱ه	السيد محمد نافع أفندي	٤
٣٠٦١هـ - ١٣٠٩هـ	سيد طه أفندي	٥	١٢/١١/١٩١هـ – ١٩١/٣١/١٩١هـ	يعقوب إحسان بن مصطفى أفندي	٥
١٣١٠هـ ١٣١٣هـ	محمد جسيم أفندي	٦	۲۲/۳/۱۹۴۱هـ - ۱/۱۲/۳۹۲۱هـ	السيد محمود فائق	٦
31712-1712	أســعــد أفندي	٧	۱/۱/۱/۱۸ هـ- ۲۲/۲/۲۹۹۱هـ	خـلـيـل خـلـوصـي	٧
۱۳۱۷هـ ۱۳۱۸م	صالح صبري	٨	۲۱/۷/۱۹۹۱هـ - ۱/۱۱/۱۳۰۰هـ	يحيى داود الصديقي	٨
۱۳۱۸هـ-۱۳۱۸	عبدالله أفندي	٩	۱۳۰۱/۱/۱۱هـ- ۲۶/۳/۵۰۱هـ	السيد عبدالمجيد بن السيد طه	٩
۱۳۱۹هـ ۱۳۲۰م	محمد سعيد أفندي	١.	۱۳۰۵/۱/۱ مــ ۱۳۰۸/۱/۱	السيد خالد بن مصطفى	١.
۱۳۲۱هـ - ۱۳۲۶هـ	علي رضا أفندي	11	۱۳۰۸/۱/۱ هـ – ۱۳۰۹/۱۲/۱ هـ	أحمد إسلام أفندي	11
٥٢٣١هـ - ١٣٢٨م	أحمد مختار أفندي	١٢	۱/۱/۹/۱۱ هـ – ۱۳۱۱/۱۲/۱ هـ	السيد محمد عارف	١٢
۱۳۲۹هـ وحتى خروج	حــافظ أفندي	۱۳	۱۳۱۲/۱۲/۱ هـ - ۱۳۱۲/۱۲/۱ هـ	السيد عمر فوزي	١٣
العثمانيين			۱/۱/۱/۱۱هـ - ۱/۱۱/۱۱/۱۱هـ	محمد سعيد الألوسي	١٤
			۱۳۱۲/۱/۱ هـ - ۱۳۱۹/۸/۱ هـ	السيد محمد ثابت الألوسي	١٥
			۱۳۲۰/۱۲/۱ هـ – ۱۳۲۱/۱۲۲۱هـ	مصصفى عبدالباري	١٦
			۱/۱/۱/۲۲۲۱هـ – ۱/۲۲/۱/۱۹هـ	السيد محمد سعيد الموصلي	١٧
			۱۳۲۰/۱/۱ مــ ۱۳۲۳/۷/۱	محمد محاسن أفندي	١٨
			۷/٥/۲۲۱هـ - ۲۱/۱۲/۸۲۳۱هـ	السيد عبدالله زهدي أفندي	19
			۱۳۲۹/۱۱/۱ هـ – ۱۳۲۹/۱۱/۱	عـــبــــدالله بـــــــــاوري	۲.
			١ / ١ / ١٣٣٠ حتى خروج العثمانيين	محيى الدين عربي أفندي	71

من تسليم أموال تركته في القطيف البالغة و, ٢١٨٧١ قرش إلى ورثته بينما كان المفروض أن يتم التحفظ عليها حتى معرفة دوره في التهمة المنسوبة إليه وكمية المبالغ التي تسبب في ضياعها (٦٥).

عاش بعض قضاء اللواء حياة مترفة قياسا بغيرهم من كبار المسؤولين العثمانيين في اللواء. فقد كان يقوم بخدمتهم جواري وخدم في منازلهم كما كانوا يستخدمون بعض أفراد الشرطة [الضابطة] لخدمتهم والعناية بحيواناتهم. ومن اشتهر منهم قاضي مركز اللواء محمد ثابت الألوسي الذي أحضر خادماً له من بغداد يدعي جاسم مع زوجته المسماة سليمة، وقد قاما بخدمته فترة من الزمن إلى أن أذن لهما بالانفصال عن خدمته وإن ظلا على علاقة به ودخول منزله. وذات مرة اتهم القاضي أحداً بالتسلل إلى مضيف الرجال في منزله واتهم جاسم بذلك مستدلاً من وجود عباءته هناك مما جعله يأمر بسجنه ثمانية عشر يوماً دون حكم شرعي بإدانته، وصاحب ذلك الإجراء قيام زوجة القاضي بضرب سليمة زوجة جاسم ضربا مبرحا وشد شعرها بقسوة حتى كادت أن تجهض إذ كانت حاملاً في شهرها الثامن. وقد استغل تلك الحادثة قائد اللواء عبدالحميد بك الذي لم يكن على وفاق مع القاضي محمد ثابت الألوسي فكتب عدة رسائل إلى المراجع العثمانية العليا تشرح تظلم جاسم وسليمة (٦٦). أدت تلك الرسائل المتكررة إلى استفسار ولاية البصرة في ١٠ ربيع الأول ١٣١٨هـ/١٩٠٠م عن سبب سجن جاسم بغير حق لمدة عام وضرب زوجته وكونها تعيش آنذاك حياة تعيسة تتسكع في الشوارع والأزقة مع طفليها التوأمين اللذين انجبتهما بعد سجن والدهما(٦٧). فكان رد القاضي محمد ثابت الألوسي على ذلك:

نظراً للخيانة التي حصلت من خادمي السابق جاسم بن محمد بدخوله وأحد أفراد جنود النظامية مجهول الاسم بيتي ليلاً بقصد السرقة. فقد أحس بهما خادمي الأحسائي محمد بن درويش الذي كان ينام ليلاً في

غرفة إعداد القهوة فتشبت بجاسم محاولاً إمساكه إلا أن جاسم قام بطعنه بسكين وخنجر كانا معه وضربه وفر هارباً. وبعد تحري الضابطة تم التعرف عليه عن طريق عباءته وغترته اللتين تركهما أثناء فراره. وقد تمت محاكمته في مجلس تمييز اللواء تحت رئاسة أكبر أعضاء المجلس سناً وصدر الحكم الشرعي عليه بسجنه لمدة عام... وفي ذلك الاثناء قام عبدالحميد بك قائد اللواء الذي ما فتيء يعمل على كسر شوكة موظفي الدولة وقدرتهم، بأخذ زوجة جاسم المدعوة سليمة إلى منزله وبدأ في ترويج شائعات لتحقيق غرضه مدعياً أن زوجتي قامت بضربها بالذات وبالواسطة وأنها كادت أن تتسبب في إجهاضها، إذ طلب من النقيب الطبيب زهدي أفندي والنقيب الطبيب مصطفى أفندي فحصها وإعداد تقرير يؤيد مزاعمه، فلما خالف زهدي أفندي رغبته سحب التقرير الطبي منه وحبسه لمدة ١٥ يوماً ومنعه من مزاولة عمله. أما مصطفى أفندي فقد وافق على إعداد تقرير يحقق رغبات القائد بإعطاء سليمة دواء مركباً من السم من أجل إسقاط حملها وأعد تقريراً وفقاً لذلك (٢٨).

أما فيما يخص استخدام القضاة لأفراد من جنود الضابطة [الشرطة] لخدمتهم الخاصة فيكفي للتدليل مثالاً على ذلك باختيار من تولى القضاء في مركز اللواء في منتصف فترة حكم العثمانيين للواء الأحساء في عام ١٣١٧هـ/١٩٨٨م، وهذا ينطبق أيضاً على القاضي محمد ثابت الألوسي الذي أستخدم الجندي عبدالله بن حسين الأحسائي أحد أفراد الضابطة [الشرطة] لرعاية حيواناته مما عرض ذلك الجندي إلى اعتداء أشخاص غير معروفين من السكان أثناء رعيه لحيوانات القاضي خارج أسوار المدينة مما تسبب في اصابته بعاهة مستديمة منعته من الاستمرار في عمله. وكان استخدامه يتعارض مع النظام الذي ينص على منع استخدام أفراد الضابطة في الخدمات الخاصة للمحاكم العدلية أو في معية مأموري العدلية [٢٩]. مما جعل قائد اللواء يسارع إلى نقل تفاصيل الحادثة إلى ولاية البصرة إضافة إلى

مساءلته لقائد الضابطة المحلية عن كيفية جواز ذلك (٧٠). وقد قرر مجلس إدارة ولاية البصرة بعد الاطلاع على مازعم به قائد لواء الأحساء إشعار وزارة الداخلية لتقوم بالتحقيق في ذلك بإرسال موظف مختص للتحقيق في الأمر خلال شهر (٧١).

كما اشتهر عن بعض القضاة العثمانيين في لواء الأحساء قبولهم للهدايا النفيسة ومتاجرتهم في الخيول وسعيهم لتعيين أقاربهم ومعارفهم في الوظائف الحكومية في اللواء. ويتميز بهذا الوصف القاضي محمد ثابت الألوسي على غيره من القضاة. إِذ أنه قبل إِعادة جاسم آل ثاني لفرس سبق أن باعها إليه بمبلغ مائة ريال فرانسة كهدية له مع حصان أحمر جميل عندما علم جاسم آل ثاني بحاجة القاضي إلى فحل لخيوله (٧٢). وقد قام القاضي محمد ثابت الألوسي ببيع الفرس المعادة إلى محمد العفالق أحد أعيان مدينة المبرز بمبلغ مائة ريال فرانسة إضافة إلى أحد جياده التي دفع فيها محمد العفالق مائة ريال فرانسة أخرى. واستمر ذلك القاضي في بيع الخيول حيث باع رأسين منها بمبلغ تراوح مابين ٥٠ - ٦٠ ريال فرانسة. كما لم يتردد في قبول هدية أخرى من جاسم آل ثاني كانت عبارة عن ثلاث جياد عربية أصيلة(٧٣). وقد أدى ولعه بتجارة الخيول وماتدر من أرباح كبيرة إلى ارتكابه مخالفات كبيرة منها ماأشير إليه سابقاً من إستخدام أحد الجنود في رعاية خيوله وحيواناته الأخرى إضافة إلى شراء علفها بسعر رخيص من الأهالي وقبول بعض الأعلاف هدية كما حصل من مبادرة محمد العفالق في ذلك وقبوله بها(٧٤). وقد حاول متصرف اللواء محمد سعيد باشا الذي كان على علاقة جيدة مع القاضي المذكور الذي انحاز إلى جانبه أثناء الخلاف الحاد بين المتصرف وقائد اللواء عبدالحميد بك، أن يقلل من أهمية قبول القاضي لهدايا جاسم آل ثاني وذلك حين رد في ٨ شوال ١٣١٧هـ/١٨٩٩م على استفسار والي البصرة عن الموضوع بقوله إن الحصان الذي ذكر أن محمد ثابت الألوسي قد قبله هدية من جاسم آل ثاني كان عبارة عن هدية من الأخير إلى والد القاضي الوسي بن نعمان الألوسي أحد علماء بغداد والذي تربطه بجاسم آل ثاني مودة قديمة. وأن الهدية كانت رداً من جاسم آل ثاني على استجابة والد القاضي على طلبه بتزويده بنسخة من كتاب "تفسير روح المعاني" لمؤلفه سيد محمود أفندي مفتي بغداد الأسبق إضافة إلى بعض الكتب الفقية الأخرى. وأن جاسم آل ثاني أرسل الحصان هدية له على ذلك عن طريق ابنه في الأحساء ليرسلها إلى والده إلا أن وفاة الوالد جعلت الابن يحتفظ بالحصان (٥٠).

تعرض الجهاز القضائي في لواء الأحساء إلى عدة أنواع من الضغوط والتدخلات المباشرة في شؤون القضاء من جانب القوى الإدارية المتنفذة في إدارة اللواء سواء أكانت المتصرف أو قائد اللواء أو قائمقام القطيف وقطر أو من حولهم. وقد سجلت الوثائق العثمانية أمثلة متعددة من تلك التدخلات والضغوط غير المبررة ونورد بعضها بوصفها أمثلة على ذلك.

۱) شكوى نائب اللواء [القاضي] ورئيس مجلس التمييز محمد ثابت الألوسي ومعه جميع أعضاء مجلس التمييز في مركز اللواء وهم إبراهيم بن إسماعيل الجعفري ومحمد بن عبدالله بن عثمان وحسين الخليفة وأحمد بن الشيخ حسين، وكذلك رئيس كتاب المجلس ومحكة البداية خلف أفندي، والتي بعثوا بها في برقية إلى والي البصرة في عام ١٣١٦ه شاكين من تدخل قائد اللواء عبدالحميد بك في سير القضايا المنظورة أمام المحكمة الشرعية وتجاوز مهام وظيفته وممارسته الإجبار لإتباع رغبته في حمل المحكمة على إصدار أحكامها وفق مايريد. ضاربين مثلاً على ذلك بتمكينه محمد زلام أفندي رئيس خدمه من إهانة موظفي المحكمة وإطالة اللسان عليهم في السوق رئيس خدمه من إهانة موظفي المحكمة وإطالة اللسان عليهم في السوق إعداد محضر يفيد بأن تجاوزات عبدالحميد بك وتعدياته قد أضرت كثيراً

بسمعة المحكمة ورجالها ولاسيما أنها تحدث في منطقة حساسة جداً خاصة كون معظم من سمعها من البدو الذين سيشجعهم ذلك على عدم الاكتراث بسلطة القانون واحترام المحكمة الشرعية. وقد أبان الموقعون على تلك البرقية عن نفاذ صبرهم مهددين باضطرارهم مجبرين إلى ترك وظائفهم مما سينتج عنه تعطيل أمور القضاء الشرعي في مركز اللواء وأن دافعهم إلى ذلك هو إخلاصهم لعملهم وحمايتهم لحقوق المحاكم الشرعية وسمعتها (٢٦). وكان عبدالحميد بك قد كتب رسالة مطولة إلى والي البصرة في عام ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م يشكو من سوء مسلك القاضي محمد ثابت الألوسي واصفاً إياه (٢٧):

أنه أسود ممسوح منه لفظ العدالة، وهو بغدادي من عائلة الألوسي ومنسوب للمذهب الوهابي [!] الذي تظهر دلالته عليه.. ولايجيد اللغة التركية بالقدر الكافي... كما أنه ليست له أي صفة علمية.. ويهتم ببعض المظاهر والمنافع المتظاهرة بالشريعة وممارسته للفروسية.. وانه طوال مدة بقائه كنائب [قاضي] في الحكمة الشرعية ومجلس التمييز قد انصرف إلى معالجة منافعه الشخصية ومخالفة القانون مخالفاً بذلك رضاء الخالق والسلطان.

وطال الوقت في شكوى الجانبين دون حسم للأمر مما حدا مجلس التمييز في مركز اللواء والقاضي المذكور إلى معاودة الشكوى بعد مرور حوالي عام من الشكوى الأولى. إذ تم بعث مضبطة أخرى في ١٤ شعبان ١٣١٧هـ تحمل شكوى من استمرار عبدالحميد بك في التدخل في الأمور الشرعية والنظامية وتطاوله الشخصي على أعضاء مجلس التمييز والقاضي على ملأ من الناس بأفظع درجة من التحقير والتهديد وإجباره لهم على الرضوخ لإرادته وما يمليه عليهم مما تمخض عنه من إساءة إلى الإجراءات الحكومية وانضباط الإدارة المدنية. وقد أفاد الموقعون على تلك المضبطة أن ذلك ليس بغريب على ذلك القائد فقد اشتهر عنه الشيء نفسه عندما كان قائداً للواء

المنتفق. وختم الموقعون مضبطتهم بقولهم (٧٨):

فإن لم يتم البحث عن مخرج لذلك فإن القائد المذكور سيتجاوز وضعه الوظيفي ووظيفته الحالية وينصرف إلى تحقيق أغراضه الشخصية، ولذا فإن هيئة المحكمة ستضطر إلى ترك وظائفها وهذا ماتعرضه بعد استقرار رأيها عليه.

وظلت القصة تدور دون حسم حيث تم إحالتها من الصدارة العظمى في المرار العبير الإعظم من قائد المرجب ١٩٠١هـ/ ١٩٠٠م بعد ما تلقاه الصدر الأعظم من قائد الجيوش السلطانية [وزير الحربية] في ١٨ محرم ١٣١٨ه من استمرار تدخل قائد لواء الأحساء في الأمور الشرعية والعدلية وورود شكايات بهذا الخصوص من مجلس تمييز اللواء وإدارة التفتيش العدلية في ولاية بغداد، إلى وزارة العدل وإلى قيادة الجيش السلطاني السادس في بغداد بهدف التحقيق والإفادة (٢٩٠). وقد دارت الشكايات وفق منظومة البيروقراطية العثمانية دون نتيجة تذكر إلى حين إنتهاء خدمة القائد المذكور في لواء الأحساء.

٢) الخلاف الحاد الذي حصل بين نائب اللواء محمد سعيد الموصلي ومتصرف لواء الأحساء محمد فائق باشا في عام ١٣٢٢هه/٤٠٩ م، والذي اتهم فيه قيام القاضي المذكور بالانحياز إلى المجموعة المناهضة للمتصرف والتي كان من أشهر رموزها بجانب القاضي كل من محاسب اللواء مصطفى لامع أفندي، وعبدالله باشا السعدون من أعيان مدينة المبرز ووجهاء الأحساء، وبعض أفراد من الضباط في اللواء الذين قاموا بعقد اجتماعات وصفها عبداللطيف بن موسى الحملي أحد أعيان الأحساء وعضو مجلس إدارة اللواء في برقية بعث بها دفاعاً عن المتصرف بأن هدف تلك الاجتماعات التخطيط لتنفير القبائل البدوية والسكان عامة من الولاء للدولة العثمانية وتخديش أذهانهم تجاهها. وأنهم يريدون توسيع رقعة الخلافات وخلق بلبلة قد تقود إلى إندلاع قتال عنيف داخل اللواء. وقد رأى الحملي وخلق بلبلة قد تقود إلى إندلاع قتال عنيف داخل اللواء. وقد رأى الحملي

أن الحل يكمن في إبعاد المناهضين من اللواء حفاظاً على الأمن والسلام (^^). وقد أدى تفاقم الخلاف إلى استدعاء القاضي محمد سعيد الموصلي إلى البصرة والتحقيق معه فاتضح للولاية أن موقف القاضي من الخلاف كان مجرد اختلاف في الرأى مما حمل الولاية على اقتراح عودته إلى عمله وعزل المتصرف محمد فائق باشا (^^).

٣) ضيق ذرع نائب اللواء السيد محمد محاسن الأزهري من تصرفات متصرف اللواء محمود ماهر باشا، دون حصول نتيجة من شكاياته المتكررة مما جعله يحسم أمره بالذهاب شخصياً إلى بغداد في شهر رجب ١٣٢٦هـ/١٩٨٨ والإبراق من هناك إلى المشيخة الإسلامية بطلبه إعفاءه من منصبه وقد تم له ذلك (٨٢).

إشكوى نائب اللواء [القصاضي] عبيدالله بشاوري في عام ١٣٢٩ه/ ١٩١١م من تجاوز متصرف اللواء علي سعاد باشا لأحكام المحكمة وإجباره القاضي على الحكم حسب مايزاه وعدم جدوى تظلمات القاضي وتحذيره المستمر له من مغبة تعديه مما جعله يكتب للمشيخة الإسلامية ووزارة العدل والمذاهب الدينية وولاية البصرة شاكياً من تصرفات المتصرف وقلة حيلته حيال مايجب فعله (٢٨). وكانت أهم القضايا التي دارت حولها الشكوى قيام علي باشا سعاد بإطلاق سراح بعض من يوقف نتيجة حكم شرعي دون الاستناد إلى قرار أو مرجع شرعي أو قانوني يبيح له ذلك. وقد ساند مجلس التمييز القاضي في شكاياته إلى وزارة الداخلية والمشيخة الإسلامية. مما حمل وزارة العدل والمذاهب الدينية إلى إحالة القضية في ١٥ محرم ١٣٢٩ه إلى وزارة الداخلية لتحري الموضوع (١٤٠). كما كتب موسى كاظم شيخ الإسلام في ١٢ جمادى الأولى ١٣٢٩ه إلى وزير الداخلية للإفادة بما لديه عن الموضوع وقد جاء رد ولاية البصرة على استفسار وزارة

باليابرعين وحولانخف ويسسكن اقتنام عن بالتلاحيث خوئا منظركم وقذاقه نيكم بالزكاد كماانع واعرضت ك قدما عرضة مغرافيه بجائب للشيخة ابجليدال هيه سترحنافيه قبول بمعفاناس يابترنجد ودانولب اب أل من المنهمة المن البها منزان بالهوي يفيد قبول السعفا ولذ برنم تؤمين مبطون كممتلا افتك الالنيج جدلاهم إجنبا افذى با تكابيك يركينك

المذينة العظم نبك علاأفيا وتبارخه العرفنا لمنصونة نجدالعليه ولبيا كوزا حذه المنطائيل إسها

الداخلية في صالح المتصرف على باشا سعاد حيث أفادت أن التحقيقات التي خصصت لها موظف مختص قد انتهت إلى تبرئة ساحة المتصرف. إذ تبنى والى البصرة جانب المتصرف ودافع عنه، ففي رسالة بعث بها إلى وزارة العدل والمذاهب في ٣ ربيع الثاني ١٣٢٩هـ ذكر أنه وردت شكايات عدلية ضد نائب لواء الأحساء عبدالله بشاوري تتهمه بكسر القانون وعدم المبالاة بالنظم وأن تصرفاته تلك تزداد يوماً بعد يوم في جرأة عجيبة على الاستمرار في مسلكه الخاطيء إضافة إلى إجباره مجلس تمييز اللواء على تبني مايريد دون النظر إلى إستيفاء المحاكمات الشرعية لأصولها واستكمال النظر في الأوراق والمستندات مما جعل الأهالي يجأرون بالشكوي من ظلمة الصريح وتعديه على الشريعة وأحكام العدل. وذكر الوالى أن وجود عبدالله بشاوري بوصفه قاضياً ورئيساً لمجلس تمييز اللواء واستمراره في منصبه يضر بسمعة الدولة وواجبها ويسبب لها مشاكل كبيرة وبما أنه من منسوبي السلك القضائي فقد طلب الوالى النظر في تجاوزاته من قبلها واصفاً إِياه "بأنه ناقص العقل وشكواه غير مقبولة وأن الشكايات ضده قد كثرت"(^^). وقد ردت على ذلك وزارة العدل والمذاهب الدينية في خطاب بعثت به إلى وزارة الداخلية مفيدة أنه بسبب عدم ارتباط التشكيلات القضائية في لواء الأحساء بالنظام العدلي المتبع في بقية الولايات العثمانية حيث أبقى اللواء مرتبطاً قضائياً وإدارياً بمشيخة الإسلام كحالة استثنائية ولذلك فقد كتب للمشيخة الإسلامية في ١٢ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م لتتولى القيام بالتحقيق في الأمر(٨٦). ويبدو أن القاضي المذكور لم يحتمل طول المدة رغم كثرة شكاياته مما حمله على الإبراق عن طريق ديار بكر في ١٧ شعبان ١٣٢٩هـ شاكياً من إزدياد تدخلات على باشا سعاد دون كبح لتصرفاته مما أثر على نفسيته وجعله يشعر بالظلم والإحباط(٨٧). وقد حسم الأمر قبل التوصل إلى معرفة حقيقة الوضع لصالح المتصرف وعزل القاضي، وإن كان رد

وزارة الداخلية الذي بعثت به بعد عزل القاضي وذلك في ١٣ جمادى الثانية الإسلامية ١٣٥هـ بعد خروج العثمانيين من لواء الأحساء – إلى المشيخة الإسلامية أفادت أنه تبينت من نتيجة التحقيقات التي أجريت في زمن القاضي عبدالله بشاوري أو في زمن خلفه القاضي الحالي محيى الدين عربي أفندي استجابة لرغبة المشيخة الإسلامية اتضح عدم وجود معاملات مخالفة للقانون وأن الشكايات والاتهامات المتبادلة كانت مجرد أثر للخصام الشخصي بين القاضي عبدالله بشاوري والمتصرف السابق على باشا سعاد (٨٨).

مجلس التمييز بمركز اللواء:

أسس العثمانيون فور استيلائهم على لواء الأحساء مجلساً للتمييز في مدينة الهفوف مركز اللواء في عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م. وقد عهد برئاسة المجلس إلى النائب [القاضي] العثماني في مركز اللواء الذي يدير محكمة البداية أيضاً. وجرت العادة أن ينتخب أربعة أعضاء من أعيان البلاد لعضوية المجلس لمدة أربعة أعوام قابلة للتجديد لنصفهم كل عامين. ويلاحظ على من شغل عضوية ذلك المجلس أنهم رغم كونهم من المشهود لهم بالعلم والاستقامة والبروز الاجتماعي إلا أنه لم يدخل في عضوية المجلس طيلة الحكم العثماني للواء أحد ممن يشتهر بالإفتاء أو يقصده الأهالي للقضاء الشرعي فيما يبدو لهم كما أنهم لايجيدون اللغة التركية وليس لهم إلمام بالقانون العثماني وأصوله (^{٨٩)}. وكان من مهمة مجلس التمييز في مركز اللواء تمييز الأحكام الشرعية الصادرة من محكمة اللواء أو محكمتي قضائي القطيف وقطر أو النظر فيما يحيله إليه المتصرف ويدخل في اختصاصه حيث يتم النظر والتصديق عليه ورفع الأحكام المتعلقة بإقامة الحدود إلى المتصرف الذي ينفذ مايدخل منها في صلاحيته ويرفع إلى مقر الولاية التابع لها اللواء مايخرج عن حدود صلاحياته (٩٠).

وقد اختلف تشكيل المجلس في بداية الحكم العشماني في اللواء عن بقية فترة الوجود العثماني. فقد جزأ العثمانيون المجلس حتى عام ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م إلى شعبتين هما: هيئة الحقوق وهيئة الجزاء، وانتخبوا عضوين من الأهالي لكل منهما. لكن هذا التقسيم اختفى منذ عام ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م، إِذ اكتفى بإنتخاب أربعة أعضاء من الأهالي لمجلس التمييز دون تحديد شعبة باسمها. وكان الكادر الإداري للمجلس هو كادر المحكمة نفسه وإن كان رئيس الكتبة مخصصاً للقيام بأعمال المجلس كما كان الكاتب العربي الذي يعين عادة من الأهالي عضواً في بعض الأحيان في المجلس عندما تشغر عضوية المجلس كما يستطيع ذلك الكاتب الجمع بين عضوية المجلس وعمله كاتباً في المجلس، بل ربما يعهد إليه القيام بأعمال رئاسة المجلس كوكيل لنائب اللواء كما حصل حينما استعفى السيد محمد محاسن من عمله وعهد بعمله إلى كاتب المجلس وعضوه عبدالرحمن بن إبراهيم الجغيمان بعد موافقة المشيخة الإسلامية في الأستانة على ذلك وقيام عبدالرحمن الجغيمان بإدارة المجلس لمدة تقرب من السنة (٩١).

بما أن المفترض قيام المجلس بدور مهم في تمييز القضايا وإبداء الرأي فيما يحال إليه وإيضاح موقفه بجلاء، إلا أن المتتبع لعمل المجلس يلاحظ أنه لم يقم بذلك الدور حيث لم يسعفه تكوينه ولا القوة المتاحة إذ طالما شغرت رئاسته، وعهد بها وكالة إلى أحد أعضائه من الأهالي دون صلاحية محددة. ولذا بقى الدور البارز لهذا المجلس هو اتكاء النائب على المجلس لتوازن نفوذه وإثبات اعتباره مع القوتين البارزتين في إدارة اللواء وهما المتصرف وقائد اللواء. إذ يجد دارس تلك الفترة كثرة في المضابط المعدة من قبل أعضاء المجلس يدافعون فيها عن موقف النائب أو يطالبون بالحد من تدخل إحدى القوتين النافذتين في اللواء إذا ما اختلت علاقاتها بالنائب، وحاولت تهميش دوره أو نفوذه وإن كان ذلك السند لايلقي استجابة كبيرة لدى المراجع

العثمانية. وربما يعود ذلك لوكن المضابط [المحاضر] كانت سمة بارزة في تلك الحقبة لإيصال الشكوى سواء أكانت صحيحة أو كيدية، إذ كان من السهل إعدادها وحمل الناس على التوقيع عليها إذ أن بعضهم يوقع دون معرفة حقيقة الأمر احتراماً أو خوفاً من الوجهاء والمتنفذين المحليين الذين يطلبون من الأهالي التوقيع عليها. وقد أبان قائد اللواء أمر المضابط وكيفية إعدادها في لواء الأحساء في رسالة بعث بها إلى والي البصرة في عام إحدادها في لواء الأحساء في رسالة بعث بها إلى والي البصرة في عام إحدادها في لواء الأحساء في رسالة بعث بها إلى والي البصرة في عام

إِن أكثر تلك المضابط التي تختم وتوضع عليها أختام أهالي اللواء يتم ترتيبها وتزويرها بسهولة، وإِن قسما من الأهالي لديهم خبر بتلك التزويرات، وقد كتبوا إِلي مضبطة حسنة الشهادة من أجل إِبطال ماكتب ضدي، ولدى سماعي بتلك المضبطة اقتنعت أن ذلك نقيصة.

ويعد انحياز مجلس تمييز لواء الأحساء في عام ١٣١٧هـ إلى جانب متصرف اللواء محمد سعيد باشا أثناء خلافه المرير مع قائد اللواء عبدالحميد بك أبرز أدواره الترجيحية بين القوة الإدارية المدنية والقيادة العسكرية في اللواء، مما حمل قائد اللواء على شن حملة قاسية على المجلس وأعضائه في تقارير ورسائل متتابعة إلى ولاية البصرة جاء في أحدها قوله (٩٣):

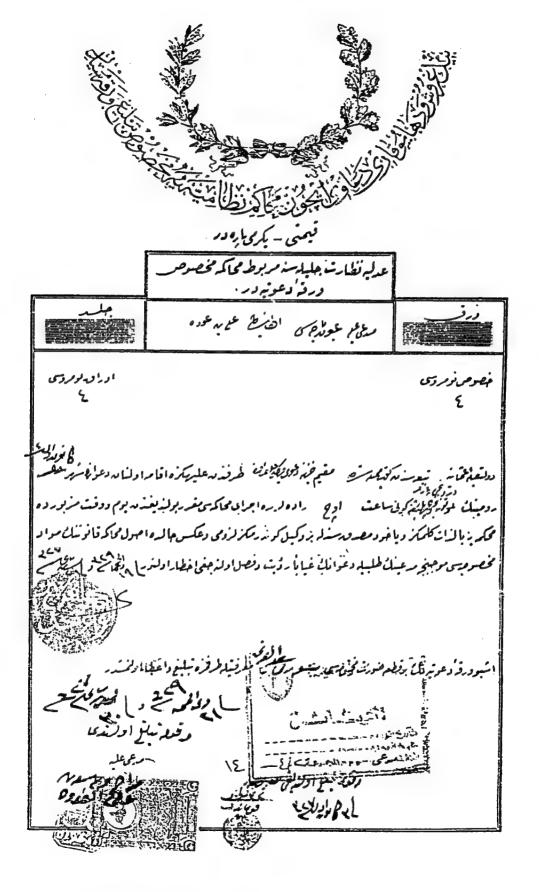
"إِن أعضاء مجلس التمييز المتشكل في لواء الأحساء من أجل تأمين حقوق العباد، هم جماعة من الأسافل [!] ومُجرد شكل إذ لايعرفون شيئاً عن اللغة الرسمية للدولة ولا قوانين النظم السنية.

لايجد من يستعرض ما أتيح له الكشف عن القضايا التي نظر فيها القضاء العثماني الرسمي في لواء الأحساء وأجازها مجلس التمييز إلا عدداً محدوداً جداً من أحكام إقامة الحدود الشرعية أو بت بعض القضايا المهمة والتي كان وراء البت فيها دوافع أمنية وجهود شخصية لبعض متصرفي اللواء. ومن أشهر القضايا التي صادق عليها مجلس التمييز على حكم محكمة البداية

بمركز اللواء بإعدام أشخاص قضيتين مشهورتين في تاريخ اللواء. تمثلت أولاهما في الحكم بإعدام محمد بن عودة وعبدالرحمن وعلي آل عودة ومبارك بن جناح لاتهامهم بقتل عبدالرحمن بن سعد المهنا عمدة قرية العيون في عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م نتيجة تفاعل ثأر قديم بين الأسرتين يعود إلى عام ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م . وقد خفض الحكم إلى السجن لمدة ١٥ عاماً ثم أطلق سراح المذكورين بعد قيضائهم ١١ عاما في السجن في مركز اللواء (٩٤). ولم تنته القضية عند هذا الحد بل تكرر التوتر بين الأسرتين حتى انتهى الأمر صلحاً بينهما في عام ١٣٢٩هـ حيث دعا المتصرف كلا من سعود المهنا ومحمد العودة إلى الحضور إلى منزل مفتي اللواء عبداللطيف بن عبدالرحمن الملا وبحضور علماء الأحساء لإتمام الصلح بينهما ومنذ ذلك التاريخ والأسرتان تعيشان في محبة وأخوة (٩٥). أما ثانيتهما فتمثلت في الحكم بالاعدام الذي نفذ فعلاً في الهفوف في عام ١٣٠٧هـ في زمن المتصرف الفريق محمد يوسف بن عاكف باشا في محسن بن رزين العجمي الذي سبق أن صدر حكم غيابي عليه بالإعدام لكن لم يتم القبض عليه إلا فى تلك السنة^(٩٦).

ولم تكن بعض قرارات مجلس تمييز اللواء مقبولة لدى المتخاصمين إليه. ومن أشهر القضايا التي لم يقبل أطرافها بحكم المجلس دعوى عبدالله بن عيسى أبو حليجة ضد اليهودي ملتزم الاحتساب داود شنطوب الذي زعم الأول أن الأخير تعرض له بالسب والشتم لدينه وضربه وهتك عرضه. وأن مجلس تمييز اللواء لم ينصفه ولم يأخذ بحقه. فقد كتب عبدالله أبو حليجة استدعاء إلى قائد اللواء مؤرخ في ٢٢ شعبان ١٣١٧هـ جاء فيه:

"ومن جانب مأمورين [مأموري] حكومة [الحكومة] المحلية ولاشك حسب محبة المشار إليه والنائب ثابت أفندي وأتباعهم له لم يحصل لنا حق في مجلس التمييز وغيره"(٩٧)



مبارالاص الألع سعورطرية رر مارلعوده اولاً البلاغيكم ورحمة اله نعالم في المعلى عندالعمل المعالم الم رام به نقاء رايد مسلطة الي بعالمين العر النق للبايد للعجرة م الدول المعادر المد فاحي عبالم المعلى ولئ مفاصد ولي وما اسماعه معط نباعه الخاص المامين رحف دماكم عموره كان في وقد وا وعلى لل المفاصلحب وظلائم أمله معقب معقب معتب فلي وروام إلى معانية مفيرملي الولديم الجليد على لفلي وما تدفي منابكم والله مرمطاب ليك لمقا صلي فيه عارف كل فيه عارف كل في الماء العقلم أز على ذلك حا القدران بكون صلحكم في بن حاصبه فقلم على الله في ولكن المالية في ولكن الدين بريده فاطري المالية في من المالية في ا تسكرة فالمال

وبناء على عدم اقتناع أبو حليجة بموقف مجلس التمييز وشعوره بتحيزه لخصمه ومحاباته له فقد كتب في ٢٣ شعبان ١٣١٧هـ إلى والي البصرة طالباً نقل قضيته من اللواء إلى مركز الولاية (٩٨):

بناء على استدعاء [الأستدعاء] الذي قدمناه بخصوص ذلك لمتصرفية لواء نجد [الأحساء] باشرنا الدعوى في مجلس تمييز المحل المعروض ما وجدنا سوى المعذورية للخادم والتصحب للمسفور داود، فلما رأينا إضمحلال حقوقنا انسلبت الأمنية من مجلس [المجلس] المذكور بدلالة مادة [المادة] الاربعمائة والثلاثة والعشرين من قانون [القانون] المذكور قد استرحمت باستدعاء تركي العبارة من المشار إليه بتعطيل الدعوى ونقلها لحكمت [محكمة] جزائية البصرة وإسال أوراق ضبط الدعوة.

وقد استغل قائد اللواء عبدالحميد بك الذي لم يكن على وفاق مع القاضي محمد ثابت الألوسي القضية وأكثر من الكتابة حولها إلى والي البصرة مدللاً على سوء إدارة الأمور في اللواء بما فيها الأمور العدلية فقد جاء في إحدى مذكراته إلى والي البصرة حول الموضوع (٩٩):

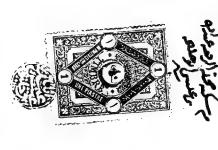
لاتوجد هنا دار للبريد إذ يحمل البريد ساع مخصوص وهنا يأتي الخطر... فقد تعرض عبدالله بن عيسى أبو حليجة للاعتداء وهو من سكان محلة الرفعة وتجارها، فتقدم إلى الحكومة أولاً وفقاً لقوانين عدالة الدولة بيد أنه أدرك أن حقوقه ستضيع بعد تحويل استدعائه إلى مجلس التمييز، ورأى عبدالله بن عيسى المذكور أنه يجب نظر دعواه في محاكم البصرة.

ويمضي عبدالحميد بك الذي وجد القضية فرصة سانحة للهجوم على مجلس التمييز والتشهير لعدم كفاءته وانحيازه إلى الطرف الثاني (١٠٠٠):

أنه في الوقت الذي كان يجب فيه عقاب ملتزم الاحتساب اليهودي داود شنطوب عقاباً شديداً فإن مجلس التمييز حولها إلى جنحة، إن مايقوم به الأعضاء هنا تحت شعار الحكومة والمحكمة ليس فيه أداء للعدالة، بل هم

فعفرعا لحقوما مذازة فترعسكرتري

فنياته على استرج من عيم راحكم وضلكم الشابي ميول العضعالين المذكوين وارساله وصن ايصاله الحادلات الذكر البر والنفا نا لمحتلم والدم امركم دلم اسفاكم امغ \ عصات المنظم مستعمل المعملية الحصاب ولايترالجليله ومزالعهوم لدى حفتكم كون فكرالحقالي ومن يعوذبرلج يكن ارساله بواسطت اليرسط التي هيخت حكمهم أنعيكهم لم يحلالنا حقى فيملب للميزدعيره مركا عصرفا شرمن عضحالنا بناء عيد قداسي حنا حورة عرفها لالملكور وربطناه م يحصحا لاخطا منحعوما جوي لمخافنا دم م انطلم الستديات التي تحتيا طلاعكم من ما وقع منطرف دا ودسشنطوباليودى ويونثه من السبدادشتم لدينى دا يما خيع دمراجل ذللث لمراتونق كاستحصال ومحا فطت حقوقى دعليكل حال لم ترضوا بميندوديتى حسبط لمنكم للنهورة المسنهودة عنده الخاص لميمله الغرب والمشك للعض إنفا ظاغليظ ومن جائب مائمرين حكومة الحليرولاشك يجسب مجته للثاراليروادنا بش ثابت اخذى واتباعهم لع



لحضويمانى والى وبوشطيليا لبصره

ديخفي حفرة دونتكم إزالحادم علقترلحال مدودا من متجرل قصبة للهفو يمرزواه بجد ومشنول بالدعآة لدلم الدولة العيدا دامط ربث لبرته لمستطآن مداتها السنيه وفدهنص كمايام قدتجا سكالخا ومرجل خمت اليهود ملتزم احتساب للخا للكورداوه سننطوب بألسبط لشنم لدينى ويما لحاج حربعك تتتك

جنث وضحه ذامسى ونيات علىستدعاء الذى قدمناه بجفوص ذالك لمقرفية لواء بخدبكرنا التؤى فكلبس يميز للحل للعوبي ماوجد بالسنة يم نقها لحكمت خزائير البص وارسا لأودك صطوا لدعوى ولاستك انالم مجصل ضرخى لبسبب مجترالمشاراليه ومأمودن محبس للذكور دعوتته للمسفق المخادم والقعيب للمسفيرداود فكما وأيذا اصحيلان حفوقنا اضيليت كلامنية منعجل للنكودين لترمادة الايعماية وائنين واربعين ض مفوکرانسال نندجم! جراءا جاجاب اسفناه وسترحناه حسبها نشتفیه اهداان داسیه دنستجابون ندین الدعادافین ولاتورونا منعدانشم امعیده مع انامودوینی ندنمکم وزمک کم والومون کلامواضع \ پیچسالطایی منعدانشکم امعیده مع انامودوینی ندنمکم وزمک کم والومون کلامواضع \ پیچسالطایی ةًا فونالوفت مسندًا علىما دة الابعماية والعُلاثة والعشين م خابون الكيم قدامسرْ حسّ باستدعاً "زكا احباره مزالت رالبربتعفيل الدعوى و دمزاجدذلك لاحاخذ عكيم إلسبامى مأجى مزماعضناؤل مخطره حال المعذورير قدامسخ خباصرت استدعات المكيم وقدننا مربعكما



خدم المظالم وهضم الحقوق ولهذا فإنه يطلب أخذ أوراقه من مجلس التمييز وتحويلها إلى ولاية البصرة تحرياً للعدل. لقد كان استدعاء المستدعي ثابتا بشهادة الشهود، وبينما كان يجب توقيف داود بمرسوم يسمى "محجوب لطفي" [!] فإن التحقيق كان مجرد تبرئة وحماية له.

وقد أهتم والي البصرة بالقضية وكتب إلى مجلس تمييز اللواء بسرعة إفادته عن حقيقة الأمر وخلفيات القضية. وجاء رد المجلس على شكل محضر موقع من كافة أعضائه مؤرخ في ١٤ شعبان ١٣١٧هـ/١٨٩٩م، أفادوا بموجبه أنه بعد الاستماع إلى رواية الأهالي والعطار[!] ومحافظ بوابة الكوت عمر أفندي وحسين جاوش من بلوك الحراسة والمذكرة المرسلة من قائد اللواء، اتضح للمجلس أن السبب يكمن في رغبة عبدالله بن عيسي أبو حليجة وإصراره على حصوله على التزام رسوم الاحتساب "في اللواء بدلاً من داود شنطوب، وأن المجلس قد حكم وفق القوانين والنظم بعيداً عن المحاباة والتحيز والتعسف. وأن من حق من لايقتنع بالحكم الخيار في استئناف الحكم وفقاً للأصول المتبعة في المحاكم. وشدد الأعضاء أن تدخل قائد اللواء المشهور بتعسفه وتحكمه وتجبره وإقحام نفسه في الأمور الشرعية والنظامية كانت وراء تفاعل القضية وتطورها ولأسباب متعددة يحاول تحقيقها. وختم الموقعون على ذلك المحضر تهديدهم بالاستقالة الجماعية إن لم يوقف عبدالحميد بك عن سلوكه المرفوض(١٠١).

لم تكن الشكوى من عدم كفاءة مجلس تمييز اللواء محصورة في المسؤولين العشمانيين أنفسهم بل تعدى الأمر ذلك ليشمل مفتي اللواء الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن الملا الذي كتب في شهر صفر ١٣٣١هـ/١٩١٩ مشاكياً من عدم كفاءة أعضاء تمييز اللواء ومقدرتهم آنذاك قائلاً (١٠٢):

"ومنخصوص [ومن خصوص] أعضاء مجلس التمييز وكاتب الحكمة قرروا استبدادا بالرأى بلا رأي منا ولا اطلاع ولا رضى وأحوالهم غير لائقة

ا المن المنام والتناء العام - بمريد المعتر والنبيلال فلاكرام - والمنعاء البينيك ليصاليك العلام المحفق جنا وي القرر العالي والمتام - عن العاماء العلاء وصفي الافاضل الكرام - لازل جنا بروخ و الاعلام - حجة موادف الليا له والديام. ما تُوسا بمطايِّوا برطلانعام. مونعا لاصابد احق على تقام وليمعن معادية إضال ومزيد تام- يعدانها والنسليات الربير- والقيات الهيز- عالم على النيرير - لفاع الاوصافة العليد - زيد الرتبعة السنيذ - لازالته امده مسله دء - وا خالدولغا الرمون تد - وأحوارج وستر بكسرة وعَضَيهُ _ وبيئنفالباعث لكتاب - حوالتمني الجناب - لاظل بمسكاً باعلا الاسباب رح وسيا من بعوارث والكاره وإلا وصاب مؤمنًا لما برانحيروالرضى ولنور والصواب - وان تغفيلم بالسيوال عنا فانا ومدا كاروا غِ خيرِ معاخيد من رَبِّ الاباب - حبسنا السرايكم من التعابين في نات المكم الوَّقاب - و في ابركالسساعًا وأنترف الانقات ورد الامالسنتريف من وكالمتام العالمة النيف - التض لاعلام طلتمنه في تهريضاه يمتلتن يمب وبتترير ولجلينغترالانتاءلا فنراغتاج الى عنوالمولى فج الاحكام الفرعين في بلونجرفكنابين تشنين وكلم ولمولانا اميرللوسنين وآعيت قلبي امتنالوالام كماكنا قائمين نزع سابقا احتساباللين نستل الول جل علاان بوفقنا وليكم لاصبرا كق والعولب وننفعوى العاش كعيّف لهذه الوظيفة المكوره فلا جاجترلنا فيدصع انيزمنا فغن الدولة العليد نعرها على على المسارة البيد وايدها على ما واها كمخ وعشيرُو يضعونه حيث شتاق في الصالح العميميُزُ كما فرَبّنا ذك أرف أرف أيحامِدُ وينغتوك اغضاء عباس التبيز وكاتب اعكمهم ثرو استبدأ دا بالرامي بلازي شا وكالطلاء ولا رضى طبعوالهم غير لاتستربالوظيفيز وابودهم بيريولفقز وبتاهم في *دك يوجب اختلال كغير وب*وقع في تغير وكدير فالما تواسس المحفظ البهييز الممر بالنف في وك وخلعهم با تكليد والأربت ويلهم بون في ملاسية منخصوص باشكافب التهير تحسيما فندى هوقائم تبوظينترسا أيحلها صفاعالزم إنهائه وللعلوم للحناب استريف فعدنا ليخيكم العليد بمنطال تعريف والدم المرازم وانتدم

Ex 1/2 poet

بيان بأسماء أعضاء مجائس التمييز في مركز لواء الأحساء في بعض الدورات

۸۰۲۰۷	عثمان العمير، عبدالعزيز اليمني، علي الماجد، حسين الخليفة، عبدالله بن محمد بن جبر والكاتب عمر بن أحمد بن درويش العدساني
B14.1	أعضاء الحقوق عثمان العمير، شاغر، وأعضاء الجزاء محمد الجعفري وعبدالله بن عبدالرحمن الجغيمان
۵۱۳۰۰	أعضاء الحقوق محمد الجعفري وعبدالله بن عبدالرحمن الجغيمان . وأعضاء الجزاء عثمان العمير وأحمد الماجد
-B1799	أعضاء الحقوق محمد الجعفري وعبدالله بن عبدالرحمن الجغيمان . وأعضاء الجزاء عثمان العمير وأحمد الماجد
۸۹۲۱ه	محمد بن عمير، عبدالله بن عبدالرحمن بن جغيمان، شاغر، والكاتب عمر بن أحمد العدساني
76218	عبدالرحمن بن عبدالله الجعفري، محمد بن عثمان العدساني، شاغر. والكاتب عمر بن أحمد العدساني
16418	عبدالرحمن بن عبدالله الجعفري، محمد بن عثمان العدساني، شاغر. والكاتب عمر بن أحمد العدساني
26110	أحمد بن دوغان، عبدالرحمن بن محمد العدساني، عبدالرحمن الجعفري. والكاتب عمر بن أحمد العدساني
A1797	أحمد بن دوغان، عبدالرحمن بن محمد العدساني، عبدالرحمن الجعفري . والكاتب عمر بن أحمد العدساني
-01797	أحمد بن دوغان، عبدالرحمن بن محمد العدماني، عبدالرحمن الجعفري. والكاتب عمر بن أحمد العدماني
1811	محمد بن عبداللطيف الجعفري، صالح بن السيد أحمد بن محسن، عبدالعزيز بن عبدالله الحملي، عبدالله بن عبدالرحمن بن جغيمان وكاتب المجلس عمر بن أحمد بن درويش العدساني
۵۱۲۹۰	محمد بن عبداللطيف الجعفري، صالح بن السيد أحمد بن محسن، عبدالعزيز بن عبدالله الحملي، عبدالله بن عبداللوحمن بن جغيمان وكاتب المجلس عمر بن أحمد بن درويش العدساني
۱۲۸۹ه	محمد بن عبداللطيف الجعفري، صالح بن السيد أحمد بن محسن، عبدالمويز بن عبدالله الحملي، عبدالله بن عبدالرحمن بن جغيمان وكاتب المجلس عمر بن أحمد بن درويش العدساني
السنة	أسماء الأعضاء

تابع بيان بأسماء أعضاء مجالس التمييز في مركز لواء الأحساء في بعض الدورات

١٦٦١٩	عبداللطيف بن شكر، عثمان بن حسن بن عكاس، صالح بن جبر. وكاتب الجلس تحسين أفندي
۵۱۳۳۰	عبداللطيف بن شكر، عثمان حسن بن عكاس، صالح بن جبر. وكاتب الجلس تحسين أفندي
P1779	عبداللطيف بن شكر، عثمان بن حسن بن عكاس، شاغر. وكاتب الجلس علي أفندي
١٣٢٧	عبدالرحمن بن إبراهيم بن جغيمان وعلي بن عبدالله العيسى، شاغر. وكاتب الجلس علي أفندي
27710	عبدالرحمن بن إبراهيم بن جغيمان وعلي بن عبدالله العيسى، شاغر. وكاتب الجلس علي أفندي
١٢٢١هـ	محمد بن عفالق، عبدالرحمن الطويل، علي بن عبدالله العيسي، عبدالرحمن بن جغيمان. وكاتب الجلس علي أفندي
۵۱۳۲۰	محمد بن عفالق، عبدالرحمن الطويل، علي بن عبدالله العيسي، عبدالرحمن بن جغيمان. وكاتب الجلس خلف أفندي
١٣١٩	محمد بن عفالق، عبدالرحمن الطويل، علي بن عبدالله العيسي، عبدالرحمن بن جغيمان. وكاتب الجلس خلف أفندي
٨١٣١٩	أحمد بن الشيخ حسين، حسين الخليفة، إبراهيم بن إسماعيل الجعفري، محمد بن عبدالله بن عمير. وكاتب المجلس خلف أفندي
171V	أحمد بن الشيخ حسين، حسين الخليفة، إيراهيم بن إسماعيل الجعفري، محمد بن عبدالله بن عمير. وكاتب المجلس خلف أفندي
11419	أحمد بن الشيخ حسين، حسين الخليفة، إبراهيم بن إسماعيل الجعفري، محمد بن عبدالله بن عمير. وكاتب المجلس خلف أفندي
D171.	عثمان العمير، عبدالعزيز اليمني، علي الماجد، حسين الخليفة، عبدالله بن محمد بن جبر. وكاتب المجلس عمر بن أحمد العدساني
-214.9	عثمان العمير، عبدالعزيز اليمني، علي الماجد، حسين الخليفة، عبدالله بن محمد بن جبر. وكاتب المجلس عمر بن أحمد العدساني
الله	أسماء الأعضاء

بالوظيفة وأمورهم غير موافقة وبقائهم في ذلك يوجب اختلال كثير ويوقع في تغير وتكدير، فالمأمول من الحضرة البهية الأمر بالنظر في ذلك وخلعهم بالكلية والأمر بتبديلهم بمن فيه صلاحية، ومنخصوص [بخصوص] باشكاتب التمييز تحسين أفندي هو قائم بوظيفته صالح لها.

وكما كان مفترضاً في أن ينظر المجلس فيما يعرص عليه من قضايا شرعية فقد اشتهر عنه نظره في دعوى أقامها شخص من سكان بغداد متهم بقتل امرأة في القطيف (١٠٣).

باشكاتب مجلس التمييز:

كان أهم موظفي مجلس تمييز اللواء رئيس الكتبة [باشكاتب مجلس تمييز اللواء] الذي كان من أهم واجباته تولي إدارة شؤون المجلس ومحكمة البداية بحيث يقوم بالتوقيع على مايصدر من أوراق ووثائق شرعية بما يوحي باستيفائها الوجوه النظامية. كما كان يقوم بالتوقيع مع أعضاء مجلس التمييز على المضابط التي يصدرها المجلس.

ويعد خلف أفندي أشهر من تولى ذلك المنصب وأطول من مكث به حيث امتدت خدمته حوالي عشر سنوات بدءاً من نهاية عام ١٣١٠هـ/١٩٨ وحتى عام ١٣٢٠هـ/١٩٨ ومثل بقية أعضاء مجلس التمييز لم يسلم خلف أفندي من الدسائس والشائعات وإن جاءت متأخرة. فقد صب قائد اللواء عبدالحميد بك جام غضبه عليه في رسالة بعث بها إلى والي البصرة في عام ١٣١٧هـ/ ١٩٨٩م ذاكراً بأنه عين لأول مرة في هذا المنصب الذي لايليق به، حيث يجهل القانون، وأنه يعيش في كنف صهره اليهودي المدعو مراد وهو صاحب حانة مقيم في الأحساء "(١٠٤٠). وقد أكثر عبدالحميد بك من التشهير به والشكوى ضده في عدة رسائل إلى والي عبدالحميد بك من التشهير به والشكوى ضده في عدة رسائل إلى والي عبدالحميد بك من التشهير به والشكوى ضده في عدة رسائل إلى والي عبدالحميد بك من التشهير به والشكوى ضده في عدة رسائل إلى والي

حقيقية المزاعم المنسوبة إلى خلف أفندي (١٠٥). فقد أحال المتصرف المذكور رسالة والي البصرة المؤرخة في ١٠ ربيع الأول ١٣١٨هـ/١٩٠٠م إلى رئاسة مجلس تمييز اللواء طالباً الإجابة عما ورد فيها من استفسارات خاصة ما نسب إلى خلف أفندي من دور في إحداث ثورة قطر عام ١٣١٠هـ/١٨٩٢م اتهم بمؤجبه بالخيانة وسوء التصرف مما سبب عزله من قبل والى البصرة الأسبق حافظ محمد باشا وأنه ألتحق بالعمل في المجلس دون حصوله على شهادة ببراءة ذمته من عمله السابق في قضاء قطر، إضافة إلى اتهامه بأنه يهودي الأصل ومع ذلك تم تعيينه باشكاتب للمحكمة الشرعية ومجلس تمييز اللواء مما يتيح له الوقوف على النظم والمحاكمات مما لايخدم المصلحة ويتعارض مع النظم مما جعل ولاية البصرة ومجلس إدارة اللواء يطلبان إيضاحا كافيا عن المذكور وأسباب تعيينه والسماح له بعضوية مجلس التمييز(١٠٦). وقد جاء رد مجلس تمييز اللواء بكامل أعضائه عاجلاً وقوياً في صالح خلف أفندي. إذ أوضح الحضر الذي أعده المجلس للرد على تلك الاستفسارات برقم ٢٩ وتاريخ ١٣ ربيع الأول ١٣١٨هـ/١٩٠٠م كما يلي:

إن خلف أفندي المذكور باشكاتب مجلس التمييز كان ضمن تشكيل الناحية ناحية العديد بقضاء قطر، وقد انفصل بسبب عدم تشكيل الناحية إدارياً. وقد حصل على إبراء ذمة بموجب شهادة في حوزته، وعين باشكاتب في مجلس التمييز في مركز اللواء في نهاية عام ١٣١٠ه ولم يسبق أن حوكم في أي يوم من الأيام وليس له صلة بأحداث قطر المؤسفة. وهو منسوب إلى قبيلة طيء ومن أهالي البصرة ومن أرباب الصلاح والتقوى، ولم يلاحظ عليه سوء في أحواله أو حركاته، وقد أدى حتى الآن وظائف كبيرة، وهو ملم بالقوانين والنظم ومشهود له بحسن السلوك واللباقة في الأمور المعهودة إليه ولا يوجد بمجلس التمييز شخص يهودي أسمه خلف (١٠٧).

ويبدو أن الأمر قد انتهى عند هذا الحد وانطفأت تلك الشائعة إذ بقي خلف أفندي في منصبه حتى عام ١٣٢٠هـ(١٠٨).

مجلس التمييز بقضاء المبرز:

نص نظام ديوان الأحكام العدلية العثمانية الصادر في ١٣ ذي القعدة المراهم ١٢٨٦هم، على اعتماد التقسيمات النظامية للمجالس الإدارية والعدلية المنصوص عليها في قانون تشكيل الولايات العثمانية الصادر في ٧ جمادى الثانية ١٢٨١هه/١٨٦٩م الذي سبق إقراره وضع الدولة العثمانية لنظام المحاكم النظامية (١٠٩٠). ووفقاً لذلك النظام يعين قاض شرعي في مركز الأقضية للنظر في الأمور الشرعية مع رئاسته لمجلس دعاوي القضاء يكون من ثلاثة أعضاء من الأهالي يختص بالنظر في الدعاوي التي تعرض عليه سواء أكانت قضايا شرعية أو جنائية أو تجارية وتمييزها وحسمها شرعاً ونظاماً. وأوجب النظام على قائمقام القضاء تنفيذ الأحكام التي يرفعها إليه مجلس دعاوى القضاء إن كانت ضمن صلاحيته الإدارية أو رفعها لمتصرف اللواء.

بادر العثمانيون إلى إيجاد مجلس تمييز شرعي في قضاء المبرز بدلاً من مجلس دعاوى كما ينص على ذلك النظام العدلي ولايعرف سبب ذلك، إلا أن كان ذلك استثناء كما كان عليه الحال في الأحساء عندما استثنيت من تطبيق النظام القضائي العثماني بها، أو أن ذلك بسبب نفور الأهالي من تلك التسمية. وقد شكل مجلس تمييز قضاء المبرز بدءاً من شهر رجب ١٢٨٩هـ واستمر حتى نهاية عام ١٢٩٠هـ. وتم اختيار كل من أحمد بن صالح بن كثير ومحمد بن عبدالله الموسى وهم من البارزين من أهالي مدينة المبرز لعضويته. وقد رأس ذلك المجلس قاضي محكمة بداية المبرز السيد عبدالحافظ أفندي وقام شريدة بن علي بعمل كاتب المجلس (١١٠). لكن المجلس لم يعمر طويلاً إذ محكمة بداية مدينة المبرز في عام ١٢٩٠هـ للأسباب

التي سبق ذكرها. ورغم إلغاء المجلس إلا أن أعضائه احتفظوا بمراكزهم البارزة حيث انتخب معظمهم أعضاء في مجلس إدارة القضاء ثم في مجلس إدارة الناحية بعد تحويل المبرز من قضاء إلى ناحية.

مجلس الدعاوي بقضاء القطيف:

سبقت الإشارة إلى مبادرة السلطة العثمانية إلى إنشاء مجلس للدعاوي في القطيف إثر استيلائها على القطيف في شهر ربيع الأول الحملاء حمد الهيئات القضائية التي ينص النظام القضائي العثماني على وجودها في الأقضية. وقد عهد برئاسته إلى نائب [قاضي] قضاء القطيف وتم انتخاب عضوين من الأهالي لعضويته مع نائب [قاضي] قضاء القطيف اختلف قليلاً عن ذلك تعيين كاتب له. إلا أن مجلس دعاوى قضاء القطيف اختلف قليلاً من ثلاثة التنظيم، إذ اكتفي في عضويته بإختيار عضوين من الأهالي بدلاً من ثلاثة وزيد عدد الكتبة فيه الى كاتبين بدلاً من كاتب واحد. وكانت عضوية مجلس دعاوي في قضاء القطيف تشغر في بعض السنوات فيكتفي بالكاتبين عن العضوين، كما حدث مثلا في أعوام ١٣١١هها ١٩٠٨م، ١٣١٨ها ١٩٠٨م، ١٣١هها ١٩٠٨م، ١٣١٨ها التمييز بمركز اللواء. ويوضح البيان التالي أسماء بعض من شغل عضوية مجلس دعاوي القطيف من الأهالي (١١٦).

أسماء الأعضاء المنتخبون	العام
محمد أفندي، والحاج محمد صالح أفندي	۰۱۳۰۰هـ/۲۸۸۲م
علي بن مرزوق، شاغر	۱۳۰۱هـ/۱۳۸۸م
علي بن مرزوق، عبدالله ب يوسف	۸۰۳۱هـ/۱۳۰۸م
علي بن مرزوق، عبدالله بن يوسف	۱۳۰۹هـ/۱۹۸۱م

طبقت الدولة العثمانية في لواء الأحساء سنتها القضائية بتعيين مفت في مركز اللواء أسوة بما هو متبع في الولايات الإسلامية. وبموجب النظام العثماني كان أمر تعيين المفتى يتم بموجب أمر سلطاني بناء على ترشيح المشيخة الإسلامية في الأستانة. ولا تتيح لنا السجلات العثمانية المتاحة معرفة من تولى الإِفتاء في مركز اللواء قبل عام ١٣٠٧هـ ويزداد الأمر غموضاً اذا عرف أن الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله بن عمير ظل طيلة المدة الممتدة من عام ١٢٨٨ هـ إلى عام ١٣٠٧هـ، كان يوقع على مايصدق عليه من حجج ووثائق شرعية للأهالي تحت مسمى «المولى قضاء الأحساء» ولعل المقصود بذلك توليته منصب الافتاء لكن ذلك الاستنتاج يحتاج إلى دليل أكثر وضوحاً ولاسيما وأن الشيخ عبدالرحمن بن عمير شافعي المذهب والدولة العثمانية تتبع المذهب الحنفي واتباع ذلك المذهب والبارزون فيه من علماء الأحساء ومشائخها كثر. ويزداد الأمور غموضاً إذ عرف أن الشيخ عبدالرحمن قد عزل في عام ١٣٠٧هـ بعد أن أعد مضبطة وقع عليها معه بعض مشائخ الأحساء عدد فيها ما لاحظه من أخطاء وتجاوزات لمتصرف لواء الأحساء حينها الفريق محمد عاكف باشا، والعزل لايتم إلا من وظيفة تم قبولها من لدن الشيخ المذكور واعتمادها من قبل الدولة العثمانية. ويذكر الأستاذ محمد سعيد الملا حفيد الشيخ عبد اللطيف الملا الذي عين مفتياً من قبل الدولة العشمانية بعد قضية عزل الشيخ عبدالرحمن العمير أن المنصب عرض على عدة مشائخ منهم الشيخ عبدالله بن أبي بكر الملا وعلى بن محمد آل عبدالقادر لكنهم رفضوا قبوله إلى أن تم إقناع الشيخ إبراهيم آل مبارك بقبول التعيين في المنصب لكنه لم يستمر فيه أكثر من شهرين فتركه. ومع أن الراوي لاينص على أن ذلك تم في إطار تعيين مفت في مركز اللواء كما أن الشيخ إبراهيم المبارك مالكي المذهب، إلا أن هذا لايعني أن صحة

الرواية أن الدولة العثمانية كانت تريد تعيينه قاضياً في الأحساء إِذ أن للدولة قاضيها ومحكمتها ومجلس تمييز رسمي مستقل، ومهما يكن فقد أعقب ترك الشيخ إبراهيم المبارك ماعرض عليه اجتماع مجموعة من العلماء منهم الشيخ ابراهيم بن عبداللطيف المبارك والشيخ محمد بن عبداللطيف العرفج الملقب بالشايب والشيخ عبدالله بن أبي بكر الملا والشيخ محمد بن أحمد العمير الملقب بالحمودي والشيخ على بن محمد آل عبدالقادر ومحمد بن أحمد العثمان بمنزل الشيخ عبدالله بن أبي بكر الملا في حي الكوت وقرروا اختيار الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن الملا لشغل منصب الإفتاء وكتبوا وثيقة نقلها محمد بن أحمد العثمان بعد توقيعها إلى المتصرف العثماني الفريق محمد عاكف باشا الذي أيدها وقام بإرسالها إلى ولاية البصرة التي رفعتها بدورها إلى المشيخة الإسلامية في الأستانة فحظيت بموافقتها على ذلك(١١٣). وقد قام الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن الملا بمهمة مفتي اللواء منذ عام ١٣٠٧هـ وحتى خروج العثمانيين من لواء الأحساء في عام ١٣٣١هـ/١٩١٣م، واختيار الشيخ الملا موثق بوثائق رسمية تثبت قبوله بالقيام بمهمة المفتى ويدعمها أيضاً كون الشيخ حنفي المذهب مما يطابق توجه الدولة العثمانية فيمن تختارهم لهذا المنصب.

ورغم أن وجود المفتي كان شرفياً أكثر من كونه مرجعاً قانونياً ملزماً إذ أن من المفترض أن يكون وجود المفتي سنداً للقاضي يعتمد على فتواه إذا شق عليه الاجتهاد فيما يعرض عليه من قضايا فيحيلها إلى المفتي الذي يجب عليه التوصل إلى النص في القضية بعد استشارة العلماء من المذهب الحنفي وغيره، لكن هذه السلطة ظلت نظرية إذ لايملك المفتي قوة تمكنه من إنفاذ فتواه (١١٤). ويعزز هذا أننا لم نجد طيلة فترة الوجود العثماني في لواء الأحساء مايشير إلى إحالة قضايا من الحاكم العثمانية المحلية إلى مفتي اللواء لإبداء رأيه في بعض الأحكام القضائية.

كان من أهم ماجاء في النظام القضائي العثماني من مهام للمفتي ترؤسه للجان تشكل بهدف حفظ الايرادات الوقفية في الولايات والألوية خارج الأستانة(١١٥). إلا أن الشيخ عبداللطيف الملا كان له وجود مؤثر في اللواء عائد إلى شخصيته المؤثرة ومكانة أسرته العلمية فقد استمر في القيام بمهمة القضاء حسبة أسوة بعلماء الأحساء ومشائخها، كما كان له صوت قوي فيما يحدث في الأحساء من أوضاع أو مايلاحظه من اختلال في إدارة اللواء وسلوك بعض موظفيه. كما كان كثير المساعدة لمن يقصده من أصحاب الحاجة لدى المراجع العشمانية سواء داخل الحكومة المحلية في اللواء أو خارجها. إذ لم يكتفي المفتى بقبول حرفية منصبه كما يصورها النظام الذي يفترض أن يقصر واجباته على مجرد إِبداء الرأي فيما يعرض عليه من مسائل فقهية، وإن كان الشيخ عبداللطيف الملا يقوم بذلك من منظور شخصي أكثر من كونه واجباً وظيفياً رسمياً. وكان مما عرض على الشيخ عبداللطيف الملا للافتاء فيه سؤال حول جواز استخدام العملة النقدية الورقية الإنجليزية لمن يضطر للمتاجرة مع الهند حيث كان التعامل بها رائجاً

وقد زهد الشيخ عبداللطيف الملا في المخصص المالي الذي عينه له العثمانيون في عام ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م، فكتب لوالي ولاية البصرة قائلاً أنه إنما قبل القيام بذلك المنصب احتسابا لوجه الله تعالى أما المخصص المالي فقد قال عنه (١١٧):

ومنخصوص [وبخصوص] المعاش المعين لهذه الوظيفة المذكورة فلا حاجة لنا فيه وهو عانية منا لحضرة الدولة العلية... يضعونه حيث شاءوا في المصالح العمومية كما قررنا بذلك لدى الحكومة المحلية.

ومن الأمثلة على تجاوب الشيخ عبداللطيف الملا وتفاعله مع مايحدث في اللواء ويوجب تدخله للصالح العام ماكدر خاطره حينما رفعت الدولة

العثمانية نسب جمارك الاستيراد في عام ١٣٢٩هـ/ ١٩١ م إلى نسبة ١١٪، فسارع الى كتابة رسالة مؤثرة الى المسؤولين العثمانيين جاء فيها(١١٨):

بلغنا أمر مخلف للعادة ومناقض لمباداة [لمبادئ] الاستقامة والسداد منخصوص [بخصوص] ما أعلنت به الحكومة من أنه يراد أخذ جمرك على المائة أحد عشر وتفتيش الأموال فتكدرت نفوسنا وضاقت صدورنا بهذا الحال لما أنه يؤدي ذلك إلى النقص علينا والغرر والاختلال لضعف حالنا وقلة اسبابنا وانقطاع بلدنا ولإحاطة العشائر بنا من الجوانب واجترائهم على الفساد والنهب من كل جانب والحاضر يرى مالا يرى الغائب وجميع مايحتاج إليه طرفنا بجبي إليه من البلدان والأموال إلتي للتجار لغيرهم من أهل البحار ليست خاصة بهم فإذا سمع أهل الأموال بهذه المعاملة وابتداء مخالفة العادة السابقة منعوا أموالهم من الإرسال فيؤدي ذلك إلى ضررنا والتضييق بحالنا والاختلال.

لم يسلم الشيخ عبداللطيف الملا من المضايقات والوشايات التي بلغت ذروتها في رجب ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م، وأسفرت عن توتر العلاقة بينه وبين متصرف اللواء نتيجة مضبطة أعدت ضد الشيخ نتج عنها جفاء بينه وبين المتصرف وإجراء تحقيق في ماورد في تلك المضبطة. ومع أن النظام لايتيح للمتصرف سلطة على المفتي حيث أن الأنظمة العثمانية تنص على عدم عزل النواب والمفتين الذين في الولايات بمجرد البحث عن سوء حالهم مالم يقع استعفاؤهم أو يتبين في حقهم شيء موجب للعزل (١١٩٠). إلا أن تصرف المتصرف كدر خاطر الشيخ عبداللطيف الملا. وقد تبين لوالي البصرة عدم وجود سبب مؤجب لمؤاخذة الشيخ الملا فصدر أمره بتجاهل الأمر واستمراره في منصب الإفتاء (١٢٠٠).

وكان الشيخ عبداللطيف الملاعلى صلة قوية مع الشخصيات المؤثرة في المنطقة لاسيما مع الملك عبدالعزيز آل سعود قبل استرداد الأحساء. فقد أقام الملك عبدالعزيز في داره حين دخوله الأحساء حيث اخذت البيعة له

جرورت حاجد الأس كلب كفتو وخصوصا فيموسم العولوصا ومريب وبن بجلب الادراق الزكائن دويني المراجعة ويمكم منع خودي الذهب ولنسعند من الهنب في بعنه السندلين الرخوب ويوف يعج اخته بالدهب بمند كقرر اي اواكن نوط الف ريد لصح اخت ستن مبكوه جسن المعرض فولم منسفان حيث لا يكسم عار والم وهنده الافراط في السسكية المعتابره في الهنده حفق الما جادويمهم أدوبواللمة من كعبية كعنجا دن ديا مغية دئوادن لعبوم كسهودكري بالمفاح بالمخطير الطبخ مراجه مدعطا الربع مكن فيت مرا القام مرا الما المام الريام المريد بيا المراه المريد ولمعمار وميازيد مناء فيحامسكون الصالب طزوي اوغيرضروره مئاب واكت ا واكمان فوله مترير مزال بلغنايم مخمعف سعدى عليهم تراحث الكلم درجات المدربرالمت تمنع اونيه دبسير هل نفيح اخذه بتسعاية دبير فكمسين دبير ادبيف دبير كامسين دبير وهل لم مسئلة النوط الوشكليزي المقرح انما ندس حكومتند حل يجوز آ حن با ونا من عُنه والسيعم على غير خلف محر كنف بسشد وميتركافة المؤمنون إما ديد في قويم وام فعسكم الحييدم باكسا لمين الندي هدنا بتولد واستلحاهل الذكران كنتم لاستهاب والعسكوخ ويتمضوا كيماريم ساعين واعلمسسه والمقيوا

يم معيدا الاشدارليادك التديف حسلنا الدراني م من بيركذ هذا الاثرليا وكن داخاتا عمين معيد لن يععنعات دلهنا والشديرر فذالدارين

لكم بال ويشيبم السدجنرس فضلغ ويويم لثايتاكم وكائ عندنا معدم ضطف الحيلطلص مديرالتح براث وشكركمليع دام للعلابث كاومشنا كياتدامي غب مزديد السلام عليكم ددهة اسروركا تدعياندام رادئول عذخا طمكه المشديث برضام عاالانى برأى ورضانا معلت برضام وعناعلثى نرهتكم العليد ومغاعصل كم مزالكدر استوللو لويكدر الحقيروحلسم نغصرم تعينيكم عنهكدنا نرخو الاخ دبلج يأسيدي كدرنا متكوتركم ولما اشدفنا عا شرحكم استهجا لحزلم دن فتم مشدن بالهذا دالسددر ونج ابركن مقدّ اخذنا مشدنكماك موبالدعا والصبائح وما شدحتكم كان لدمسا اسدنا ذائك شكرامدسي أبجيع دعغا عفتهع كتبكم المعضغ الالي حنا أوليصره ودافقته كثبكم وحناعند المالحر شاب المعهوالكرم الانخرحض سيدي الغاضل عيد للكارم والنيمالكا والشبخ عندادلطين بزعيد المحلى لمللاوالمختمع للبعدمها فكرت الااوحساءة بالمعصان فلتكلب

عليعهم ويجعلهم تحذالرقب هذامانزم شدمدمعا يلزم المغيرين ثن ونياالسلام عاالمادائكم عبردردا خدانع وابنا داهم دالان كل بن عبدال طيف وعبليمين الشيخ صب وانجاعد دنيا صف كشيخ والع عبلره حاني سطمت وخادمكم عبدالريمان بزريويتيل ياوديم والونهم بالمحاكسيور مالاتبال دليمهم عبدالريمان بزعيكم الحقيب

وكتب لكم جدابها معزف عاما بخا خركم وايضا حنا صارانا معد كالرم ولاقيص اخذا وميدالامور عاما كيعمث الوالحيب الاي جبابى امرنقل الماديا ربكروالااتون ما تعيث والي البياري يديم علام ويجلدا عدالم ديستنت شبعلهم ومنبصركم

عة صفة فيساب الاجل الاترم الاتحم سيدي الفاضل الشنج عبد اللطث بن عبد الرجل الما كالمرم الموساء عن المداري الاتحاد المرم التن النابع من المداري الاتحاد المرم التن النابع من المداري المدام المداري والتنوال عندا الملطف المحدد المراس على سين عبد اللطف المحدد المداري على سين عبد اللطف المحدد المداري المداري على سين عبد اللطف المحدد المداري من المداري من المداري المداري المداري المداري المداري المداري المداري المداري من المداري من المداري ا و با تنا مناروز عند العالم تربا يمتعنا به منك ويمنك دنا مليا فريلاؤ هذا يا درم ولا معالد و كافتد ايجا عد وزك بنا المسنخ والع عبد الوهاب يخص كم بالسام هوا عبار و كافتد ايجا عد وزك بنا المسنخ والع عبد الوهاب يخص كم بالسام هوا عبار و كافت و كافت الموهاب ينص كم بالسام هوا عبار و كافت و كافت الموهاب المدم الموهاب المدم الموهاب المدم الموهابية المدم الموهابية المدم الموهابية المدم على بيلى عربن إحد الملاح معدنات من ابجاعه ضاعيدا كذا يَجَابِهِ فَ الدينانِ على الدينانِ على الدينانِ الدينانِ صرفة عندا مداء حرف كو درائزم منا وضاعه السرمقا مناه ليوند م الكويث ٤٠ سبان ١٤٤٨ الرحس بالحكم، كما كان للشيخ عبداللطيف الملا دور بارز في المفاوضات التي أدت إلى تسليم العثمانيين ورحيلهم من الأحساء. وقد أشار إلى ذلك أحمد نديم متصرف لواء الأحساء الذي قام بالاستسلام للملك عبدالعزيز آل سعود وذلك في تقرير مطول أعده فيما بعد في البصرة ذاكراً فيه بأن الشيخ عبداللطيف الملا قد خذل العثمانيين وأنه كان على صلة بالملك عبدالعزيز آل سعود قبل دخوله الأحساء.

القضاة المحليون:

كان ما يميز الأحساء والقطيف كونهما بيئة علمية متميزة عما حولهما كثر بهما العلماء والمشائخ وطلاب العلم. ولم يؤثر استيلاء العثمانيين على المنطقة عام ١٢٨٨ه هـ/ ١٨٧١م على مسيرتها العلمية فقد بقى علماؤها في مدارسهم وأربطتهم العلمية وبقى مشائخها يقومون بالإفتاء والقضاء بين الأهالي حسبة دون الحاجة الى تعيين رسمي أو مكافأة من السلطة العثمانية خاصة وقد فضل السكان الاستمرار في قصدهم وتفضيلهم على مؤسسة القضاء العثمانية الرسمية التي أوجدت في اللواء والركون إليهم في حل قضاياهم والتصديق على معاملاتهم ووثائقهم.

يصعب حصر من قام بمهام القضاء غير الرسمي في الأحساء والقطيف خلال الفترة ١٢٨٨ – ١٣٣١هـ/ ١٨٧١ – ١٩١٩م، لوجود أسر علمية كثيرة برز أبناؤها ونبغوا في العلوم الشرعية وكرسوا وقتهم لخدمة الناس وإفادتهم من علمهم كأسر آل الملا في الكوت وآل مبارك في الرفعة والنعاثل والصالحية وآل عمير في الكوت والنعاثل وآل عبدالقادر في المبرز وهؤلاء من علماء السنة. أما علماء الشيعة في الأحساء فكان منهم الشيخ موسى أبو خمسين وابن عيثان في العمران، وفي القطيف كان هناك الشيخ الخنيزي وفي دارين كان هناك ابن حمدان من علماء السنة. كما قام المهمة ذاتها في

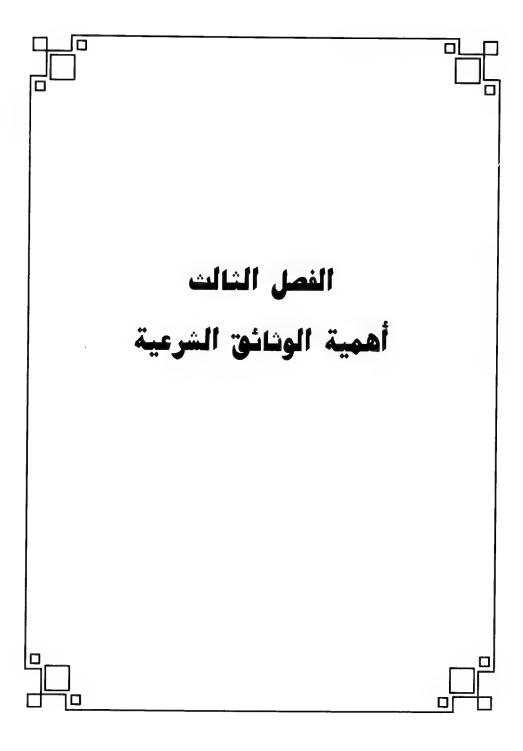
نماذج من العبارات المنقوشة في أختام بعض مشائخ الأحساء المحليين مرتبة حسب الفترات الزمنية التي قاموا خلالها بالتصديق على الوثائق الشرعية

العبارة المنقوشة في ختمه	اسم الشيخ
الواثق بالملك المنان صفي الدين بن سليمان	صفي الدين بن سليمان
الواثق بالملك المعين محمد بن عماد الدين	محمد بن عماد الدين
المستعين بالله تبارك حسين بن محمد بن مبارك	حسين بن محمد بن مبارك العدساني
الراجي عفو الله الجابر عبداللطيف بن محمد بن ناصر	عبداللطيف بن محمد بن ناصر
المعتصم بالله الجبار علي بن أحمد النجار	علي بن أحمد النجار
العبد الضعيف عبدالله بن محمد بن عبداللطيف	عبدالله بن محمد بن عبداللطيف
كفي بالموت واعظا ياحسين حسين العدساني	حسين العدساني
الغنى عما سواه عثمان بن علي بن حضروه	عثمان بن علي بن حضروه
عبدالمنان محمد بن سلطان	محمد بن سلطان
الواثق بالله بالصمد عبدالرحمن بن أحمد	عبدالرحمن بن أحمد
الواثق بالأحد عبدالرحمن بن أحمد	عبدالرحمن بن أجمد
الواثق بالله العلي عبدالرحمن بن نامي بن علي	عبدالرحمن بن نامي بن علي
الواثق بالملك الأعلى عبده أبو بكر الملا	أبو بكر الملا
الواثق بالصمد عبداللطيف بن مبارك بن حمد	عبداللطيف بن مبارك بن حمد
الواثق بالله تبارك عبداللطيف بن مبارك	عبداللطيف بن مبارك
الراجي عفو الله محمد بن عبدالله	محمد بن عبدالله بن سالم
وفقه الله للخير عبدالرحمن بن عمير	عبدالرحمن بن عمير
الواثق بالله عبدالرحمن بن عبدالله	عبدالرحمن بن عبدالله بن عمير
خادم الشرع الشريف أحمد بن عبدالله بن عبداللطيف	أحمد بن عبدالله بن عبداللطيف
الواثق بالله علي بن محمد بن عبدالله	علي بن محمد بن عبدالله العبدالقادر
الواثق بالمولا عبداللطيف الملا	عبداللطيف بن عبدالرحمن الملا
الراجي من الله الغفران محمد بن أحمد بن عثمان	محمد بن أحمد بن عشمان

الجبيل الشيخ جبر(١٢١). رقد برز من بين مشائخ الأحساء المحليين غير الرسميين في الحقبة مابين ١٢٨٨هـ ١٣٣١هـ ممن كان يقصدهم السكان لقضاء حاجتهم القضائية كل من عبدالله بن عبدالرحمن بن عمير وعبدالرحمن بن عبدالله بن عمير وعلى بن محمد آل عبدالقادر وعبدالله بن سعد بن حماد ومحمد بن عبدالله العدساني وعبداللطيف بن عبدالرحمن الملا وابراهيم بن عبداللطيف المبارك وعبدالله بن ابي بكر وغيرهم كثيرون. وكانت نسبة ما أقره هؤلاء المشائخ وصادقوا عليه كبيراً جداً لايقارن بماتم في المحاكم العثمانية الرسمية في لواء الأحساء. فبينما انحصر مايعرض في المحاكم العثمانية على بيع الأملاك وشرائها ونقلها وما يعرض من أمور جنائية تحال إليها من السلطة المحلية نجد أن مايعرض على المشائخ المحليين تعددت أغراضه من بيع وشراء وأوقاف ووصايا وتركة ومواريث ومجاعلة وعقود زواج وطلاق ونفقة وصلح وغيرها من المواضيع التي تعرض عليهم. ولم يكن أولئك المشائخ يتقيدون بمكان معين أو وقت معين إذ أن كثيرا مما يقرونه كان بعرض عليهم أيام الجمع (١٢١-أ). ورغم وجود مشائخ من المذاهب الأربعة إلا أن ظاهرة التقدير والاحترام كانت هي السائدة بينهم إِذ لم نلاحظ أن نقض أحدهم ما أقره الآخرون وكان الأهالي من مختلف المذاهب يقصدون القريب منهم دون تمييز بين المشائخ بحسب مذهبهم. وثمة ملاحظة تكمن في أنه رغم قيام بعض المشائخ بتحرير مايصدر عنهم من وثائق إلا أن معظمهم كانوا يعتمدون على من يتميز بحسن الخط وإجادة العبارة من معارفهم ممن أشتهر بتحرير الوثائق الشرعية. ويبين البيان الوارد في الصفحة التالية بعض أسماء من أشتهر بتحرير الوثائق الشرعية للقضاة المحليين في الأحساء ممن تكررت أسمائهم في الوثائق الشرعية التي درست في هذه الدراسة.

أسماء بعض من قام بكتابة الوثائق الشرعية التي درست في هذه الدراسة

حسين بن ملا عبدالله بن علي الواعظ	1
إبراهيم بن حسن الحنفي	-۲
عبدالسلام بن الشيخ يحيى بن عفالق	-٣
عبدالله بن أحمد الملا	-٤
عمر بن محمد بن عمير	_0
محمد بن صالح بن جوهر	٦-
عبداللطيف بن محمد العدساني	-Y
عبدالرحمن بن خليفة بن نعيم	– Л
خليفة بن حسن بن نعيم	_ 9
عبدالعزيز بن مبارك بن غنام	-1.
صالح بن عبدالوهاب	-11
سليمان بن يوسف الحر	-17
الملا محمد بن عثمان بن جعفر	-17
عبدالرحمن بن درويش العدساني	-1 &
أحمد بن محمد بن عبدالله الحنفي	-10
أبوبكر بن محمد بني النجار	-17
عبدالله بن عبداللطيف بن نعيم	-۱٧
عثمان بن عبدالله الخطيب	-۱۸
أحمد بن محمد بن عثمان	-19
عبداللطيف الحافظ	-7.
محمد بن حسن بن عبدالرحمن العدساني	-71
عبدالرحمن بن درويش العدساني	-77
عمر بن أحمد العدساني	-77
أبو بكر عبدالله الملا	-Y £





الفصل الثالث

أهمية الوثائق الشرعية

تتميز الوثائق الشرعية الصادرة في حقبة الدراسة أو قبلها مما أستمر تأثيرها أثنائها بأهمية كبرى. نورد جوانب مختصرة لما تحمله م معلومات مهمة ذات علاقة مباشرة بموضوع الدراسة. ومن أجل القيام بدراسة تلك الجوانب في الوثائق الشرعية وتحليلها تم اختيار ألف وثيقة شرعية من الوثائق التي أمضاها المشائخ المحليون و ٢٥٠ وثيقة شرعية من الوثائق الصادرة عن المحاكم العثمانية الرسمية في مركز اللواء، وبينما اقتصر اختيار الوثائق العثمانية الرسمية على فترة الحكم العثماني الذي استمر خلال الفترة ١٢٨٨ - ١٣٣١هـ/ ١٨٧١ - ١٩١٣م، فقد امتدت الفترة التي شملتها الوثائق المحلية المختارة إلى فترة سابقة لتلك الفترة بسبب استمرار تأثيرها أو ماطرأ من قضايا أو تعطيل لها أو إثارة مسائل حولها خلال فترة الدراسة. والمجموعة المختارة من الوثائق الشرعية لاتمثل إلا مجموعة صغيرة مما صدر في تلك الحقبة إلا أنها اختيرت بعناية لكونها تحتوى على معلومات غنية ومهمة تتصل بجوانب شرعية وحضارية وتاريخية واجتماعية واقتصادية تتكرر في معظم وثائق تلك الحقبة الزمنية من تاريخ المنطقة مما يمكن من تعميمها على كامل فترة الدارسة ممثلة في تلك المجموعة المختارة.

تتمثل أهمية دراسة تلك الوثائق الشرعية في كونها تمد دارس تاريخ المنطقة بمعلومات موثقة عن جميع نواحي حياة المجتمع لا تتوفر في غيرها ولا يركن إلى دقتها ومصداقيتها إلا فيها. وسنؤجز فيما يلي نماذج لما تحويه بعض تلك الوثائق الشرعية الصادرة في الأحساء كنموذج يمكن تعميمه على كافة انحاء المنطقة بما يفيد بما تحتويه من معلومات مفيدة لمتتبع أحوال المنطقة بشكل عام والأحساء بمفهومها الإداري الحالي بشكل خاص ولا يمكن

توفيرها إلا بها بسبب ندرة المصادر التاريخية المدونة عن المنطقة وتاريخها في تلك الحقبة موضوع الدراسة.

١) المعلومات الشرعية:

تتيح كثرة الوثائق الشرعية المتاحة للدارس لتلك الحقبة التاريخية أن يخلص إلى عدة حقائق لعل من أهمها كثرة القضاة والمشائخ والمفتين الذين تصدوا للقضاء بين الناس فيما ينشأ بينهم خارج نطاق المحاكم العثمانية الرسمية، وعدم إلزام السلطة العثمانية الأهالي بحصر التقاضي في محاكمها الرسمية، وشيوع ظاهرة عزوف السكان عن قصد تلك المحاكم الرسمية إلا عند الضرورة، واحترام الأهالي لما يقره مشائخهم ويصدرونه من وثائق شرعية رغم عدم تسجيلها في سجلات رسمية أو الاحتفاظ بنسخ منها أو إعطائها أرقاماً للرجوع إليها. وتحفل الوثائق الشرعية المحلية في الأحساء بالذات بعدة ظواهر من أهمها على سبيل التمثيل لا الحصر مايلي:

1- شيوع ظاهرة بيع التطوع بصفة النذر الشرعي أو مايطلق عليه في بعض الوثائق الشرعية ببيع الوفاء، والذي يتمثل بإرجاع مثل الثمن من البائع أو من يقوم مقامه والذي يصاغ بنص متشابه في معظم الوثائق الشرعية بأنه "بيع تطوع بصفته المعروفة المشهورة الملزمة للإقالة أو الفسخ عند إرجاع مثل الثمن من البائع أو من يقوم مقامه" (177). وكان ذلك النوع من البيع يشترط مرور سنة كاملة على الأقل على بيعه. وقد حفلت الوثائق الشرعية بعمليات فسخ كثيرة للبيع وفق هذا الحكم الشرعي بعد مرور سنة أو أكثر 177. ويذكر الشيخ حسن بن عبدالله آل الشيخ في كتابه "التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية" صدور إرادة ملكية برقم 176 في 17 رجب 170 هـ تنص على "العقد الجاري قبل منعه يجري على ماكان دون نقض له كبيع الوفاء" 171.

النوع والذي كان سائداً قبلها.

Y-شيوع ظاهرة قيام المشائخ المحليين بإتمام ثلاث صفقات في وثيقة شرعية واحدة وفي جلسة واحدة. بحيث يتم مثلاً استئجار ملك زراعي لمدة تسع وتسعين ستة، وبعد قبض ثمن ذلك يقوم المستأجر بشراء ذلك العقار، ثم يقوم بتأجير بياض أرض المباع للبائع مدة قصيرة تتراوح بين سنة وثلاث سنوات، وعادة ماتكون الأجرة من المحاصيل الزراعية النقدية كالأرز والقمح والتسمور. وكان هذا النوع من الإيجار يشترط وقوع المساقاة والإباحة الشرعيتين بينهما. ويشترط أحياناً كون جميع الثمرة للمستأجر، وأن يخلي المؤجر بين المستأجر وما أجره التخلية الشرعية (١٢٤-١).

٣- حرص المشائخ على دقة إيضاح تحديد ثمن البيع بنصهم على تحديد نصف المبلغ أو جزء منه دفعاً للبس في حجم المبلغ وذلك بعدة صيغ أشهرها صيغتان؛ إحداهما ذكر نصف المبلغ بعد إيراد جملة المبلغ وذلك بأن ينص في وثيقة البيع مثلاً "ألفا طويلة نصفه حفظا لأصله من الغلط وصونا من الحيف والشطط ألف طويلة" و "خمسون ريال فرانسة فضة النصف حفظا للأصل خمسة وعشرون ريال أما الصيغة الثانية التي ترد متكررة في الوثائق الشرعية فتنص على تحديد قيمة البيع وفقاً للمثال التالي "وجملة الثمن أربعون ريالاً إلا أثنين" والمقصود بذلك أن ثمن البيع هو ثمان وثلاثون ريال فرانسة (١٢٥).

٤- إيضاح الوثائق الشرعية للتفاصيل الدقيقة للنذر والوصايا والهبات ونفقات الأولاد والزوجات المطلقات أو الباقيات في عصمة أزواجهن دون العيش معهم. فقد أبانت إحدى الوثائق الشرعية مقدار نفقة طفل ترك مع والدته المطلقة بملغ ستمائة طويلة سنوياً، بينما ذكرت وثيقة أخرى تلك النفقة لطفل بمبلغ ثلاثمائة طويلة سنوياً. وكان ذلك المبلغ شبه مستقر في

تحديد قيمته السنوية منذ عام ١١٧٤هـ/ ١٧٦٠م، حيث أشارت وثيقة إلى نفقة طفل في ذلك العام بمبلغ ستمائة طويلة سنوياً مع تخصيص مبلغ ٢٥٠ طويلة نفقة لوالدته التي ظلت في عصمة زوجها(١٢٦٠).

٥- تحفل الوثائق الشرعية بظاهرة تستحق الدراسة والبحث في أسبابها، وتتمثل تلك الظاهرة في نذر أشخاص بعض أملاكهم الزراعية لأشخاص آخرين لا تربطهم بهم صلات مباشرة دون ايضاح الأسباب أو المقابل المتوقع لذلك، وكون معظم من كان يقوم بنذر ذلك من أهل القرى لبعض الأثرياء من سكان المدن. وتكمن غرابة هذه الظاهرة شيوعها في واحة زراعية كان للعقار الزراعي أهمية أقتصادية واجتماعية كبرى في حياة السكان مما كرس تعلقهم الملفت للانتباه بتلك الأملاك وزيادة قيمتها.

7- حفظ الوثائق الشرعية أسماء القضاة العثمانيين الرسميين والقضاة المحليين وكتبة الوثائق الشرعية خاصة من الأهالي مما يعين على معرفة تسلسلهم بشكل جيد.

المعلومات التاريخية:

تحفل الوثائق الشرعية بكم هائل من المعلومات التاريخية المهمة التي يمكن استخلاصها منها ولا تتوفر إلا فيها. فبينما تشير الوثائق الشرعية قبل استيلاء العثمانيين على الأحساء عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م، أن المقصود بحاضرة الأحساء هو ما بداخل قلعة الكوت، إذ ورد في بعض الوثائق الشرعية ذكر لحي الرفعة المشهور ووصفه بأنه خارج مدينة الأحساء المحروسة (١٢٧٠). إلا أن ذلك ما لبث أن تغير خلال فترة الحكم العثماني للأحساء وإن كان لايزال يشار إلى قلعة الكوت أحياناً بأسم قلعة الهفوف أو قلعة الهفوف الأحساء وإن كان لايزال يشار إلى قلعة الأحساء (١٢٨٠) كما أن بعض الوثائق الشرعية تسمى قرية البطالية الحالية في الفترة السابقة مباشرة لإستيلاء العثمانيين

على المنطقة بأسم "بلاد ابن بطال "(١٢٩).

يفيد تتبع الوثائق الشرعية في معرفة بدء استقرار بعض الأسر في الأحساء والقطيف لاسيما المتاخرة منها والتي نزحت إلى المنطقة بسبب ظروف القحط والجفاف والحروب خاصة بعد خراب الدرعية من قبل جيوش محمد علي باشا، وكيف استفاد بعض أفراد تلك الأسر النازحة من قلة عدد السكان بالمنطقة ووفرة الإمكانيات الإقتصادية وتعدد الفرص للاستفادة منها فتملكوا في فترة وجيزة العديد من الأملاك الزراعية وأصبحوا من وجهاء البلاد وأعيانها والمتنفذين فيها. كما توضح بعض الوثائق الشرعية بجلاء حقيقة سكانية مهمة في تاريخ الاستيطان في الأحساء تتمثل في أن معظم من نزح إلى الأحساء من الأفراد والأسر منذ القرن العاشر الهجري أستقر في بداية الأمر في مدينة المبرز ثم أنتقل فيما بعد إلى الهفوف وما حولها.

كما تحفل وثائق شرعية عديدة بنسبة الأفراد إلى قبائلهم ومواطن قدومهم، فقد ورد في وثيقة شرعية مؤرخة في ٢٥ ذي الحجة ١١٤٠ هشهادة مرزق الدوغان المهاشير، كما جاء في وثيقة شرعية أخرى نسبة امرأة في مدينة المبرز الى جماعة السياسب بطن من بني عقيل بن عامر، وجاء في وثيقة أخرى ايضاح المنطقة التي قدم منها آل جبر وهي منطقة سدير حيث سمت أحدهم بالسديري نسبة الى المكان لا النسب، وجاء في وثيقة شرعية أمضاها الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن بن نعيم في سنة ٢٣٦ه منسبة أمضاها الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن بن نعيم في سنة ١٢٣٦ه نسبة نصرالله الجعفري الطيار إلى جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه (١٣٠٠).

تعطي تلك الوثائق الشرعية معلومات مهمة لاتتوفر إلا فيها عن مسميات بعض القرى وأحياء المدن التي أندرس معظمها الآن. فمن القرى التي لم تعد عامرة في الأحساء كما كانت في الحقبة الماضية قرى: الموشرة، والعشيش، ومشرفة، وبني شافع، وواسط، وغنوي، والكتيب، وغمسي، والعمار،

والبلاد. أما أحياء مدن الأحساء القديمة التي تحفل بذكرها الوثائق الشرعية إذ تسميها بأسمائها القديمة الشائعة آنذاك فكثيرة ومنها على سبيل المثال لا الحصر مايوضحه البيان الوارد في الصفحة التالية.

المعلومات الاقتصادية:

تحفل الوثائق الشرعية بمعلومات متعددة ذات علاقة بالأحوال الاقتصادية في المنطقة قبيل الحقبة العثمانية وأثناءها متعلقة بالعملات النقدية وفئاتها وقيمها التبادلية والموازين والمكاييل والمساحات وأدوات القياس المستخدمة في المنطقة.

ففيما يتعلق بالعملات النقدية تبرز الوثائق الشرعية أنه لم يكن للمنطقة عملة نقدية خاصة بها وأنها قد مرت بعدة تحولات في استخدام عملات نقدية فضلت خلالها استخدام عملات على عملات أخرى. إذ تورد تلك الوثائق الشرعية أسماء العملات النقدية المستخدمة قبيل استيلاء العثمانيين عليها، فتذكر تعامل السكان بجانب العملة التقليدية المعروفة بالطويلة والتي توضح تلك الوثائق الشرعية تفضيل السكان لأنواع من تلك العملة، إذ تنص وثائق بيع الأملاك العقارية على تفضيل أنواع معينة مفضلة من الطويلة مثل النص على أن تكون القيمة من الطوال العتاق اللارية أو من لارية طويلة من معاملة تاركي أو لارية بالتثنية النحوية (١٣١). كما كان البعض يصر أن تكون القيمة المقبوضة طويلة من العملة السالكة في الأحساء المحمية أو طويلة من السكة السالكة حالة العقد مسلك النقدية أو طويلة لارية أحسائية (١٣٢). ولاتخلوا الوثائق الشرعية من بعض الأمور الملفتة للانتباه في تقدير قيمة العقارات المباعة، فقد ورد في عدة وثائق شرعية تحديد قيمة العقار المباع بمبلغ معين من المال إضافة إلى مبالغ مجهول سواء أكانت منظورة أو في صرة. وقد استمر ذلك التقليد حسب ما اطلعنا عليه

أسماء بعض أحياء الأحساء القديمة التي وردت في الوثائق الشرعية

اسم الحلة التابع له	اسم الحي	
الكوت	الرويضة	
الكوت	المطاوعة	
الكوت	المرابدة الشرقي	
الكوت	النجاجير	
الرفعة	الشريفة	
الرفعة	الحويكية	
الرفعة	الحبيسية	
الرفعة	الطريف	
الرفعة	الشهارنة	
النعاثل	الدبيسية	
النعاثل	السدرة	
النعاثل	الشطيب	
النعاثل	آل ملحم	
المنيــزلة	الأوسط	
البطالية	المداجح	
المبرز	السياسب	
المبسرز	العيوني	
المبسرز	العتبان	

من وثائق شرعية طيلة الفترة موضع الدراسة. ومن ذلك بيع العقار الزراعي المشهور المسمى البهوانية بمبلغ ٢٠٠٠ طويلة وصرة من الفلوس معلومة بالرؤية مجهولة العد مقبوض جميع الثمن (١٣٣). ويمكن تتبع بداية هذا النوع واستمراره خلال فترة طويلة من تاريخ المنطقة مما يعني قبول السكان به وكونه تقليداً متبعاً والأمثلة على ذلك كثيرة منها، بيع العقار الزراعي المسمى العويدي السيح وتابعه العوارض الواقعة بطرف الحدود في عام المهامن قدره ٢٧٠٠ طويلة وشيء من الفلوس مرئية في المجلس مجهولة العدد (١٣٤). وبيع ثمن وخمس الثمن الشائع في منزل في حي الكوت في عام ١٩٧٩ه بمبلغ ستين طويلة وخاتم فضي معلوم مرئي. وبيع المقسم المفرز من العقار الزراعي المسمى ضبة الواقع بطرف المزاوي في عام المتمرز من العقار الزراعي المسمى ضبة الواقع بطرف المزاوي في عام المتمرز من العقار الزراعي المسمى ضبة الواقع بطرف المزاوي في عام المتمرز من العقار الزراعي المسمى ضبة الواقع بطرف المزاوي في عام المتمرز من العقار الزراعي المسمى ضبة الواقع بطرف المزاوي في عام المجلس قبل التفرق (١٣٠٥).

كما أن بعض العقارات الزراعية الكبيرة تباع بعملات ذهبية، فقد بيعت الجزاء من الأملاك المعروفة بشلو والدويحة الداخلية وهي غراريف كائنة في طرف البحيرية وجزء من العقار المعروف بأسم بدع آل ملا وجزء من العقار المعروف باسم المقابلية وثلث مشاع في عامة بيت سكني في حي الكوت، بيع الجميع بمبلغ ٢١ زرا ذهبيا (١٣٦). وتذكر لنا الوثائق الشرعية العملة الذهبية الشائعة آنذاك وفئاتها تدرجا من أحمر أو أحمران وأنواعها مشخص وزر وفند (١٣٧). وقد تنوعت العملات النقدية المقبولة في المنطقة من الانتشار في القطيف والتومان الفارسية كالقران الذي كان واسع والمحمدي والتومان الفضي والعباسية (١٣٨). ويبدو أن القروش العثمانية قد سبقت استيلاء العثمانيين على الأحساء والقطيف وقطر وبداية الشرعية المخلية قبيل استيلاء العثمانيين على الأحساء والقطيف وقطر وبداية

حكمهم لها (۱۳۹). كما تتيح بعض الوثائق الشرعية معرفة القيمة التبادلية للعملات النقدية المستخدمة في المنطقة ومن الأمثلة على ذلك بيع العقار الزراعي المعسروف باسم البقشة الواقع في قسرية بني معن في عام ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م بمبلغ قدره ١٣٠٠ ريال فرانسة [دولار ماريا تريزا النمساوي] قبضها البائع عبارة عن ٢٣٩٠ قرش صحاح الخزانة (١٤٠٠). كما بيع عقار في عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٨١م بمبلغ قدره ثمانية ريالات فرانسة عبارة عن ١٢٠ قرش صاغ محباب إسلامبو (١٤٠١). كما أوضحت الوثائق الشرعية القيمة التبادلية بين التومان والطويلة فقد ورد في إحدى الوثائق أن ٢٠٥٥ تومان من محمديات العجم تعادل ٥ و ٢٢٢٧ طويلة (١٤٢٠).

تكمن أهمية الوثائق الشرعية لمتتبع الحالة الاقتصادية في المنطقة في معرفة تحول الإقبال على عملة نقدية وتفضيلها على غيرها من العملات الشائعة. إذ يجد دارس تلك الوثائق استقرار معظم التعامل النقدي طيلة فترة الحكم العثماني للواء الأحساء على تفضيل دولار ماريا تريزا النمساوي المعروف محلياً باسا "الريال الفرانسة" أو "ريال الفضة". حيث حفلت وثائق البيع والشراء سواء أكانت محلية أو عثمانية رسمية على اعتماده ثمنا للبيع والشراء خاصة في الأحساء إذ كان القران الفارسي أكثر شيوعاً في القطيف. ورغم أن المحاكم العثمانية تصرعلي إيضاح رسومها على البيع والشراء وإصدار الوثائق الشرعية بالعملة العثمانية الرسمية، رغم عدم طرح عملة عثمانية كافية في الأسواق ليتم البيع والشراء بمؤجبها، إلا أنها تقبل بما يعادل عملتها من العملات المستخدمة محلياً خاصة الريال الفرانسة والروبية الهندية والقران الفراسي(١٤٣). ورغم شيوع الروبية الهندية في لواء الأحساء في تلك الحقبة التاريخية والترحيب بتداولها إلا أن كنت محصورة في التعامل التجاري واستيراد البضائع والسلع التجارية لاسيما بعد شيوع استخدامها في البحرين بوابة التعامل الرئيسة للواء الأحساء مع الهند مصدر

معظم البضائع التجارية آنذاك.

تساعد الوثائق الشرعية الصادرة خلال امتداد تلك الحقبة التاريخية موضوع الدراسة على تتبع أسعار الأملاك العقارية الزراعية والبضائع لاسيما التمور وأسعار المنازل والدكاكين. فقد ذكرت وثيقة شرعية صادرة في شهر شوال ١٢٨٤ه بيع دكان في قيصرية [سوق] الهفوف بمبلغ قدره خمسة عشر ريال فرانسة، وبيع النصف الشائع من عامة الدكان الواقع في محلة العطارين في الصفة الجنوبية من قيصرية مدينة المبرز في عام ١٢٨٩ه بمبلغ قدره ريالين فرانسة، وبيع منزل في فريق السدره بحي النعاثل في مدينة المهفوف يحتوي عشر دور وثلاثة لوالوين وستة أحواش ودهليز في ٢٩ الهفوف يحتوي عشر دور وثلاثة لوالوين وستة أحواش ودهليز في ٢٩ رمضان ١٢٢١ه بمبلغ قدره خمسة آلاف طويلة.

يمكن الاعتماد على الوثائق الشرعية بوصفها مؤشراً اقتصادياً لتتبع ما طرأ على أسعار الأملاك العقارية من صعود وهبوط في الأسعار، إِذ قد يتكرر بيع العقار ذاته أو مجاور أو مماثل له في منطقته خاصة وأن تكرار بيع العقار الزراعي أمر شائع وواضح في تلك الوثائق الشرعية مما يساعد الدارس لاقتصاد المنطقة على معرفة فترات الازدهار أو الركود والكساد وأسبابه.

تعين الوثائق الشرعية بشكل كبير في معرفة الملاك الزراعيين الكبار وحجم أملاكهم خلال تلك الحقبة التاريخية المهمة، وحجم الثراء المادي لبعض الملاك من خلال تتبع ما قاموا به من بيع وشراء للأملاك. وقد أتاحت الوثائق الشرعية التي درست خلال تلك الفترة إعطاء أمثلة على حجم ذلك الثراء، إذ ساعدت على رصد أملاك أحد كبار الملاك الزراعيين في الأحساء، إذ بلغ ماباعه أو أشتراه أكثر من سبعين ملكا زراعياً، ومعرفة جزء من أملاك أحد أثرياء القطيف في صفوى لوحدها التي بلغت أربع وثلاثين عقاراً زراعياً.

تكمن إحدى فوائد الوثائق الشرعية الصادرة في تلك الحقبة التاريخية موضوع الدراسة في إلقاء الضوء على بعض الخصائص الاجتماعية السائدة في الجسمع آنذاك. إذ توضح الوثائق قوة الروابط الاجسماعية بين الأسر والأقارب، وترابط الأسرة الواحدة وسكنها مجتمعة في منزل واحد. كما تمكن الوثائق الشرعية من معرفة الجيران في الحي الواحد، لاسيما عند بيع المنازل أو تقسيمها مما يمكن من رسم خريطة اجتماعية لبعض الأحياء، ولا سيما التي كثر فيها بيع المنازل. كما يستطيع الباحث الاجتماعي معرفة أنواع المساكن وأسماء غرف المنزل وملحقاته بدءاً من بئر الماء الذي كان متواجداً في معظم منازل أحياء الأحساء القديمة، وأماكن الماشية [السمادة] الملحقة بمعظم المنازل والأحواش. فقد صورت إحدى الوثائق الشرعية الصادرة في شهر ذي الحجة ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م مسميات المنزل التقليدي في الأحساء وأبانت عن مسميات ملحقاته. وقد صدرت تلك الوثيقة لقسمة منزل بين ثلاثة أخوة أحدهم فتاة متزوجة، ولأهمية ماجاء في تلك الوثيقة من معلومات مهمة عن المنزل وكيفية قسمته بين أولئك الأخوة، فإننا نورد تلك القسمة كما جاء في الوثيقة (١٤٤).

١- خص البنت من المنزل المربعة الشمالية والثلاث الدور الذي فيه والساباط من حد جدار جنوب العين إلى الفتحة الشمالية ودار الجصة والكندوج والكنادي وفرض العين والمسبح ومنجاها عندها.

٢- وخص الابن الأول الموقد والسمادة الشرقية وبارقتها والحوي الأوسط والساباط القبلي والسمادة القبلية وبارقتها والكندية والبستان وحوي المجلس وليوانه الجنوبي والمربعة ودارها والغرفة ودهريز المجلس والجاد الذي له من دهريز [آل فلان] ومن عينهم ومن منجاهم فهذا يخصه وأما عين

البيت فليس له فيها حصة.

٣- وخص الأبن الثاني الدهاريز والحوي وليوان الجنوبي وداره وليوان الشرقي وداره والدار القبلية وسدر [صدر] الساباط مع الدرجة إلى حد العين وله فرض العين القبلي ومنجاه عنده لما للسهام من حد وحق وتابع ولاحق الأرض والبناء والسقوف والأبواب والحيطان والطرق وكل حق لذلك داخل فيه أو خارج عنه قسمة صحيحة شرعية.

وتبرز الوثائق الشرعية في جملة ما أبرزته من ظواهر إجتماعية سائدة آنذاك نسبة الأشخاص إلى قراهم أو أحيائهم عند تدوين أسمائهم في الوثائق الشرعية سواء بوصفهم أصحاب شأن أو مجرد شهود، فتدعوهم مثلاً بالجبيلي نسبة لقرية الجبيل والطريبيلي نسبة إلى قرية الطريبيل (مألا) أو تكتفي بذكرها فلان من أهل الهفوف أو العشيش أو القارة أو المنيزلة أو السياسب أو ساكن الجفر أو ساكن قرية العقار. كما تثبت علاقة الشهود أو حاضري المجلس الشرعي بذكرها فلان نسيب آل فلان أو أخ فلان أو ولد فلان فإحدى الوثائق الشرعية ذكرت شاهدين حضرا المجلس الشرعي بأسميهما الأولين "عصفور وأخوه هدلق"(ألاله). كما تشير الوثائق الشرعية للموالي الذين يحضرون مع أسيادهم للمجالس الشرعية بذكر حضور فلان تابع فلان (الألاله). وكثيراً ما تحفل الوثائق الشرعية بإطلاق كنية أصحاب العلاقة أو الشهود إمعاناً في تعريفهم وتمييزهم عن غيرهم كأن يذكر فلان المعروف بقماش أو ابن نعيما أو بعريكان الشايب أو الحمودي وهكذا (۱۲۵۸).

وتبرز الوثائق الشرعية الدور البارز للمرأة في المجتمع في تلك الحقبة التاريخية من حيث قيامها بالبيع والشراء والهبة والوصية والوقف واستئناف بعض الأحكام. ويمكن لمتتبع الكم الهائل من الوثائق الشرعية الصادرة في تلك الفترة أن يلم بالتزاوج والتلاحم بين الأسر المستقرة في مجتمع المنطقة والذي ساعد في تكوين مجتمع جديد تداخلت فيه الأسر وترابطت

أواصرها مما اضعف اهتمامها بجذورها القديمة إلى حد ما، يتمثل ذلك في تخلي معظم الأسر التي استقرت في المنطقة وتملكت عقارات فيها وارتبطت بالأرض عن تخليها عن انتسابها للقبائل التي انحدرت منها واكتفائها بحمل لقب جدها الأقرب.

وتوضع الوثائق الشرعية جوانب اجتماعية ودينية مهمة كمقدار النفقة الشرعية المناسبة في تلك الحقبة، وقيام الأم بها بوصفها وصية وحاضنة لأبنائها القصر. وكذلك أسماء الحلي والجوهرات التي تتزين بها النساء ومقدار مهور النساء واهتمام الأزواج بالوفاء بها إذا بقى شيء منها في ذمهم فقد جاء في وثيقة شرعية اعتراف زوج في وصيته انه بقى في ذمته لزوجته من مهرها مشخص (۱۶۹). كما تحفل الوثائق الشرعية ببعض اسماء الحلي النسائية كالقران المفضض والجوامع والبناجر وخصور الكهرباء (۱۰۰). كما تحفل الوثائق الشرعية ببعض اسماء أنواع الملابس النسائية وأسماء بعض الأواني المنزلية المهمة حيث يتكرر ذلك لاسيما في وثائق الوصايا والنذور. فقد جاء في إحدى وثائق التركة "ثمين صفر وحق ختين سمك، ثلاث صايات، ثلاث نيازغ، وعمامتان وزبون، وحزام ترمله سمل وقاووق وعشرون فنجان صيني وابريق صفر وثلاثة أرباع قطن عتيق ومقلى حديد وسبت ومفرشين خيش وصحنان عمانيات (۱۰۰۱).

وتبرر تلك الوثائق ظاهرة إجتماعية جديرة بالدراسة تتمثل في ندرة عمليات الطلاق وعدم جمع الزوج أكثر من زوجة واحدة في عصمته. وكذلك ظاهرة كثرة تصدق الآباء على أبنائهم بأملاك مهمة في وقت حياتهم.

وتبرز تلك الوثائق الشرعية لتلك الحقبة التاريخية ظاهرة وجود الأرقاء، الذين جلب معظمهم عن طريق الحجاز، في بيوت بعض الموسرين والأثرياء. ولعل سبب تفشي تلك الظاهرة وانتشارها قد زاد بسبب الوجود العثماني في المنطقة إذ أننا لا نكاد نجد مسؤولاً عثمانياً حتى ولو صغر شأنه إلا ولديه جواري وأرقاء. لكن يقابل تلك الظاهرة كشرة عتق الأهالي لجواريهم ومواليهم مع تخصيص أملاك ومنازل لهم وتوثيق ذلك شرعاً (١٥٢).

وتحفل الوثائق الشرعية بأسماء كانت شائعة آنذاك للرجال والنساء لم تعد رائجة في الوقت الحاضر. فمن أسماء النساء التي تكرر ذكرها في الوثائق الشرعية آنذاك لهيزة، زبارة، قوت، كلثم، نوار، عفراء، عاقلة، طريفة، رحيمة، جديان، جروي، شجعة، غرسة، موزة، خميلة، أما أسماء الرجال فمنها: موافق، زعير، غفوان، دويحس، كليب، درويش، معيبر، وميزر.

وتبرز الوثائق الشرعية شيوع ظاهرة اجتماعية وسكانية ملفتة للنظر تتمثل في بيع نسب صغيرة مشاعة من ملكية بعض المنازل خاصة في حي الكوت المزدحم بالسكان والمحمي بالأسوار والأبراج، كبيع ثمن المنزل، أو ثلثه دون تحديد لمساحة أو أجزاء معينة من المنزل، مع أن البيع يتم في بعض الأحيان بين أشخاص لايربط بينهم روابط أسرية مباشرة (١٥٣).

المعلومات الزراعية ونظم الري وحصصه:

تتفوق الوثائق الشرعية على غيرها من السجلات التدوينية في إبراز جوانب مهمة ومتعمقة من النواحي الزراعية ونظم الري وحصصه، إذ تمكن تلك الوثائق من رسم خريطة متكاملة للمزارع الموجودة في المنطقة في تلك الحقبة التاريخية إذ أنها تحوي اسم العقار وموقعه وحدوده والساقية الرئيسة لنظام الري المخصص له، واشهر مايقع بجواره من معالم. كما تبين تلك الوثائق جداول المياه والحصص المخصصة لكل ملك زراعي، حيث يحرص أثناء عملية بيع الأملاك الزراعية وشرائها وتخصيص الأوقاف وتقسيم الأرث على إثبات نصيب العقار الزراعي من المياه في الصيف والشتاء حيث تقل على إثبات نصيب العقار الزراعي من المياه في الصيف والشتاء حيث تقل

نسبة الري شتاء عنها في فصل الصيف، وتنص على حصة العقار من المياه وتحديدها بشكل دقيق لايمكن تجاوزه أو حرمانه منها واعتبارها مرجعاً لذلك عند حصول خلاف حولها.

وتبرز الوثائق الشرعية جوانب متعددة من أنواع الملكية الزراعية في الأحساء والقطيف ومنها على سبيل المثال (العقار، القطعة، الشلخة، السطر، الشرب، السلفة، الغرافة، مزرع الأرز الضاحية، المقرن، العارض، السهم، المقسم، الخيس، القوع، وأرض المحط، ودويس الضاحية والدوسة) وتبين تلك الوثائق مدي تعلق السكان بالزراعة واعتبارها مقياسا لغناهم وثرائهم في تلك الحقبة. ومن أهم ملامح اهتمام السكان بالزراعة إبراز الوثائق الشرعية ملكية نخلة واحدة أو نخلتين خارج سياج العقار موضع النظر في الوثيقة الشرعية وإثبات ملكيتها لأحد الطرفين(١٥٥). كما توضح الوثائق الشرعية صغر حجم المساحة الزراعية المباعة وذلك نتيجة لتقسيم العقارات الزراعية المتكررة بالإرث بين الملاك. فقد حفلت وثائق تلك الفترة موضوع الدراسة بأمثلة كثيرة على ذلك، منها على سبيل المثال بيع سدس سدس سدس الربع الشائع من العقار المسمى المخيلدي(١٥٦). وبيع سهمين وربع سهم من أصل أربعة وعشرين سهماً عبارة عن تسعة أسهم من ستة وتسعين سهماً مع ثُمن سهم من أصل ستة وثلاثين سهم من أصل سهم من أربعة وعشرين سهما من العقار المعروف باسم ضواحي البغول(١٥٧). وبيع جميع وجملة نصف ثلث تسع الثمن من العقار المسمى الرحى، وبيع ثلاثة أرباع الربع بعد زلول سدسه وربع سدسه المشاع، وبيع ذراع في ذراع من عامة دوسة أم فرج القبلية (١٥٨).

تبرز أهمية أخرى للوثائق الشرعية في تتبع الأملاك الزراعية تكمن في معرفة أسماء العقارات الزراعية وما طرأ عليها من تغير في أسمائها لاسيما

وأنها تحرص على اقتران الأسماء القديمة المعروفة بها تلك الأملاك بالأسماء الجديدة (١٥٩).

توضح الوثائق الشرعية أن هناك رسوما على الأملاك الزراعية كانت تجبى بأسم "الخراج الديواني" أو "الخمس الديواني". وربما أن ذلك عائد إلى الفترة العثمانية الأولى "١٠٨٠ - ١٠٨٠هـ" لكنها ظلت مرعية ومثبتة في الوثائق الشرعية التي صدرت خلال فترة الدراسة عند بيع الأملاك الزاعية أو شرائها أو مقاصتها. وكان وجود رسم للخراج الديواني أو الخمس الديواني على العقار يقلل من إِقبال المشترين عليه مما جعل بعض البائعين يلتزم بدفعه من قبله في بعض الحالات. فقد ورد في إحدى تلك الوثائق الشرعية مانصه "والذي على القطعة المذكورة من الخراج الديواني نقلته البائعة على ملكها المسمى أم السدر الكائنة في طرف العقار ولم يقع الشراء إلا بشرط سلامته من ذلك فهو فارغ، وجملة الخمس المنقول ست عشرة طويلة في الخمسين وأربعة أوعية [تمر] شفيه"(١٦٠). كما أوضحت الوثائق الشرعية على وجود عقارات زراعية مملوكة للديوان(١٦٠). أما أهم العقارات الزراعية التي نصت الوثائق الشرعية على وجود خراج ديواني أو خمس ديواني كان يدفع في الغالب نقداً وعيناً في تلك الحقبة مع ملاحظة أن جميع المبالغ النقدية الوارد ذكرها في تلك الوثائق كانت بعملة الأحساء الشهيرة "الطويلة" أما الحصة العينية فكانت تدفع من المحاصيل الزراعية للعقار نفسه. ويوضح البيان التالي عينة من العقارات الزراعية التي فرض عليها ذلك النوع من الرسوم.

كمية المحاصيل العينية	المبلغ النقدي	اسم العقار	١
٤ أوعية [تمر] شفية	١٦ طويلة "خراج ديواني"	الصفائف	١
٤ قيايس تمر	١٠ طوال	البهوانية	۲
	٦ طوال "خمس ديواني"	خيس الحبابي	٣
نصف قياسة تمر شفية	ه طوال "خراج ديواني"	الجذوعية	٤
وعماء تمر وأربع قمياييس وقمف صان	عبارة عن ١٤ طويلة	ضاحيتا الجزيرية	0
رطب. من خمس عشر على ثمين	"خمس ديواني"	۱٤ محمدية	
	٦ طوال "خمس ديواني"	الجف_رة	٦
	٥ طوال "خمس ديواني"	شريب البدوي	٧
	٥,٥ طوال "خراج ديوان"	الهريمي	٨
	ه طوال "خراج ديواني"	ضاحية البستان	٩
	٧ طوال "خراج ديواني"	سبخة العجم	١.

وتبرز الوثائق الشرعية وجود أملاك زراعية في الأحساء فرض جزء من إنتاجها للحرمين الشريفين وتم توثيق ذلك في وثائق تملكها وبيعها وشرائها، ومنها على سبيل المثال الصرية وأم السعيداني في طرف الموازن والمعروف آنذاك باسم "طرف موازن الحرمين" (١٦١).

وتتيح الوثائق الشرعية لمن أراد تتبع أثمان العقارات ورصدها، خاصة الأملاك الزراعية صعوداً أو هبوطاً طيلة تلك الحقبة موضع الدراسة، لاسيما وأن عملية البيع والشراء كانت نشطة. وكان التعلق بشراء الأملاك الزراعية ظاهرة لافتة للانتباه، ولا غرابة في ذلك فقد كانت الزراعة هي المنشط الاقتصادي الرئيسي في المنطقة. ومما يدل على ذلك الاهتمام دفع بعض

الأهالي لمدخراتهم الذهبية وحلي زوجاتهم لشراء عقار زراعي، فقد حفلت الوثائق الشرعية بأمثلة عديدة من ذلك نورد منها مثالاً للدلالة على أن مثلها كثير، فقد سجلت وثيقة شرعية شراء نصف العقار الزراعي المعروف باسم سبخة العجم بشمن عبارة عن "قلادة ذهب مصوغة مشتملة على ست خرزات وهلجة وراقولين وبعض الرعاف والفصوص"(١٦٢١). كما تم شراء الخمس الشائع من عامة العقار الزراعي المسمى بالغداني ومن الشرب المسمى الشعيمي الواقعين بطرف الرقيات بثمن شرعي معلوم قدره عشرون مثقال من الذهب الأحمر الخالص(١٦٢٠). وتوضح البيانات في الصفحات التالية، والتي تم اختيارها عشوائياً من مجموعات من العقارات الزراعية صنفت حسب أحجامها ومواقعها وأنواع مايزرع بها ونوعية مياه الري من مياه حرة أو طوائح (١٦٤٠). بيعت خلال تلك الفترة التاريخية ونكرر بيع بعضها مؤشراً على قيم بعض العقارات الزراعية في الأحساء.

وتهتم الوثائق الشرعية الصادرة في تلك الحقبة في تفصيل شروط العناية بالحقول المؤجرة حتى لا يحصل لبس بين الطرفين مما يدل على اهتمام المؤجر لأرضه وحرصه عليها فقد اشترط مؤجر أجر عقاره الزراعي بمبلغ ١٥٠٠ طويلة شروطا أثبتت في الوثيقة الشرعية كالتالي (١٦٥):

اشترط المؤجر على المستأجر المذكور عمارة الثلاثة أرباع الباقية من عامة العقار على العمارة المعتادة بأن يغرس بالأرض المذكورة في المدة المذكورة وثلاثين سنة] الفسيل والشجر على العادة، ويعمر الأرض جميعها، ويقوم بندرها وتطيينها وإصلاحها وسوق الماء إليها وتغذية الفسيل ووضع السماد في الأرض المدة المذكورة وما يحتاج إليه القائم بالعمارة من المؤونة والخسارة عليه يصرفه من مبلغ الأجرة وقدرها ١٥٠٠ طويلة، وللقائم بالعمارة ثلث الثمر والربع على الفرقاء، وعليه أن يضع على كل طبينة أربعة أوقار سماد وعلى كل نخلة وقرين ويغرس ٨٠ فسيلة.

بيان بأثمان بعض العقارات الزراعية التي تم تداول بيعها في الأحساء في فترة الحكم العثماني مع إيضاح مواقعها ومورد مائها وتاريخ بيعها

أثمان بيعه السابقة واللاحقة - إن وجدت	ثمن البيع	تاريخ البيع	الساقية	الموقع	اسم العقار	٩
	7 ريالات فرانسة	شوال ۲۸۸ ۱هـ	نهر الخديد	بني شافع	جميع وجملة السهم المفرز الجنوبي من العمقسار المسمى المعروف يعكرشه	١
	۳٤۰ ريال فرانسة	-1YAA/V/1	نهر الخدود	طرف ضويغط	جميع وجملة الشطيب الشرقي المعروف بام سعيس من المعامرة المسماة معامرة ضويغط	۲
	۸۰ ریال فرانسة	د۱ /٤/ ۹۸۲۱هـ	ساقية الدباغ	طرف الحقل	جميع وجملة العقار المسمى الغميسية المعروف بغميسية المبرز	٣
سبق بيم سدس الربع وسدس سدس الربع وسدس سدس الربع الشائع مع العارض الثابع له ومثل ذلك من السريع في عام ١١٧٨ هـ بمبلغ ٢٦٠ طويلة.	۱۵۰ ریال فرانسة	c/7/PA714	ساقية البويرد والسيب	طرف الموازن الجنوبية	جميع وجملة النصف الشاثع من عامة الشطيب المسمى الخيلدي	٤
	۱۰۰ ریال فرانسة	A/7/-P7/4	نهر غصيبة	طرف الفضول	مجموع الشطيبين الجنوبيات من العـــقـــار المســمي بالكابي	٥
سبق بيع ثلاث ارباع الجسزيرية في عسام ١٤٤ ١٤٤ اهم بمبلغ ٢٠٠ طويلة ثم بيع ثلث الجزيرية في عام ١١٧٣ هويلة ثم بيع ثلاثة أرباع الجزيرية في عام ١٩٣ اهر بمبلغ ٢٠٠٠ طويلة ثم كامل الجزيرية في عام ١٩٣ ماريدة في عام ١٩٣ هويلة .	۶ ۶ ریال فرانسة	۱۲۹۰/۱۱/۱۲ د	نهر غصيبة	طرف الفضول ا	مجموع السلفة القبلية المسماة الجزيرية مع نصف العقار المسمى ليلة الأحد	g o
	۲۳ ريال فرانسة	۱۲۹۱/۹/۲۰هـ	نهر الخديد	طرف الفضول	جميع وجملة سهم من أصل عشرين سهما من دوسة الرشدي القبلية	٧
سبق بيع الشعن المفرز من الشطيبين الذين في صدر العامرة ونصف السدس المفرز فيه الرورو في عام ١٣٨٧ع ببلغ ٥٠ ريال فرانسة وبنفس البلغ في عام ١٣٨٦ع ثم نصف الشائع في عامة المفرزين من شطيب حمد وشطيب الجنوبي المقرزين من الرورو في عام ١٣٠١هـ بمبلغ ٢٠٠ ريال فرانسة.	۰۰ ریال فرانسة	صفر ۲۹۳ هـ	ساقیة منجی أبوصفار	طرف الغضول	جميع وجملة النصف الشائع من الشطيبين الجنوبيين القبليين من المعامرة من العقار المسمى الرورو	^
سيق بيع ثلاثة الأرباع المفرزة من الظلوم في عام ١٩٣٧هـ بمبلغ ١٥,٠٠٠ طويلة، وبيع شطيب الشتوية خارج منها مقسم المشتري مفرز في عام ١٣٢٣هـ بملغ ١٩٠ ريال فرانسة.	۰ ه ريال	۱۱/۷/۱۹۱۸	الخريمة من طوائح الحقل	طرف العمار	جسيع وجسملة الشطيب المفرز المعروف بشطيب ابا الحاتمي وتابعه الشلخة السدرانية المفرزة أيضاً من الشراقي وسفالة رايسة الشتوية والجميع من العقار المسمى الظلوم	٩
	۳۲ ریال فرانسة	۱۲۹۷/۷/۱	عين الخدود	طرف الخدود	جميع وجملة الثلث بعد زلول ثلث عشره من السدس المفرز من العقار المسمى بضربة الكر	١.
	ەە ريال فرانسة	7/3/19714	ساقية عين الحقل	طرف الحقل	مجسوع النخل والعوارض وتوابعه الدوسة	11

تابع بيان بأثمان بعض العقارات الزراعية التي تم تداول بيعها في الأحساء في فترة الحكم العثماني مع إيضاح مواقعها ومورد مائها وتاريخ بيعها

أثمان بيعه السابقة واللاحقة - إن وجدت	ثمن البيع	تاريخ البيع	الساقية	الموقع	امسم العقار	٩
	۱۷۰ ریال فرانسة	۱۲۹۷هـ	ساقية عقارات البديع من نهر حقل	طرف الحقل	نصف ضاحية أم زنبور وتابعها الشربين والعارض	17
سبق بيع ثلاثة الأرباع المفرزة من بستان بن شكر وهو الجنوبي القبلي في عـــام ١٣٧٦هـ، بـ 2 ريال فرانسة.	٥٥ ريالا فرانسة	۱۲۹۸هـ	بئر ماء خاص	طرف الرفعة	جميع وجملة النصف المفرز الشرقي من البستان المعروف ببسستان ابن شكر الكائن بالسوق	١٣
	۲۰ ریالا فرانسة	→17 ,47,77.	ساقية النقبة من نهر الخدود	طرف الرفعة	مجموع الثلث الشائع من العقار المسمى بغرافة الدويخلية	١٤
بيع نصف تسع النويجعية في عام ١٢٩٩هـ مع ثلثي ربع السدس من الشروانية بمبلغ ١٢ ريال فرانسة.	۱۵۰ ريالا فرانسة	VI/V/AP714	ساقية البويرد	طرف الموازن	مجموع الثلث الشائع من العقار المسمى بالنويجعية "مزرع الأرز"	10
	۱۶ ریالا فرانسة	۱۲۹۸/۱/۱۰	ساقية عين الحقل	طرف الحقل	جميع وجملة ثلثين العشر مشاعا في الغرافة المسماة الحمامكية	**
	۷۰ ریال فرانسة	۵۱۲۰۰/۱۱/۱۲	ساقية عين الحقل على نهر البديع	طرف فريق الشمالي	السهم المقرز خمسين الثلثين من الغرافة المسماة بالغريريفة	١٧
	۳۰ ریالاً فرانسة	شعبان ۱۳۰۱هـ	ساقية عين غصيبة	طرف الفضول	جميع وجملة الشربين المفرزين من مــزرع الأرز التــابعــات للبـــــــان الجنوبي	۱۸
	٦٤ ريالاً فرانسة	۲۰ صفر ۱۳۰۲ه	ساقية نهر الدوغاني	طرف المنيزلة	جميع وجملة المقسم المفرز من عامة العقار المسمى بالمنبهية	١٩
	٦٨ ريالاً فرانسة	۵۱۳۰۲/٤/۱۰	ساقية نهر الدوغاني	طرف الجفر	جميع وجملة العقار المسمى غرافة علي بن يوسف	۲٠
سبق بيع الربع الشائع ونصف العشر مشاعا من البقشة في عام ١٢٠٩هـ بمبلغ ١٠٠٠ طويلة. وبيع السهم المفرز من البقشة في عام ١٣٨٤هـ بمبلغ ٣٥٠ ريال فرانسة.	۱۳۰۰ ريالاً فرانسة	٧٢/٢/٤٠٣١هـ	ساقية نهر الحدود	طرف بني معن	جميع وجملة العقار المسمى بالبقشة	*1
سبق بيع المعيميرية في عام ١٣٧٢هـ بمبلغ ١١٠ ريال فرانسة.	۲۲۳ ریالاً	۱۳۰۸/۸/۱۰	ساقية الحقل	طرف الحقل	جميع وجملة العقار المسمى بالمبميرية	**
	۲۷۰ ریالاً	رجب ۱۳۱۲هـ	ساقیة النجی	طرف الفضول	جميع وجملة السهم المفرز من عامة العقار المسمى شطيب حمد من عامة الرورو	**

تابع بيان بأثمان بعض العقارات الزراعية التي تم تداول بيعها في الأحساء في فترة الحكم العثماني مع إيضاح مواقعها ومورد مائها وتاريخ بيعها

أثمان بيعه السابقة واللاحقة - إن وجدت	ثمن البيع	تاريخ البيع	الساقية	الموقع	امـم العقار	٩
بيع الثلث الشائع في عامة السهم المفرز من أبا العسرج في عمام ٢٣٧هـ ٤٠٠ ريال فرانسة، وبيع السدس المفرز من أبا العسرج في عمام ١٣٧٢هـ عبلنغ ١٤٥٠ ريال فرانسة، وبيع المسهم المفرز من أبا العسرج في عمام ١٤٥٠ ريال فرانسة.	۱۳۳ ریالاً فرانسة	۱۲/۱۲/۱۷	ساقية نهر الخدود	طرف المنيزلة	جميع وجملة السدس المفرز من العقار المسمى ابا العرج وتابعه السدس المفرز من الجنز وتابعه النخلتين القائمتين في الفجة	7 &
	٥٠ ريالا فرانسة	۱۳۱۲/۱۰/۱۰	ساقية عين فريحة	طرف الخدود	جميع وجملة السهم المسمى سهم المفرز من العقبار المسمى بالبديعة	40
	٥٠ ريالا فرانسة	۱۲۱۸/۱۱/۱۰	ساقية نهر حواش	طرف يني معن	جميع وجملة الغرافة المسماة بالعروس مع تابعها المقت	**
	۵۱ ریال فرانسة	ذو الحجة ١٣١٩هـ	ساقية نهر الخدود	طرف المنيزلة	جميع وجملة القطعة المسماة قطعة ابن جيبان والنخلة الواقعة في الشرق تابعة للقطعة	**
	۰۰۰۰ ريالاً فرانسة	شوال ۱۳۲۳هـ	ساقية نهر الحصان من ثبر الشمالي من عين الحارة	طرف شراع العيوني	جميع وجملة الباب القبلي المفرز من العقار المسمى بالجرمة	YX
بيع السهم المفرز من عامة الصبخة في عام ١٣٢٨ هـ بمبلغ ١٧٦ ريال فرانسة.	۱۷۲ ریالاً فرانسة	ذو الحجة ١٣٢٧هـ	ساقية نهر الدوغاني والخديد	طرف المنيزلة	جميع وجملة السهم المفرز من العقار المسمى بالصبخة مع تابعة سطر الشرقي والمقرن القبلي من الشمالي	44
	۲۵۰ ريالاً فرانسة	شعبان ۱۳۲۷هـ	ساقية عين الجوهرية	طرف البطالية	جميع وجملة العقار المسمى غرافة علي بن يوسف	۳.
	۱٦ ريالاً فرانسة	۱۳۲۸/۱۱/۱۲هـ	ساقية عين الجوهرية	طرف البطالية	جميع وجملة السهم المفرز من العارض	٣١
	۱۰۰ ریالاً فرانسة	٤/٢/٢٢٩.		طرف سودة	جميع وجملة الشرب المسمى بالمحرول	44

ما في المرسان بعد المون بي ما و مو وصدر ما زبرصد المرسان برصد المرسان برصد المرسان برصد المرسان برصد المرسان برصد المرسان الم

السرالهم الحجيالة مصرلدي مادم الشرع الشريف فان المرابع وناوم لطيف للسوم اسلمعلا مماتح وولاه الرجل عبد المرت صوا المنى وعدب عبدالم الحسن فالدعا عدب عبد لسالحسا على عبد الدبن حسن مان الربع العصري من يوا السبة الذي على المزدعو تأجم ان إ فيعام واكدما تسكرعكي والمعاعب المنابان ارضك العومعات مالهاشي وان اسكرعلها واظهرالمني وثائق وقابله محربوثاتية يكن وثائيق المن إقوى منها وان الدعو الخلصة مع ابيده عمد مان للاء في فيضي منذ كرالان وان استعليا فطلب فادم المذع الانفوا لبينه على عبر الماللاور فاحفر المجر عبدالهن بعامر والجلفيدن معيد فسهداله ان هذه الدلاعبرالسسكرعلى لعويها في فصفيله ع بن مسند اون بني معن وعبو وعبرا المسن وهمين فشهدب عسندا ولذي مهن اهرابني عن ان المديعات ما لها عنى في هذه العام المذكوره وعداليس بوطب في بعول من ملكة إمن سند والمن بدماله معا رض فيت هذا ليس ارق ولامتدينوم مخام على لميز يحصر في عني الماين في النا في المعين على المراب المراب

وبما أن الماء هو العنصر الأساسي في استمرار الزراعة وازدهارها وكون المزارعين قد اتفقوا على اتباع قانون ري كان قد سن في المنطقة منذ زمن قديم كفل تنظيم الري وكيفية توزيعه بشكل عادل ومستمر. حيث جرى تقسيم مياه العين الواحدة على الحقول والبساتين وتقنينه من حيث الوقت إلى أربعة عشر قسما للأسبوع الواحد تسمى أوضاحاً، باعتبار أن الأسبوع ينقسم إلى سبعة أيام مقسمة بين الليل والنهار. كما قسم الليل والنهار إلى أجزاء بين نصف وربع وثمن وأجزاء من الثمن ويعتبر الماء جزء لايتجزأ من الأرض، ولذا فقد اهتمت الوثائق الشرعية بتحديد زمن وحدة الري والقناة المسموح بالري منها واعتبار ذلك أمراً مهماً يجازى رسمياً من يعارضه. ومن الأمثلة على ذلك ماتم ايضاحه في البيان الوارد في الصفحات التالية.

وبما أن حصص الري وأوقاتها مثبتة في وثائق التملك الشرعية للعقارات الزراعية ، فإنه لايمكن تغييرها أو المساس بكمياتها وأوقاتها إلا برضى الملاك المعنيين وموافقتهم وصدور وثيقة شرعية تنص على ذلك وتوضح بنود الاتفاق وشروطه وتكفل استمراره. ومن الأمثلة على ذلك ما أصدره الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله الوهيبي قاضي الأحساء في نهاية عام ١٢٨٦ه في وثيقة شرعية جاء فيها (١٦٥-أ):

لما كان الثمن الأوسط والنصف الأخير من يوم الجمعة كل أسبوع من الماء الحاصل في ثبر الخريمة الصغيرة مصروفين على العقار المسمى الشطيب المعروف بشطيب ابن خميس الكائن بطرف المزاوي وكان قبل ذلك تابعين للعقار المسمى غنية بالطرف المذكور وكان جواز صرفه على ذلك وقوفاً على رضا مالك الزبع والثمن الأولين من ذلك اليوم المعدين للعقار المسمى العمرانية لأن في أخذه من فوهة العمرانية تفويت سحبه ونقص من حقه، وطلب مالكها أرباب الشطيب المذكور رده إلى غنية وسكره فيها. وقد وقع الصلح والتراضي بينهما بما طلبه [مالك العمرانية] وأراده بأن يأخذ مالك الشطيب النصف والثمن المذكورين من اليوم المذكور كل أسبوع من فوهة العمرانية أو الشيبانية أبو الخراط أو العيش على الدوام والاستمرار وذلك بعوض قدره ثمانية ريالات.

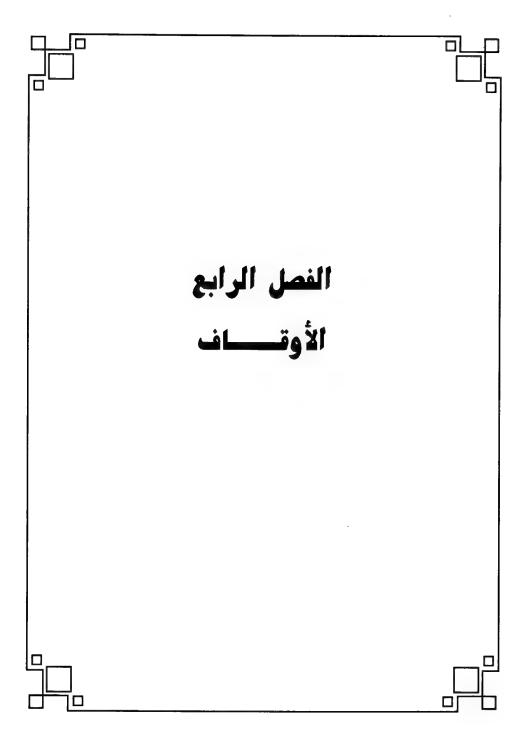
أمثلة على اهتمام الوثائق الشرعية بإثبات حصة الري ومصدرها نورد أثنين وعشرين مثالاً متنوعاً لأنواع تحديد حصص الري مستخلصة من تلك الوثائق الشرعية في الحقبة:

حصة مياه الري الخصص له المثبتة في الوثيقة الشرعية	مصدر الماء	الموقع	اسم العقار	٩
ربع وثمين مرة من نهار الأربعاء لكنه دور من طلوع الشمي إلى مضي ربع وثمين من النهار المذكور، والدور الآخر من بعد زلول الثمين من أول ليلة الأربعاء فيكون الربع والشمين من مضى الشمين إلى انقضاء النصف الأول من ليلة الأربعاء المذكورة من جميع ثلث ليلة الثلاثاء من خمسة عشر دوريا، دور أول الليل ودور تخر الليل على حساب العادة المعروفة وجميع العانين مستمرة على الدوام والاستمرار في جميع الفصول.		المزاوي	البهوانية	`
سقيا الباب القبلي غير الشطيب الجنوبي منه هو من عشوة ليلة الثلاثاء من ثامنة وذلك إذا رويت الوجمة ونزل الماء من الوجمة بعد ريها يجعل الماء من الوجمة بعد ريها يجعل الماء ينزل الماء بعد ريه الى التحتي الشرقي، هذا التفصيل إن كان كداد القبلي والشرقي واحد، وإن اتحد الباب القبلي بكداد والشرقي بكداد فتكون العشوة القبلي، وإذا روى ينزل الماء على الباب وإذا روى ينزل الماء على الشرقي وإدا روي يجود الماء على الشرقي وإذا روي يجود الماء على الشرقي وإذا روي يجود الماء على الشرقي وإذا روي يجود الماء على الشرقي على الشرقي المنطيب الجنوبي من القبلي السابق وأذا من ثامنة وليعلم أن المسقى الذي يحول ذكره مسقيه من المستى الذي يحول من ثامنة وليعلم أن المسقى الجنوبي على الباب الجنوبي يبقى أصله ووصفه ماي يجري فيه ماء لسقى الجنوبي فله الإجراء بلا نزاع.	من بثر الشمالي من عين الحارة	شراع العيوني	الجرمة	*

حصة مياه الري الخصص له المثبتة في الوثيقة الشرعية	مصدر الماء	الموقع	اسم العقار	٩
الماء من نهر الخدود المسمى الرقيع من ربع العصري من يوم الاثنين ومن جميع ليلة الشلاثاء، ومن الربع الصباحي من يوم الثلاثاء على الدوام والاستمرار وهو قدر ركبة وشبر وقفلتين، وإذا رمي عن الجعيلي رميت لها الجصة المسماة بالزرقاء إلى زلول الربع الاول من يوم الشلاثاء المذكور من ثامثة كل أسبوع.	ساقية نهر الرقيع	الطريبيل	الكنانية	٣
الماء ليلة السبت من خمسة عشر من أبوابي على مؤجب الأصل شتاء وصيفاً على الدوام والاستمرار.	ساقية بثر أبوابي	العمران الشمالية	صبخة الدواسر	٤
الماء ربع من الليل متصل بربع مزاول من أول النهار من ترك.	ساقية نهر أم شيبان	طرف السيحية	الهريمي	0
الماء هو ثلاثة أرباع من يوم الأربعاء من خمسة عشر يوم وربع يوم الخميس العصري وثمين من يوم السبت العصري من خمسة عشر والجميع من نهر الخديد.	ساقية نهر الخدود	المنيزلة	أبها العرج	۲
الماء المعد ليلة الأحد من خمسة عشر من نهر الخديد وهو في الشتاء من زرع الحب إلى حصاده.	ساقية نهر الخدود	الفضول	دوسة الرشدي القبلية	٧
ماء النخل المذكور على قدر حصته من يوم الجمعة من ثامنه	ساقية عي <i>ن</i> الجوهرية	البطالية	المعاتب	٨
الماء هو النصف الأول من يوم الشلاثاء من ثامنة صيفاً، والنصف الأول من ليلة الاثنين من خمسة عشر من نهر الخديد ومجراه.	ساقية نهر الدوغاني	المنيزلة	صبخة ابن قضيب مع سلفة أم شبانة والسطر التابع لام شبانة	٩
الماء من نصف يوم الثلاثاء ثامنه من خمسة عشر في القيظ، وربع ليلة الأثنين من خمسة عشر في الشتاء والماء المذكور من نهر الخديد	ساقية نهر الدوغاني والخديد	المنيزلة	الصبخة	١.

حصة مياه الري الخصص له المثبتة في الوثيقة الشرعية	مصدر الماء	الموقع	امسم العقار	٩
الماء للعقار ربع ماء يوم الخميس وهو من وقوف الشمس إلي الربع العصري كل خمسة عشر يوماً من ثبر الخدود بني شافع.	نهر الخدود	بني شافع	الجفرة	11
ري من البديع من ليلة الأربعاء من خمسة عشر.	ساقية الخريمة	العمار	شطبين الشتوية	17
الماء نصف ليلة الأربعاء من خمسة عشر صيفاً وشتاء على الدوام.	نهر الخدود	بني شافع	السويدات مع تابعه السكار	١٣
الماء يوم الأحد من ثامنة مخدوم إلى النخل على الدوام من الثبر الشمالي من الخارة، وللعقار المذكور أيضاً من الثبر المذكور من يوم الأربعاء من خمسة عشر بعدما تنقضي عانه القريانية من روحة العصر من يوم الأربعاء من خمسة عشر من أول الماء مخدوم إلى النخل.	من قبة النهر الشمالي من عين الحارة	طرف شراع الشمالي	ضاحية البدو	١٤
الماء من ربع ليلة الإثنين من خمسة عشر ومستحقة من ثمن يوم الأربعاء من خمسة عشر.		الفضول	الطفوف	10
الماء نصف الشمن من يوم الأربعاء في الربع العصري من خمسة عشر مداومة.	ساقية الدوغاني	الفضول	دوسة أم فرج القبلية	١٦
الماء المعد للعقار هو ثلث يوم الشلاثاء من ثامنة على الدوام.	ساقية عين غصيبة	الفضول	الصويلحية، مزرع الأرز المشتمل على ضواحي مسميات بأسماء البصرة والسلف والشطيب	١٧
الماء الذي هو مستحقهما من ماء البستان الجنوبي على قدر ما يغذيهما وما يحتاجان إليه مما يستقيم به زرعهما من الماء.		الفضول	الشربين المفروزين من مرزع الأرز التسابع للبستان الجنوبي	١٨

حصة مياه الري الخصص له المثبتة في الوثيقة الشرعية	مصدر الماء	الموقع	اسم العقار	٩
الماء المعد للعقار المذكور من الخدود نصف النهار من يوم الاثنين إلى نصف النهار يوم الاثنين إلى نصف النهار يوم الخسميس إلى نصف النهار يوم الجمعة من فوهته من الحملات الشهيرة، ومن الخديد ملا خطفة جاري ليل نهار من صاعد.	ساقية الخدود والخديد	الشهارين	أبا الدود	١٩
الماء هو ثمين يوم الجمعة من خمسة عشر في أيام القيط فقط من نهر الخديد	ساقية الخدود	المنيزلة	المعيميرة وأبو ظلما	۲٠
الماء ثمين العصري من يوم الأحد من ثامنة، وثمين العشاوي من ليلة الاثنين من خمسة عشر من نهر الحيادي على الدوام والاستمرار.	نهر الحيادي	الجفر	الوادي	Y1
الماء ليلة ثاني من كل شهر من ثلث الليل الأول لنهاية ربع الليل الثالث. وله في اليوم الثاني عشر من كل شهر غب. وله في الليلة الشالشة والعشرين من غروب الشمس لنهاية ربع الليل الأول.		تاروث	العمارة	**





الفصل الرابع الأوقـــاف

الوقف هو حبس العين ومنع تملكه والتصدق بما يغل على أوجه الأحسان والبر. وقد كثرت الأوقاف في لواء الأحساء وفاقت غيرها من المناطق المحيطة بها في الجزيرة العربية وذلك عائد لكون المنطقة بيئة زراعية واسعة تزخر بالعديد من البساتين المنتجة، لاسيما بساتين النخيل ذات العائد الاقتصادي الجدي. ومع أن الأوقاف في لواء الأحساء لم تقتصر على وقف البساتين وحبسها على أوجه الخير والبربل تعدى ذلك ليشمل المنازل والدكاكين وكافة العقارات التي لها دخل سواء من إِيجارها أو استغلالها يكفل لها صفة الديمومة في الصرف على أوجه الإحسان التي حبسها عليها الموقف، إلا أن معظم ما أوقف في المنطقة كانت عقارات زراعية لاسيما مزارع النخيل وذلك بسبب عائدها المالي الجيد والمضمون استمراره حيث يمكن بيع ثمرها للصرف على أوجه متعددة من أوجه البر والخير والإحسان التي رغب فيها موقفها مثل تعمير المساجد والصرف على أثمتها ومؤذنيها وعلى المدارس ومعلميها والدارسين بها وعلى الأربطة العلمية والمقيمين بها وعلى إطعام الفقراء وتنفيذ وصايا الموقفين من حج وأضحية وصدقة جارية وغيرها.

وقد وجد أحمد مدحت باشا عند زيارته للأحساء إثر إستيلاء العثمانيين عليها في عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م، ما أذهله من كثرة الأوقاف وتنوعها وكثرة عوائدها المالية المباشرة حيث قدر الأوقاف من العقارات الزراعية في الأحساء وحدها دون القطيف بحوالي ٣٠٠ بستان نخيل. وكانت هذه الأوقاف الزراعية مستثناة من ضريبة الأعشار (١٦٦٠). مما جعله يدرجها ضمن بنود تنظيم الإدارة المالية والاهتمام بها والتوجيه بتعيين مدير مختص لشؤونها يمارس مهامه وفقاً لنظام الأوقاف المطبق في الولايات العثمانية وواجبات

مديريها الصادر في ١٩ جمادى الثانية ١٢٨٠هـ/١ ديسمبر ١٨٦٣م (١٦٢)، كما شكلت لجنة خاصة قوامها أربعة أعضاء من أعيان المنطقة ووجهائها مقرها مدينة الهفوف مركز اللواء كان من مهام تلك اللجنة قيامها بمهام وصلاحيات مايعرف في الولايات العثمانية بإدارة الأوقاف مايلي (١٦٨):

- ١ التأكد من تنفيذ شروط الموقف المنصوص عليها في وثيقة الوقف.
 - ٢- العمل على إحياء الوقف والعناية به وتطويره.
- ٣- الإِشراف على المساجد والمدارس الدينية والمؤسسات الوقفية الأخرى.
- ٤- التأكد من قيام من حبس عليهم مهام الإمامة والتدريس والخطابة
 والآذان بمهامهم على خير وجه.
- ٥- تعيين الخدم والمحافظين ممن تحتاجهم بعض الوقفيات وتحديد مايصرف لهم من دخلها.

ورغم تشكيل هذه اللجنة إلا أن تدخلها في أوقاف اللواء كان نادراً خاصة في مهمات من يقوم التدريس والإمامة في المساجد والمدارس الدينية، والتي تتميز بكثرة ما وقف عليها من أملاك وعقارات زراعية، ولعل ذلك بسبب حسم إسناد المهمة إليهم وحدهم في شروط الموقف حيث نصت وثائق الوقف على حبسها على أشخاص أو أسر معينة معروفة تتوارث تلك المهمات وتحرص على التمسك بها. وإن كان التنافس على القيام بتلك الوظائف كثيراً مايحدث بسبب إغراء دخلها الكثير مما ينتج عنه أحياناً تنافساً ضمن الأسرة الموقوفة عليهم تلك العقارات أو بعد وفاة من كان يتولى أمرها وشغور وظيفة من يقوم بها.

وكان نظام الأوقاف العثماني الصادر في عام ١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠م يقسم الأوقاف عموماً إلى قسمين (١٦٩):

١- أوقاف مضبوطة وهي الأوقاف التي تديرها إدارة الأوقاف وتجبي دخلها.

٢- أوقاف غير مضبوطة وهي التي تدار من قبل من حبست عليهم من قبل الموقفين.

وقد أطلق العثمانيون أثناء وجودهم في لواء الأحساء مسمى "أوقاف الأيام الخالية" على الأوقاف التي لم يعرف من حبست عليهم ولأشروط وقفها. وكان هذا النوع بعد العناية به يدر على الخزينة مبالغ كبيرة غير أن التصرف في شيء من دخلها كان يستلزم موافقة الحكومة المركزية في الأستانة. ومن الأمثلة على ذلك مبادرة متصرفية لواء الأحساء بطلب صرف مخصصات مالية لتجديد أثاث "قلم تحريرات اللواء" والبالغة ٥٨٠ قرش من إيرادات تلك الأوقاف إذ لم يكن لديها بند يمكن الصرف منه، حيث طلبت من ولاية البصرة رفع الأمر إلى الجهات المختصة للموافقة على ذلك، وقد تمت الموافقة بعد دراسة في مجلس شورى الدولة من لجنة ضمت ٢٢ عضواً (١٧٠٠).

راودت العثمانيين فكرة الاستفادة من الكم الهائل من الأوقاف لاسيما في لواء الأحساء خاصة مزارع النخيل والصرف منها على تنمية المنطقة. ومن هذا المنطلق فقد كرس أحمد مدحت باشا بنداً كاملاً في تقريره الذي أعده أثناء تواجده في الأحساء في سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م فقد صاغ المادة السادسة من ذلك التقرير كالتالى:

نظراً لوجود بعض الوقفيات للمساجد والجوامع والمدارس في منطقة الهفوف والمبرز والقطيف، وعدم الاستفادة من تلك الأوقاف بل هي في حالة من الخراب ومعطلة، ونظراً لوجود تلك المزارع وهي مزارع نخيل تابعة للأوقاف ولايستفيد منها سوى بعض الأشخاص وهم يدعون أنهم أصحابها في الوقت الذي يشهد الناس أنها أوقاف. ولعدم وجود سجلات ووثائق شرعية لذلك، فينبعي جميع مايأتي منها من محاصيل وصرفها في وجهها الذي يكون واحدا من ثلاث حالات هي (١٧١):

١- تحديد مايكفي لإنارة الجوامع والمساجد وذلك من قبل الإمام والمؤذن
 واقتطاع ذلك من محصول التمور ووضعه في بيت المال ثم صرفه

شهرياً للإمام والمؤذن.

٢- نظراً لعدم وجود مدارس ابتدائية وأهمية وجودها في كل حي وضرورة تعيين مدرسين لتلك المدارس. فينبغي تخصيص مايعطى للمدرسين وتحديد مايبنى أو يصلح من أمور المدارس من قبل لجنة مشكلة لهذه الغاية. ومن ثم الصرف على ذلك من حاصلات الأوقاف.

٣- نظرا لوجود أرامل وأيتام وعاطلين غير قادرين على العمل، وكذلك مرضى أصحاب علل وفقراء ومساكين فينبغي إيجاد مساكن لهؤلاء في المدن والقرى. وإذا كانت الإيرادات جيدة فينبغي إنشاء مدرسة للصنائع "التدريب المهني" ويصرف على كل ذلك من حاصلات الأوقاف.

لم تتحقق تطلعات أحمد مدحت باشا تلك إذ حال دون تنفيذها عدة صعاب من أهمها صعوبة الإخلال بشروط الواقفين وعدم وجود سجل منظم للأوقاف يعرف من خلاله عدد الأملاك والعقارات الموقوفة ومواقعها ودخلها إضافة إلى عدم حماس من جاء بعد أحمد مدحت باشا لتلك الأفكار.

رغم كثرة الأوقاف في لواء الأحساء وكبر حجم دخلها وتعدد مشاكها فإن الدولة العثمانية لم تعن بتخصيص إدارة خاصة بالأوقاف أو على الأقل موظفاً مختصاً بهذا الشأن، بل تركت الأوقاف تدار من قبل المتولين غليها كما كان سائداً قبل استيلائهم على المنطقة. كما أنه رغم حرص أحمد مدحت باشا على التنظيم والإدارة واهتمامه الخاص بشأن الاستفادة من غنى أوقاف لواء الأحساء بعد تنظيمها وتطويرها لاسيما بعد زيارته الميدانية للواء وتفحصه للأوقاف به وتضمين تقاريره للباب العالي مرئيات وأفكاراً حول تنظيم الأوقاف والعناية بها. ولايعرف سبب تجاهل العثمانيين لتنظيم أوقاف لواء الأحساء وإدارتها رغم صدور نظام إدارة الأوقاف في الولايات العثمانية وواجبات مديريها في ١٩ جمادى الأولى ١٨٦٠هـ/١ ديسمبر ١٨٦٣م، والذي جاء في تسعة فصول ضمت ستا وخمسين بنداً تناولت أمور تنظيم

دوائر الأوقاف وترتيب أمورها ومهام وواجبات مديريها. فقد نص الفصل الأول من ذلك النظام على طبيعة مهام أمين صندوق الأوقاف وكيفية أدائه لعمله. بينما نص الفصل الثاني على مهام مدير الأوقاف وكيفية تسليم المدير الجديد لمهام عمله من سلفه وعن كيفية قيام المجلس المحلي للأوقاف بالنظر في تدقيق حسابات المدير السابق. ونص الفصل الثالث على كل ما يتعلق بـ "رؤية محسابات متولي الأوقاف" وكيفية النظر في حسابات المتولين على الأوقاف. واختص الفصل الرابع بكيفية تعمير الأوقاف ومبايعتها وترميمها. أما الفصل الخامس فقد تطرق لطريقة إدارة أوقاف الواقف المتوفى في حالة عدم وجود شرط وموارد للواقف. واختصت الفصول السادس والسابع والثامن بتنظيم إيجار العقارات ومددها. وجاء الفصل التاسع والأخير من ذلك النظام ليفصل كيفية احتساب مخصصات مديري دوائر والأوقاف في الولايات (١٧٢).

وكان النظام المتبع في ولاية بغداد أيام أحمد مدحت باشا يختلف عن نصوص نظام إدارة الأوقاف حيث أطلق عليه "محاسبة الأوقاف" يديره محاسب مرتبط مباشرة بنظارة الأوقاف في العاصمة الأستانة. وكان يعاون ذلك المحاسب كتبة للإيرادات والمصروفات والتحريرات وأمينا للصندوق وبضعة موظفين آخرين يكون مهمة بعضهم تحصيل أموال الدائرة (١٧٢٠). وقد قامت دائرة أوقاف بغداد منذ سنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م، بإنشاء فروع لها في ألويتها وأقضيتها كلواء الديوانية وقضائي خراسان ومندلي. ثم استقلت كربلاء في سنة ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٦م، بمديرية للأوقاف وعين مفتش لأملاك الأوقاف وأراضيها في تلك السنة في ولايات العراق الثلاث بغداد والموصل والبصرة كان مقره الإداري في بغداد (١٢٠٠). واستمر الاهتمام بنظام الأوقاف وتطويره حيث أعيد النظر في بنوده في أوائل العهد الدستوري خاصة في ترتيب تقسيم ولايات الدولة إلى مناطق تفتيشية أطلق بموجبه على ماهو

موجود في العراق باسم "تفتيش ديار العراق" وهو لايختلف كثيراً عما هو مطبق قبل ذلك إذ ظل يضم الولايات الثلاث والنص على بقاء المقر الإداري في بغداد (١٧٥). وظل الوضع حتى أواخر الثمانينيات من القرن التاسع عشر الميلادي حيث أحدثت في ولاية بغداد لجنة للأوقاف عهد برئاستها إلى قاضي الولاية أو مفتيها وضمت بعض كبار موظفي الولاية (١٧٦).

كانت مهمة إدارة الأوقاف الموجودة في ولايات العراق تنحصر في مهام الإشراف على المساجد والمدارس الدينية والمؤسسات الوقفية الأخرى وتعيين الأئمة والمدرسين والخطباء والمؤذنين والقيمين والمتولين، وذلك وفقا لنظام "توجيه الجهات" الصادر في ٨ ذي القعدة ١٨٦٦هـ/ ٩ فبراير ١٨٧٠م، والذي صيغ في خمس عشرة مادة تناولت وظائف موظفي الأوقاف وكيفية انتقال تلك الوظائف إلى أبناء شاغليها المتوفين، كما فصلت في كيفية تولي مهام التدريس والخطابة والإمامة بالأوقاف. وظل ذلك النظام معمولاً به حتى صدور نظام جديد أطلق عليه "نظام توجيه الجهات "في ٢ رمضان صدور نظام جديد أطلق عليه "نظام توجيه الجهات "في ٢ رمضان من لواء الأحساء (١٧٧٠).

رغم ذلك الزخم من الاهتمام بالأوقاف وكثرة صدور النظم والتعليمات الخاصة بتنظيم أمور الأوقاف والإشراف عليها إلا أنها لم تمتد إلى التطبيق الفعلي إلى لواء الأحساء شأنها شأن تطبيق النظم العدلية التي استثني لواء الأحساء منها نظراً لنفور الأهالي منها ومقاومتهم لها (١٧٨). فترك للمحاكم الشرعية والعلماء والمشائخ المحلين إكمال عمليات إقامة النظار والمتولين ونصب الأئمة والمحدثين والمدرسين والمؤذنين وخدم المساجد والمدارس وحل المشاكل التي قد تنشب حول الأوقاف ضمن الأسر الموقوف عليها عقارات الأوقاف وأملاكها ومناقلة الأوقاف بأملاك أخرى لما فيه صالح الوقف دون إشراف إداري رسمى أو إيجاد سجلات وموظفين لها.

فاقت الأحساء معظم أنحاء الجزيرة العربية في كثرة أوقافها التي كانت في معظمها عقارات زراعية منتجة، وفي تعدد ما أوقف منها على وقف بعينه، يضاف إلى ذلك كبر حجم إيراد تلك الأوقاف وتعاظمه أن أحسن إدارتها وتم الاعتناء بعمارتها وتطويرها. ويلفت نظر الدارس لأوقاف الأحساء في فترتي الحكم العثماني للمنطقة تميزاً بارزاً بينهما، إذ تميزت الفترة الأولى (٩٥٧ - ١٠٨٠ هـ) بكثرة ما أوقفه المسؤولون العثمانيون في الأحساء من أوقاف متعددة معظمها عقارات زراعية تميزت بكثرتها وكبر مساحاتها وعظم دخلها، بينما لم يقم أحد من المسؤولين العثمانيين في الفترة الثانية (١٢٨٨ هـ/ ١٣٣١هـ)، بوقف أية أوقاف معروفة في الأحساء. ولعل مايبرر ذلك اختلاف طريقة إسناد أمر إدارة المنطقة وطبيعة النظام المالي، ففي الفترة الأولى كان حكم الأحساء في معظم الفترة يسند إلى ولاة مقابل دفعهم لمبالغ مالية سنوية للخزينة السلطانية في الأستانة، ومن الأمثلة على ذلك ماينسب إلى محمد على باشا الذي أسند اليه حكم ايالة الأحساء خلال الفترة (١٠١٨ – ١٠٤٤) من قيامه بدفع مبلغ مالي سنوي مقابل استمراره في الحكم، ولعل طول الفترة التي قضاها في حكم المنطقة يعزز هذا الرأي خاصة إِدا عرف أن إِعفاءه من الحكم تم بناء على غدر أبنه محمد به، إذ ذكر أنه زور خطاب باسم والده اثناء زيارته الأستانة في عام ١٠٤٤هـ/ ١٧٣٤م، زعم فيه التماس والده إعفاءه من منصبه لكبر سنه ورغبته في تولي أبنه محمد مكانه. وكان محمد على باشا من أكثر من أوقف أوقاف عديدة منتجة في الأحساء بقية شاهدة على ورعه وتقاه وصلاحه بعد ان غادرها بعد تلك الحادثة ليقيم بجوار المسجد النبوي الشريف في المدينة المنورة وحتى وفاته في عام ١٥٥١هـ/١٦٤٠م(١٧٩). ويضاف إلى ظاهرة تميز الفترة العثمانية الأولى بكثرة أوقاف المسؤولين العثمانيين في الأحساء إلى تطبيق نظام المنح الزراعية العثمانية خاصة ما كان معروف منها باسم زعامة وتيمار، واقطاعها للمسؤولين والجنو د ورؤسائهم، حيث اعتمدت على ذلك النظام الإقطاعي كمصدر رئيسي للصرف عليهم وتوفير دخل ثابت لهم. وبما أن معظم تلك المنح الاقطاعية عبارة عن عقارات زراعية فقد قام من أشتهر بالورع والصلاح من المنوحين بوقفها بعد نقلهم أو مغادرتهم المنطقة أو حتى أثناء إقامتهم في المنطقة رغبة منهم الثواب، وكان معظم إيقافهم لتلك الأوقاف يتم وقفه على مساجد أو مدارس أنشأوها في الأحساء وحرصوا على أن تقوم تلك الأوقاف بالصرف عليها وضمان استمرارها وعملها.

عرض تاريخي لقضية وقف مسجد سيف بن حسين الجبري:

كانت كثرة أوقاف الأحساء ووفرة دخلها تشكل ظاهرة بارزة في تاريخ المنطقة وسمة مؤثرة في طبيعة العلاقات بين أفراد الأسرة المتولية لنظارة الأوقاف وفي تطلع آخرين للاستيلاء عليها. كل هذا أفرز ظاهرة إخفاء بعض الأملاك الموقوفة أو عدم إشراك بعض أفراد الأسرة في غلتها أو الإخلال بواجبات عمارتها وحصر الاهتمام في الاستحواذ على غلتها ودخلها المادي. ومن أبرز الأمثلة على ذلك ماحاق بوقف مسجد سيف بن حسين بن أحمد الجبري المعروف اختصارا بمسجد الجبري الواقع في حي المطاوعة بحي الكوت في مدينة الهفوف الذي أوقفه في سنة ١٠٩هـ/ ٩٥ ٢٥م، وحبس إمامته ونظارته على الشيخ نصر الله الجعفري الطيار وذريته (١٨٠٠). ويذكر الأستاذ محمد سعيد الملا:

أن نصر الله بن أحمد الجعفري قدم إلى الأحساء من المدينة المنورة في عام ١ ٩٠٠ هـ مع الشيخ علي بن محمد بن أحمد جد أسرة آل عبدالقادر في سنة واحدة ، وكان قدومها بطلب من أمير الأحساء في زمنه [أجود بن

زامل الجبري] وبمشورة من السمهودي صاحب كتاب "أخبار وفاء الوفاء في أخبار المصطفى" حيث كان السمهودي صديقا للأمير أجود وهو الذي كان يفرق صدقاته ومبراته في الحرمين الشريفين (١٨١).

أوقف سيف الجبري على المسجد المذكور كثيراً من الأوقاف الزراعية المنتجة (أنظر قائمة أوقافه)، مما جعل المنافسة على تولي نظارته وإدارة العقارات الموقفة عليه مشكلة مزمنة تهدأ حيناً وتنبعث حيناً آخر. فوفق وثيقة شرعية بخط الشيخ علي بن أحمد النجار الذي تولى قضاء الأحساء خلال الفترة (١١٠٦ – ١١٥٧ه) جاء أن الجعافرة وحنيان بن صالح الجبري قد حضروا لدى الشيخ سعدون آل عرعر المولى على الأحساء، فاقر حينان الجبري بمحضر من العلماء بأنه لاحق له في مسجد الجبري ولا في أمامته وخطابته ولا في شيء من وظائفه وليس له دعوى على الجعافرة. لكن الأمر بعد وقت قصير من سابقتها ومؤرخة في ١٠ شعبان ١٩١هه وعليها إمضاء الشيخ سعدون آل عرعر، بأن الموضوع قد أثير من جديد وتم التوصل إلى ترضية بين الطرفين، إذ نصت تلك الوثيقة على مايلى:

وقع الاتفاق والتراضي بعد التداعي فيما أوقفه الرجل المبرور سيف بن حسين وبين حنيان بن صالح الجبري وبين الأكرمين عبداللطيف ومحمد أبني حسن الجعفري وعبدالله بن عبداللطيف بوكالته عن أبيه وذلك بمحضر صاحب السعادة لازالت دولته وعزه في كل يوم في زيادة... فبعد أن طال الشقاق وقع الصلح والاتفاق فاصطلحوا على أن لحنيان المذكور الشطيبات والعويرض وما يتبعها ولعبدالله ومن عطف عليه السبيخات وما يتبعها من ذلك النخل والفسيل والشجر... وعلى أن نظارة مسجد المرحوم سيف الجبري لحنيان لا لأحد غيره فيها دخل وله ما للناظر وعليه ماعليه (١٨٢).

ا تأبعت فرجه بخريره فرده المرقب مناها و فراشها مرجهد مسيدي بره حسابه الجبري إلها مع الكاتح الده المعلم المعلم و المعلم و الدين في المرقب المرقبة عمد السلم و العقارات المرقبة القارسيد بره حسيدة الجبري والإجهاب المرقبة القارب القصادة و المعلم و ال

امعا دانيخ معدون

وجد توره الذفة وتع الاتناق والتزامي لعدالتداعي فيما ونغداد حول عبروم سيغب صب مر العزادين المعلوم بين مريد كما عا أن موقه الطرفاد في وبي حيثاً بنصل الجيرى وبي الأرب عبدالعط ومحدابنا اين حس اعمزي وعدام ن عالملة موكالته عي ابيه و ولا يجفر صاحب السادة أو زالت د ولته وعرف في كلام في دنا ده فبعدان طالانشقاق وفع الصلح والاتغاق فاصطلحو يحان كمنيان المذكور الشطيبات والمعمارين ومايتعها ونسبامه ومه عطفظلم أكسبن ب وط عِبْعَهُ وهُ لِكُمُ النَّخِلُ والنسِيقُ والنَّجِرُ والمَا وَجِلْ، ومرماً و والطَّابِقُ وكم لا حدثها واخزفها اوخادج عنا وعاان تغادة مسطلوعه بمغالجتي لحنيان لالاحدوره فيا دخوول ماللناظر وعلى ماعلم جراعا ذاسك من الطوع والرمني والدخت رم جاكواه ولا الى و و لا اجار وعلى عارة المسجد وميضانة افاخب تدخدمن طيعاد قاف فيع كاهى مغررسرى وجرى كافك دميم عاسرت شهرمقيان احدسهورسية احدي وتسعين مبدالما نتم والالمن ستهدد المار والمال وسعدور سعدور المان مبرا لما يم والالمن ستهدد المراني عموار المراطان نعابه المرابات المراب ابرحلي حلف

همسند المواله الروانقنشرة كمت مركوب المدانة الرك الماسك بعد المالية المرك الماسك بمدانة المرك الماسك بمدانة المرك المالية المدانية المدانية والمسلسلين يمده والمدانية المسلسلين يمده والمدانية المدانية المدانية

رورم انجمه پیختی

المسبب الداع لمقرما هومذالودهوان اجزاب العاليات المهالمان والمعالي الشيخ عن المهوم مشيخ عواد الديكا الاحساء والااتاريخ الرضارة والمستاء المستاء المراجعة والمستاء المستاء الم حين دعواه على بمعافرة بأن نظارة منهي سين بين خيستين الجبري - الخابي بما بنة العساء الحريز داخل قلعة الكوت بخطر المطاوعه لورقة حسيان الجبري من والفرن من المعافرة بالنظارة منهج مسين بين المبرك - الخابي بما بنة العساء الحريز داخل قلعة الكوت بخطر المطاوعه لورقة حسيان الجبري ومنظر في يُسكات اولاد المثلغ مصريد المعفركي الطبار فن كان في مسكات قيام هي لدمن تولي شيء من وظامِل مسهد الجهوي المذكور نصب وقرع في ومنظر في يُسكات اولاد المثلغ مصريد المعفركي الطبار فن كان في مسكات قيام هي لدمن تولي شيء من وظامِل مسهد الجهوي المذكور نصب وقرع في فنظر في تورك بمهادا فوجد فيها سُوكا الشيء عنسور مُطلق وَسُوالا للشيخ عبدالهو بريضي منهو به السؤلين ما قرار العلما في شخص وقف عمالاً عَلَوْ شروع بريودها و منها في من عرب من منها و منها و منها و منها الله المنهاج و منهو به السؤلين ما قرار العلما في شخص و قد عالم ريوجمَلُ نظره لذكالشُّوْحَدِيُ ثَاتَ النَّاظُولَيُكُلُولَ فُرْتِ وَلاَطْلَيْحَ عِبدالجورِيْفِيم ، يعْدُولِه السؤّلين ما فول العلما في يمين وقد عَمَالُ عَلَى مَا ريوجمَلُ نظره لذكالشُّوْحَدُورُ مُن اللَّهُ كُلُولُ فُرْتِ وَلاَنظرَه بِعِنْهِ وَاجِنا بِابارَ رَجِيعِ لوجهُ الموقِّفَ وَوَرُقَعُ لِللَّهِ عَلَيْهِ الْمُنْعِلِينَ عَلَيْهِ الْمُنْعِلِينَ عَلَيْهِ الْمُنْعَلِّينَ الْمُنْعِلِينَ عَلَيْكُمْ الْمُنْعِلِينَ مُدُولُةُ إِنْ لِمَنْاتَ الْمُنْعِلِينَ الْمُنْكِلُولُ فُرْتِي لِمُنْظِينَ الْمُنْعِلِينَ فَلْمِنْ الْمُنْعِي البهكة ويقة الالمنات حنبان الجبري سيكان ونف المسجد المذكور وشبيها الزميد عامات حنيان الجبري ونعت ايدي بنا بحص المنافق المسبق المذكور لكوزاسم تولاء لكبغيرسكوغ شريح يوامح فلاج استنصرانهات حنيا واللاكور ببعض عازان يحتسب فللما وعدوانا وامربه ومجالي اويجيلى بين بنات حنيان وبَعِنْما نولاه ابْرُحْمِن وقط المسجد فلاعرف النظر عَبدا المطيد المشاواليه صدقة وعظيد كمنة لبنات حنيان الووق التي يجعدن عندج مزقبله حتيانة المبيرة والمفادع كادفعالاعظم الضريء باختهما كاصرتيط المفسدين المصلح فلااذ الاحدد وكذالظااء غزولابت على البار وفع عنده من قبله حيّا نذلا بي عَن المنهم كادفعالا علم الضربين با حقهما فاصديع المصدي المصدي المصدي على الرياضية و عنده من قبله حيّا الذي يتن المنهم كادفعالا علم الفرايين بوظائمة وكام في وقايق الدعيان أي بي عيز ناص الكيري من قبل وعواه في المسيد شياوم الدي عين بنامة عن ولك ووكلا اصل المسيد العالمين بوظائمة وكام في وقايق الدعيان الماري عين باي هادم الدي ا المذكود مايوثقهم وبهجو تعراه وجهة اوتظ في تسكات اولاد الليني نفر إصرابهم في الطيار في نفذواي هادم المرع المشاواليا منها فتما وتوقيع البعض السلاطين وامضاء تتاضي وقد وقعم وامضاء لبعض الباشات وهيم وقد وكراب التساك المستد اناالموقف بيغبر هسين الحبري إجرا احرتع كالمقصدا شرط في تغنان لابينولا امام وميدي المدكود وعطابة ونظارته وساح وظالمنه الااكلة الصراب المجعنة ي العدمن فريعت ومنع ان يكون لاحد عليهم تسليط من وكان الامرو الغضاة لابعر الولانصب و اعن من معرض للبين من ذلك اولرنع ايديم عن سي من وظائف ونا ريخ من نعوماً تين واربع واربعان عاما ووُعِد في عسكايضا من والمناعلين على الما المقاضي بالاحساء الحديد وعليد خمّر ويوقيع وكان وَجلاستهو إماله ملاح والدمايندو العفة عالانج وزلدالاندام عليا والموقف يشرط و وقد ان لايتولا أما منا المجدا لمذكور و خطابة و نظارة وسائو وظا تعذ الا الله نصرات المحمدي ا واعدمن ورسة كا وكرامنا وشرطنب كافي التمسك الاول ووجد في تمسك الك ان هنيان إلجبوى هضرمع اصل الاستفعاف في بجبري لدى المنيخ معدول ناءالمح يرتم وخصر من علما ود لك لوقت واقرعلى فسي بعد تقدم الدعول والمنازع وسلفا الحناصم سليهم في ذلك بانه لاحق له في المسيى الجبري ولا في الما حد والفي نظارت ولا في خطامت والفي يُنجي من وظائف و الدوّ عوى على المحمد في ذلك بانه لاحق له في المراحة عدون ونبهتها دة البلخاص النصب الغادروجع مزاك وبعض المنتاج يقوع عبم كالمنازعد في المسجد المدكور وكان الصنامته ولا عن وكتهمآد ومدعندتجعافيء آهُ إِلاحِسَانِ السِجِد الدَكُودِ مَوقُوف عَلِ لَحِعًا فَيْ وَنظارِةٍ وَسَارُو ظَائَفَ لِهِمِ فَلِمَا اسْتَكَالَ لَنظل كَيْحَ منفسرين مخالع والوالي وقال التاريخ الان خادم المرع المربي الما أاليد عن من تمسكات اعماق واعبادا اجاب بأن الجهادا وغيرهم اليهض لم معًا رضد والمتدم لم هي على مجاف في المبعد ورالا في على المناف والمبداد اجاب الوغيرهم اليهض لم معًا رضد والمتدم لم هي على مجاف في المبعد المتداد المتدر ا من وظائفة وَان عُسكات بجعافع معهدة بيستنفيذ ها والعل عُبضمونها شرعاً ولا بنا دعهم في وظائف المسهد المذكور الاظافراوفا و يلايعيل لاهدان يتعرض لهم في شيئ من ومك أوبعين افي على عليهم هد سيما وقد قاك الوقف في عقم اجرة الله تعط في غيرا وبدل فعليه الفيرة الدري مطالع فذكنص المشادع صدلا تدعليه وام وجرى تاهدمذكو دعل المنها لمركوك معض اللي والمادم اللي معدون والمن المعدون والمن المعين المعدون المعدون والمن المعدون والمناع والمن المناه في علامة المنافي عبد السيد المنافية المنا سعاده وصداع بن عيبن من المهائن و فغوان بن عيائي الفيدوي برناص العلى و خداع المناخي و غرض المعاصر بوالغ السيفية بيا عديد المرسلين وعبيب زبة العلين على أرومية جبين الحالين الدين والحديد العاوا والطاحراء المناعة المرا اللهديمادكوي*ك أ*الفِقهـ الأسروجيهي فيماكا كعف وجويه والجرابينا بمعن هام فادا محدننا مراجبي



بيان بأوقاف مسجد سيف بن حسين الجبري:

- ١ الجفينات مزارع الأرز بطرف الخدود.
 - ٢ الحرة مزرع الأرز بطرف الخدود.
- ٣- الرويشيدي مزرع الأرز بطرف الخدود وتابعه العميرات.
 - ٤- عارض الرويشيدي وغرافة العميرة وعارضها.
- ٥- المشخص والشطيب بطرف الخدود وغرافة الدفن والشرب التابع مزرع الأرز بطرف الخدود.
 - ٦- العقار مزرع الأرز بطرف الخدود.
 - ٧- المهذبي والدفن مزرع الأرز بطرف الخدود.
- ٨- بستان البزيلية بطرف سوده (وكانت وقفا لحسن بن عثمان بن سعدون أوقفها
 على المسجد عام ١٠٩٥هـ).
 - ٩ البستان المسمى السكرة بطرف القارة.
 - ١٠ الغراريف المشتملات على نخيل وأشجار.
 - ١١ أم سيف مزرع الأرز وعارضه بطرف الخدود.
 - ١٢- النصف الشائع من الغرافة المسماة صلى على النبي الواقعة بطرف السيفة.
 - ١٣ الخفيس بالسيفة طرف البحرية.
 - ١٤ الوحيشية بطرف الخدود.
 - ٥١ قلادة وشربها مزرع الأرز بطرف الحقل.
 - ١٦- الغرافة المسماة الظويغنية بطرف الخدود.
 - ١٧- المعامرة بطرف سودة.
 - ١٨ الدنانير بطرف الرقيات.
 - ١٩ السبختان الفوقية والتحتية بطرف الرقيات مع تابعها العقار المسمى بالعمارة.
 - ٠٠- حرة الجبري بطرف الخدود.
 - ٢١ الطريف مزرع الأرز بطرف الحقل.
- ٢٢ الغراريف المسميات الشطيبات والمشخص والصبخة الفوقية والصبخة التحتية،
 وأم الشبيبي وأشراب المشخص مزرع الأرز الكائن موقعها جميعا بطرف الخدود.
 - ٢٣ الدارين مع موضع منجي بئر المسجد والغسالات الشهيرة بالبستان.

وقد وقع مع الشيخ سعدون آل عرعر على تلك الوثيقة الشرعية كل من الشيخ عيسى بن عبدالرحمن بن مطلق والشيخ عبدالعزيز بن مبارك بن غنام والشيخ أحمد بن عبدالله بن عبدالقادر والشيخ عمر البداري وسلطان بن عبدالله بن ملحم وكتبها عبدالرحمن بن خليفة بن نعيم.

وقد تلا تلك الوثيقة الشرعية وثيقة أخرى مؤرخة في ١٠ جمادي الثانية ١٩٢هـ/١٧٧٨م، عليها توقيع قاضي الأحساء آنذاك الشيخ حسين بن محمد العدساني نصت على نصبه عبدالله بن عبداللطيف الجعفري ناظراً ومتوليا على نصف ما أوقفه سيف بن حسين الجبري ولم تشر الوثيقة إلى مصير النصف المتبقى ولا من عهد إليه بتوليه ولا أسباب تحرير تلك الوثيقة (١٨٣). ويفيد تتبع المنافسة على أوقاف مسجد الجبري في إبراز معلومات تاريخية مهمة عن تاريخ الأحساء عامة والصراع على الأوقاف بشكل خاص. فقد حفل سجل أوقاف المسجد المذكور بمعلومات مهمة ألقت الضوء على فترات مهمة ومجهولة من تاريخ الأحساء من حيث أسماء المتولين عليها والقضاة والأعيان مما دونت أسماؤهم بوصفهم شهودا على وثائقه، خاصة وأن النزاع على أوقافة لم يهدأ طيلة الفترة موضوع الدراسة إِذ لم تكن التسوية التي أقرت بينه حنيان الجبري والجعافرة، وظن أنها سترضى الطرفين، إلا أنها كانت فيما يبدو مفروضة وغير مقنعة بما فيه الكفاية حيث أملتها ظروف منها تدخل سعدون آل عرعر ولذا مالبثت المنافسة أن انبعثت في زمن محمد بن عرعر والى الأحساء حينما تقدم آل حنيان الجبري بوثائق قدمها محمد بن ناصر الجبري تؤيد حقهم في ولاية أوقاف المسجد المذكور، بينما أبرز الجعافرة وثائق أخرى تؤكد أحقيتهم في ذلك. مما جعل والي الأحساء محمد بن عرعر يطلب من الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن بن نعيم الذي تولى القضاء في الأحساء خلال الفترة (١٢١٠هـ ١٢٥٥هـ) النظر في الأمر. فوجد الشيخ عبداللطيف النعيم في أوراق الجعافرة سؤالاً

أعرب يحم إذ إيناكا تب الاحرف الذي مود فاي ومعانعتان لأيلعن ورت اكعان الدكوري معدم الجري فلأحيارهم فاحدلهكون معلولك ويجيج عماك ابنعيدالدن مداخطسا يحفزى وعدوعاللطين أعرظا تعذمتروط بنص لموقعن عاهسين المذكوب فيعة الوقد إنها يتوالحها اكتابي نصرابه المعفري الطياو المنتسب يمي ورمية وانزلايكر لاجدمه ولاة الامور ولاغيرهم الا المنابع نصاب المعفرى المنسب الهمن وكرا واحدمي وربه كالشرط ولاف علم وسائراد فاف ولعن من معرض لهم اوسا رعه في من المن المن الله

موجهاً لكل من الشيخين عيسى بن مطلق وعبدالرحمن بن نعيم مضمونه "ما قول العلماء في شخص وقف عقارا على شخص وجعل نظارته لهذا الشخص ومات الناظر المذكور فمن يتولى نظارته "فاجابا بأنه يرجع لورثة الموقف (١٨٤). وكان الشيخ عبداللطيف النعيم قد كتب ورقة لبنات حنيان الجبري أجاز لهن شيئاً من وقف المسجد المذكور. وكان سبب ذلك ما أوضحه الشيخ بقوله:

إنه بعد ما مات حنيان الجبري رفعت أيدي بناته عن نظارة المسجد المذكور لكون أبيهم قد تولاه بغير مسوغ شرعي وأمره ظاهر مما جعل بناته يستنصرن ببعض عمال ابن حسين ظلما وعدوانا الذي أمر بهدم المسجد إن لم يخل بين بنات حنيان وبين ما تولاه أبوهن من وقف المسجد.

فلما عرف الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن بن نعيم بذلك كتب ورقة لبنات حنيان هي التي وجدت عندهن من قبله وكان دافعه إلى كتابتها صيانة المسجد من الهدم ودفعاً لأعظم الضررين بأخفهما. ولما أزل الله ابن حسين عن ولايته البلاد سارع القاضي المذكور برفع أيدي بنات حنيان عن ذلك وولى أهل المسجد القائمين بوظائفه ولم ير في وثائق آل حنيان الجبري صحة كما في وثائق أولاد نصر الله الجعفري الطيار وأيده في ذلك محمد بن عرعر والي الأحساء آنذاك (١٨٠٠). وقد جاء ضمن شهود تلك الوثيقة كل من سعدون بن الشيخ محمد بن عرعر وابني أخيه مشرف بن دويحس آل عرعر ودجين بن براك آل عرعر والشيخ أحمد بن عمر الملا والشيخ عبدالله بن أحمد آل عبدالقادر والسيد حسن بن السيد حسين وزير الشيخ محمد آل عرعر وكليب البجادي وصالح بن محيش من المهاشير وغفوان بن عياش عرعر وكليب البجادي وصالح بن محيش من المهاشير وغفوان بن عياش العتيبي ومحمد بن ناصر الملحم. ولم تنه تلك الوثيقة المنافسة حول نظارة الأوقاف إذ أبانت وثائق حررت في عهد كل من خالد بن سعدو وتركي بن

عبدالله وفيصل بن تركي استمرار النزاع حول ذلك. ففي عهد خالد بن سعود (١٢٥٢ – ١٢٥٧هـ) أقر خالد بن سعود ماكتبه قاضي الأحساء الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن بن نعيم وختمه بختمه مقرا بذلك الجعافرة على نظارة الوقف (١٨٦). وفي زمن الإمام تركي بن عبدالله كتب إلى قاضي الأحساء آنذاك الشيخ عبداللطيف بن مبارك حول أوقاف المسجد فأجابه الشيخ بمابلى:

بسم الله الرحمن الرحيم من عبداللطيف بن مبارك إلى جناب الأمير تركي سلمه الله سلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وغير ذلك عبدالله الجعفري طلب منا تعريفكم بما جرى بينه وبين وكيل بنات الجعفري فنخبركم أنه ما ثبت لهم وجه شرعي وأنت سالم والسلام (١٨٧).

وقد ذيل الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ تلك الوثيقة بما نصه "ما قاله الشيخ عبداللطيف بن مبارك بأن النساء ليس لهن في وقف المسجد حق هذا هو الصواب"(١٨٨). وكتب الإمام تركى بن عبدالله على ظهر تلك الوثيقة "بسم الله من تركي إلى من يراه السلام وبعد العمل على ماذكره الشيخ بطن هذه الورقة والسلام "(١٨٩). وفي عهد الإمام فيصل بن تركي جاء في وثيقة شرعية مؤرخة في ١٩ شعبان ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، كتبها الشيخ عبداللطيف بن مبارك وكان مضمونها أن مسجد الجبري محبس على نصر الله الجعفري الطيار ومن تناسل منه (١٩٠). وقد أيد الإمام فيصل بن تركي ذلك بالنص التالي "يعلم الناظر إليه أن حنا [أننا] نظرنا في خط الشيخ عبداللطيف المذكور باطنه والعمل عليه ماله معارض"(١٩١). وفي عام ١٨٢ هـ/ ١٨٦٥م، قام الشيخ عبدالله بن أحمد الوهيبي الذي عين قاضياً في زمن الإمام فيصل بن تركي بالإمامة في المسجد المذكور وتولى نظارة أوقافه فاحتج الجعافرة على ذلك وكتبوا إلى الإمام عبدالله بن فيصل الذي تولى الحكم بعد والده فجاء رده في ٧ شوال ٢٨٢ هـ كالتالي: من عبدالله بن فيصل إلى الجعافرة من قبل موقف مسجد الجبري.. سألنا الشيخ عبدالرحمن [آل الشيخ] عنه وذكر أن الأحق به إمام المسجد المتقيد به ولايجوز صرفه لغيره بلا وجه شرعي وصرفناه على إمام المسجد فأنتم لا تعارضوه إن شاء الله فيه ونعونكم من بيت المال (١٩٢).

ويبدو أن الجعافرة لم يقنعوا بذلك فعاودوا الاتصال بالإمام عبدالله بن فيصل والشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ مظهرين رغبتهم في إعادة النظر في تولى الشيخ عبدالرحمن الوهيبي إماما راتباً وناظرا لأوقاف مسجد الجبري، فاستقر رأي الإمام عبدالله والشيخ عبدالرحمن على استنابة لجنة مكونة من محمد بن عبدالله بن مانع ومحمد بن حمد بن مزروع وعبدالعزيز بن حسن بن مزروع ليسألوا عن نظارة مساجد البلد وماجري به العرف وما كان الناظر يدفع إلى الجعافرة على قدر ما ذكروه فأفادت تلك اللجنة في ١ رجب ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، أنها سألت فلم تجد ما تعتمد عليه إلا أشياء جزوية فطلبت من عبدالرحمن بن عبدالله الوهيبي أن يرفع النظر عن ربع الوقف ويصرفه للجعافرة حسما للمواد وصيانة عن القيل والقال فوافق على تخصيص العقارين المعروفين بأم سيف مزرع الأرز الكائن بطرف الرفعة والبزيلية واتباعها الكائن بطرف بني معن. وابقاء ما بقى من أوقاف المسجد تحت نظارته. ووافق الإمام عبدالله بن فيصل على تلك التسوية ومهرها بختمه في ۲۸ رجب ۱۲۸۳هـ/۱۸۶۱م^(۱۹۳).

وظل وضع النظارة على أوقاف المسجد المذكور على ذلك الوضع حتى استيلاء العثمانيين على المنطقة في عام ١٢٨٨ه هـ/ ١٨٧١م، فسارع الجعافرة بإثارة قضية أوقاف المسجد وعرضها على القضاء العثماني في محكمة الهفوف التي نظرها قاضيها عبدالرزاق بن عبدالرحمن أفندي في ١ ربيع الثاني ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م، عندما تقدم إليه محمد بن عبداللطبف الجعفري وعبدالرحمن بن عبدالله الجعفري يطلبان إعادة نظارة الأوقاف إليهما بحكم

لعرباء كرمشها دة معزم عد



يتدالوع الرع الدنسدوه الذريعم بدمن ولات السلين وقضاته الذاكان سجدسيغ الجبري فياس المرت قدانتصب فهدالي عبدالرعرب عبداته الوهيم الملك للبابنصب فهدالي عبدالرعرب عبدالرعرب ثرين بده وتروا بندالامام عبدالله البه الله وصرف عليه أوقا فد والقيام بمعتبنا لمبدر وما شعاب الدَّعواللِعافران لمنظاره وأَنْم يستحقُّون من الرَّبع بموجب لغَظام ١٠٠٠ ... معلى عافر فعاامرهم الكامام حبلاتك والشيخ عبدالرح بنحسن حفظها الله فالتفق لري الأما والتين ان ليستنيبوا حمّة ب عبدالله بن ما فع وعمّه ب حديد مزوج وعبدالغرزج سن بن مزوج يستلون عن نظارات مساجرا للدوماجرا بدا لوف وَما كانظار بدفع المانيا فرق - الله علفهما شبهوابه فستلعا فلهجبوا ما يعقدعليه الآاشياء جزؤته فتطبع لمن عبدالحس الوهيبران برنع النظاعي بعالوقغ وبحرف الجعاذم حسماالمواد وصيانة عن القياوالقالفهال الخالط وعينوه فجالعة ارب المع وفين المسيف مزدع الأرزاكما عن بطرن الرمرد المسالة البزيلية وائباعها اكما يتن بطرف بني سن وما بقين اقطاف للجدن وللأمام المذكور ليتنيرمان وعليه المتيآاكس فا والمؤذن والزعا والدّله دما يتعلّق بذلك سو البنياللات عن خواب يقع فهو بين الجيع كل بحسبه ترحنيوا الجعافره بذلاح وهذا لأتَّفاق مَا سِيخ لَمَا جَبِلَهُ وَوَ لأجده على لأخراعتراض ولادعوا فبذلاع وتع الأشهاد بحضهاعتر من الم بنينا محسدوهل اله وصعبروهم جرى ذالع وحرر الافارون عايد سرورالأطحدالعزير

الصال و من مين عداوم الوهيم ولحب روينهادة المذكوري تام فالمليه الأمام عبدالرب

أنهما من نسل نصر الله الطيار الموقف عليه المسجد بداية. وقد طلب القاضي حضور الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله الوهيبي لسماع أطراف القضية وكان حجة الشيخ الوهيبي أنه وأباه كانا يصليان في المسجد الأوقات الخمسة والجمعة والجماعة ويأخذان مقابل ذلك النصف من أوقاف المسجد من الجعافرة ثم تطور الأمر إلى أخذ كامل الأوقاف في عهد الإمام فيصل بن تركى وأضاف قائلاً:

ولكون الشائع المتواتر أن تولية المسجد لهم [للجعافرة] والوقف محبس عليهم صالحتهم بالربع الذي هو في أيديهم وكتبت لهم أوراقا مشعرة بالصلح. ونحن بقيامنا بالإمامة والخطابة في المسجد أحق منهم بالمسجد (١٩٤).

وقد استعرض القاضي الأوراق التي قدمها الجعافرة لاسيما الوثائق الموقعة من القضاة السابقين كالشيخ عبداللطيف بن مبارك والشيخ عبداللطيف بن نعيم وأصدر حكمة بتولية الجعافرة على نظارة أوقاف مسجد الجبري (١٩٥٠).

لم تكن المنافسة دائماً على نظار أوقاف مسجد الجبري من خارج نطاق أسرة الجعافرة بل تحدث بين حين وآخر داخل الأسرة ذاتها. ففي وثيقة عليها ختم قاضي الأحساء في سنة ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م، الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن بن نعيم إشارة إلى خلاف انتهى بالتقارب بين محمد بن عبدالله بن قاسم الجعفري وعبدالله، وعبداللطيف ابني عبدالرحمن بن عبدالله الجعفري وعبدالله بن عثمان الخطيب الجعفري واحمد بن الشيخ عبدالله بن أحمد الجعفري في إمامه مسجد سيف بن حسين الجبري ونظارته وخطابته وسائر وظائفه، وقد توصل الجميع برعاية الشيخ المذكور إلى صلح بينهم في يوم الأربعاء ١٤٤ ذي القعدة ١٢٤٥هـ(١٩٦).

كما أن عودة النظارة إليهم في سنة ١٢٩٠هـ لم تحل دون خلاف داخل أسرة الجعافرة حول نظارة أوقاف المسجد. فقد رفعت إلى محكمة بداية

الهفوف في سنة ٢٩١هـ/١٨٧٤م، في زمن قاضيها يعقوب بن إحسان بن مصطفى قضية خلاف بينهم. وقد نجح القاضي المذكور في إحتواء ذلك الخلاف حين توصل إلى تسوية بين المختلفين من الجعافرة (١٩٧٠). لكن تلك التسوية الودية لم تصمد طويلاً إلا بعد إعداد ترتيب تسوية جديدة في شهر صفر ٢٩٢هـ حين وقع صلح وتراض وتقار بين كل من محمد بن عبداللطيف الجعفري أصيلاً عن نفسه وعبدالرحمن بن عبدالله الجعفري عن نفسه وبوكالته عن أخوية محمد وأحمد وعبدالله بن عبدالله الخطيب عن نفسه بوكالته عن ابني أخيه فهد وأحمد ابني عثمان بن عبدالله الخطيب الجعفري حول وظائف نظارة وإمامة جامع سيف بن حسين الجبري (١٩٠٠). ولقد لحق بالمسجد خراب مما قاد إلى تعطل الصلاة في سنة وذلك في سمة وذلك في ٣ محرم ٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م، وذلك بهدف صرف للمدة ٩٩ سنة وذلك في ٣ محرم ٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م، وذلك بهدف صرف

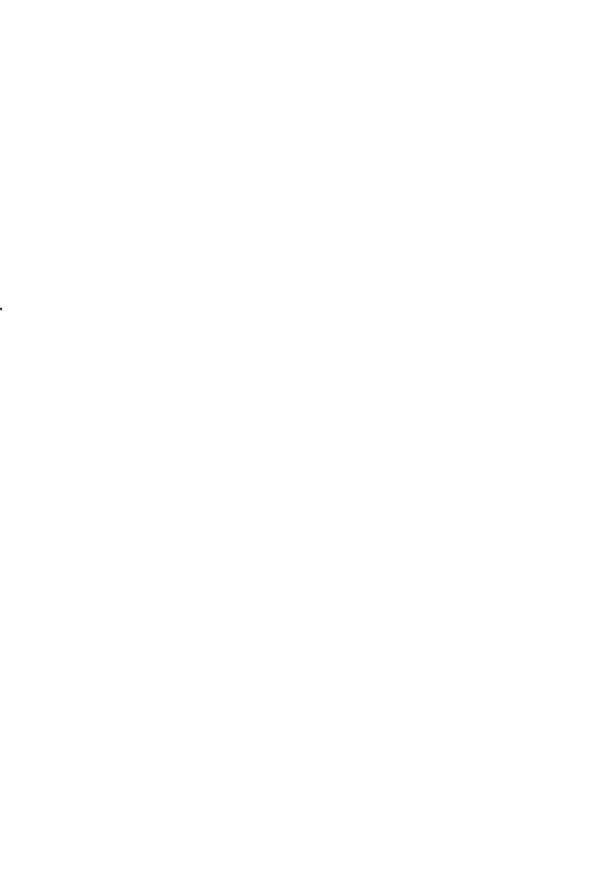
ونختم هذا السرد التاريخي للتنافس حول أوقاف مسجد الجبري وذلك كمثال لبقية الأوقاف في المنطقة بذكر آخر الوثائق التي اتيح الاطلاع عليها، والتي رغم كونها خارج إطار الفترة التاريخية موضوع الدراسة إلا أنها تفيد بأن ذلك التنافس ظل ظاهرة مستحكمة على أوقاف المسجد المذكور. فقد أوضحت وثيقة شرعية محررة في ٢٩ رجب ١٣٥٢هـ/١٩٣٩م وعليها توقيع قاضي الأحساء في حينه الشيخ عبدالعزيز بن بشر وختم أمير الأحساء أنذاك عبدالله بن جلوي مانصه (٢٠٠٠):

لما وقع التنازع بين بني نصرالله بن عبدالله الجعفري في فاضل أوقاف مسجد سيف بن حسين الجبري أمر خادم الشرغ الشريف عبدالله بن عبدالرحمن الجعفري وعبدالعزيز بن عبدالرحمن الجعفري أن ينزع العشر عبد اللطيف الجعفري وعبدالله بن عبدالرحمن الجعفري أن ينزع العشر

هدانه لا كان عدار حارب عبداله الوهيدي اما مًا في المسجد! بمسيم سبيد سينه أكبري الواقع في فروم الكطاوعد واخوا له وستعديد عنادة الفيرة الدين المريد المريد المريد المريد المريد المسيد المسيم سبيد سين أكبري الواقع في فروم الكطاوعد وإخوا للوزين عه ادقا فه وامامته والكنج المذكور عبس عمال الديم عن غريم من نبوه عيادلاه ولطن بوراطي ومنسلة بعدنسا و مان متواسا على ا ما منه وضابته وأوقاف ولما تعلمة الدها بيد وخعوا يده عن المد بيدود كرد بغيره وبرمة عي الى قدار الدولة انعلم الفرصاط وما منه وضابته وأوقاف ولما تعرف للاكوالعام المزور عليه وكمارهون منه وجد نظاهر ومتحكما عندات وطالب نصب بدل الام المذكور وناء بع ذارى اختار الما و الشرقية الحرواسيد وختماعه الوجوالة م الدي عرب عبدالعلف البيذي لكونهن اصل يحد الترور المها ومن اهلالعنه واللهائة ومعموض العهاد وها الوجوا الإمهالية وجرب عبدالعن النبيدي للوثهم الطلاعيد التهوي الكرق ومتون عياد كاف الآي بيانه وغيرها من حصان وعارات والوقف لا كاروم الجعينات واحرد والمهذبي والدياروا ميف وطب عمادتك التي الوقعاز والمرق تاجع الرفع والخنس بطول البحيرة المنطق المؤنسوده والسك والتعاري المتعاري المتعلق على التعديد والمتعدد التعديد والعينيات وعارض الرويذي وغراب الغيره وعارضا المتعلق الم الطرى القارد والرويذي والعبرات ومستحص والمستبيني والعينيات وعارض الرويذي وغراب الغيره وعراضا المتعلق والمتعلق والمتعلق والمتعلق والمتعلق والمتعدد المتعدد التعديد والتعدد المتعدد المت الإطلاعي الرولندي وكدا يحر قبل الطريق وشالا ام الحاني ولرفا حسب وجذبا الطريق وي الطريق فتا الرج ويشالا ضاحية البغلي وشرقا بهرسليسل وجنوبا بهرسليسل ويحدا كهذبي جد الطريق وشالا بهدلات وشرقا ابتيليات ولهمته بينها وسعه وجنوبا وفن ب عرج وام بدن وي ام مسيث قبل حواج غراص وشالا المبني ولذي خراج الهسالم وحيوبا الطُّرِي وَيَحَدُ العَقَارِجَاءُ نَحَلِهِ عَرْجُ وَشَمَالًا عَفِيهِ وَشَرَّكُ لَهُ عَفِيهِ وَجَعْدًا فَكُر النيلية وَيَحَالِز لِللَّهِ فَإِنَّ الْطُرَقَيَّ لَهُ العربي مريد ويسالات من من من من المنطق والمرافع المنطق المراقية وجنوبا من النيليد وي البزيليد قبارة الطوف الم واشراب به جدر وشما لا كفاص الم نفاع ومثرقا بزملية بما عشام بينها وسمه وجنوبا معشوب الاجعض ويحذاك من هيام منى لا من حاجى وشها لا كفالك المبنى وجنوبا الطوف ويحد الخفس قبل بغرالبجوروشها لا الخفس بكن الجدة المحسن ومشرقا وجنوبا ومشما لا ام ا لكبكاب ويشركا النهر وجنوبا الطوف ويحد الخفس قبل بغرالبجوروشها لا الخفس بكن الجدة المحسن ومشرقا وجنوبا وسمه لا الم المبعث المبعث وي آم قرن وشماً الاالتران وأجيصه والمجاحيع وثرة الرق وجذبا عميل والكؤود ويجاليمان الطربق ومجدالرون دي قام قرن وشماً الاالتران وأجيصه والمجاحيع وثرة الرق وجذبا عميل والكؤود ويجاليمان فبلة وويسندي الغرف وشمالو المحدرية وشرقا المنج وحذا بشرب فريح ويدعمرا يرمش خفيظة عارض تحفرونها والعف يحدوثوقا الصيفات وفيفاالسيخات كذالك ويحد المالسيسي فبلز مهيغات التحيز وسمالاكاكد ورزا المني وجعله ويستسيسات فالتر أيت عفر والتنطيبات وشمالا الروائية المغف وشرقا وعندا الطيق ويحدعا رض الرونيني فبات العرج وسالا المعاضرة عمران العبث وجغوا الترويج مزاف العمي حبلة عدريف الغروث الكعدرية وشرفا المحورية وجذبه ارفدي العارف في المارية المسيب في العلم العين والمارية المسيدة والموارد والموارد والمرارد والمسيد وي عارض شخص في السيب في العلم العيش والماكذانية وجنوبا الشيفيات وي المسالة علم المسيد ويد والمسلمة به المسلمات وجنوا الطريق وجنواالشطيبات ويدالنطيبات فالم السسيد فاله عارض مخف وشرقالعبهات وجنوا الطريق وجمع ما ذكرت اليسا تب المحدول المحدوليطور على موادق فيعينساغ النفرة القيام بالامتمالزيوج والعيام بوضائف المسجر إرقم ولنطبغه والطهب وكافة المائدم أنحدة والاذان وفع المعرمى للبريمين عاليعلي المحمدي الافاسة والقلية المذكوره ونعهد بادا وشروطها الاعترافية وكتبا هاوا فع اللب غرا في اليم التا سع عدر دريا يجر الويد المادين والسعاد و إما أنيه طالات مرهجته بالمال والرف والبرشاعيه والرسل الدين حررا عاملا حرى برق بدوه ريا ودولا حذف وظ إصراكي تران ي وامف ق وحلي الها المعمرود وكري ن ب الربود عمالوج المذكود ورجاد مل عليولي عرايين عمير عفاسهمه وعلية المحدم معدرما فكرمدان متب المزبع عالوج الذكور حرب الامل حدب برعب لعب فلاح وعلم المحدم والذكر س ان شب الرمورع الدحر الذكور حرم الإقلى عرب العدب عمان وعلى المرسمدرة ورم ان سب المذكور على الوحة الربور حرج الا مل محدب الوين عور عفواه عنه ممنه وكرمه وأمن في كا ولعدمي وكرتت اسم وعلى الي الحريد اعماء اداره التهديما تضد هذا لاعلام والا النفتر الوالد تناعمان عبر المحارب هنهاك مح المتحق وعلى المحديد اعفاء اداره التهديم العند العالم على العالم المعالمة المعالم المعالمة المعالم والاالغقيلالمطر بالسابل بالمج بعطبي وهلااعفء القيير اسمد باتضم هدالاهلام والالفق الأسه تتاعليه عارط بُ حِيْهَانَ عَاسِدَكَ وَعَلِي النَّهِيمَ تَصْدَهِ عَلَاعِهِم والْمَالْفَ قِبْلِ اسْتَمَاعِلِي مِعْلَا النَّهِ الْمَاسِمِ النَّفِينَ عَلَيْهِ النَّهِ مِنْ النَّالُمِ النَّهِ مِنْ النَّالُمُ النَّهِ مِنْ النَّالِي النَّهِ مِنْ النَّهِ مِنْ النَّهِ مِنْ النَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ النَّهِ مِنْ النَّهِ مِنْ النَّهِ مِنْ النَّهُ مِنْ النَّهِ مِنْ النَّهِ مِنْ النَّهِ مِنْ النَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ النَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِيلِيْلِي اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِ هدالاعلام وأنا المغير الماس تفاعب الغيرية عباس على وعلى اعداء اداه اللهد باتضير هذالا علام وانا الغير الاستراط وانا الغير عباس من وعلى المستراط وانا الغير الماس من من وعلى المستراط وانا الغير الماس من والماس عباس عباس عباس واستراط والماس عباس عباس عباس واست واستراط والمناس واستراط والمناس واستراط والمناس وال عالى ب ويرب المواهدة وي موري عرب المواهد عدامه الحليد المعنى بالغي بغذاله الم ولا صول وفروع و عراسي و حاله المي ودند و نبي المجر سات المعنى والقديد والفدين والدنوس هجمة النبص السمعيد وعوام وجمري و وادناب المدرول من لفرستي احادب مصطوات بمعتمالكن

من فاضل غلة الأوقاف بعد عمارة المسجد وبعد معينات وظائفه وإمامه وبعد عمارة أوقافه وأن ينظر الأربعة المذكورين في عامة الفقراء الجعافرة والخطيب ويفرقوا العشر عليهم حسب فقر كل واحد وعيلته وأن كل قديم يبقى على قدمه على العادة السابقة وعلى تقسيمه السابق سوى العشر المذكور يفرق على ماذكر.

وختم الشيخ ابن بشر الوثيقة بالنص التالي "أما التقسم الواقع بين الجعافرة ما داموا هم مستمرين راضين فلايسوغ نقض مااتفقوا عليه".





	,	

الفصل الخامس

أمثلة مختارة لأشهر أوقاف الأحساء

يصعب حصر الأوقاف الكبيرة في الأحساء إذ تتعدد وتتنوع كما أن معظمها يظل مجهولاً إلا للنظار عليها أو القائمين على شؤونها ولولا مشروع الري والصرف الذي نفذ في الأحساء وتم افتتاحه في عام ١٣٩٢ه لما عرفنا كشيراً عن بعض تلك الأوقاف إذ سبب مد قنوات الري والصرف والطرق ومرافق المشروع في واحة الأحساء الزراعية نزع بعض الأملاك الزراعية لبعض الأوقاف مما حمل المتولين على تلك الأوقاف إلى المسارعة للمطالبة بالتعويض المادي من قبل الدولة فتكشفت بذلك صفحات مجهولة من أملاك بعض الأوقاف لاسيما التي ظلت وثائقها الشرعية حبيسة خزاينهم.

يلفت انتباه دارس الأوقاف في الأحساء خلال فترة الدراسة قصر الأوقاف العثمانية على ما تم وقفه خلال فترة الحكم العثماني الأول ٩٥٧ – ١٠٨١هـ وقد سبق الإشارة للأسباب التي يعتقد أنها السبب. كما يلفت الانتباه كثرة ما سببته تلك الأوقاف من مافسات وادعاءات حولها كلما تقادم الزمن عليها سواء داخل أسرة المتولين عليها أو من خارجها أو بسبب تغير المتولين على حكم المنطقة. ومن أشهر الأوقاف في الأحساء نورد الأمثلة التالية:

١) أوقاف فروخ باشا الفاتح:

أوقف فروخ باشا الفاتح عدة أوقاف مغلة مهمة على مسجده ومدرسته المعروفة باسم مدرسة المعلم علي في حي الكوت في مدينة الهفوف، وأوقفها على يد علي المغربي. وقد فقدت الوثيقة الشرعية الأصلية فما هو موجود الآن عبارة عن وثيقة يعود تاريخها إلى ١٧ شوال ٩٥ ١هـ/١٦٨٣م عليها توقيع قاضي الأحساء آنذاك صفي الدين بن سليمان. وقد أوقف فروخ باشا الدكاكين والعقارات الزراعية التالية:

- ١- العقار الزراعي المسمى المبتعدة الواقع في قرية التويثير.
 - ٧- العقار الزراعي المسمى خلاله الواقع في قرية التويثير.
- ٣- الغراريف الزراعية الثلاث الواقعة بطرف عين أم خريسان والمسميات
 البستانية والدفين والثالثة التحتية.
 - ٤ المنزل الواقع في حي الكوت قرب المسجد (٢٠١).

٢) أوقاف على باشا:

وهي أوقاف أوقفها على باشا في ١٢ ربيع الثاني ٩٨٢هـ/١٥٩٤م، على المسجد والمدرسة التي بناها المذكور في حي الكوت في مدينة الهفوف. وقد بني المسجد المعروف بمسجد القبة في قصر إبراهيم ف عام ٩٧٤هـ/٢٥١م، في عهد السلطان سليم الثاني. وسمي بمسجد القبة لكونه مكوناً من قبة واحدة مساحتها ١٨٥٥ متراً. وقد كان في الأصل معداً للصلوات الخمس والجمع والأعياد وخاصة للجيش العثماني المرابط داخل قصر إبراهيم الذي كان قد بني عام ١٠٠٠هـ وقد رممت قبة المسجد المذكور في عهد متصرف لواء الأحساء الفريق محمد نافذ باشا وذلك في عام ١٨٨١هـ/ ١٨٨١م وقد قام بعملية الترميم من الداخل والخارج البناء الأحسائي الشهير أحمد بن عبدالسلام (٢٠٠٠).

وقد جاء في وثيقة الوقف مايلي:

وفتح عليه من أنوار الهداية رحيق ففهم أن الدنيا لا محالة زائلة وتبعاتها باقية وأن الاعمال الصالحة مندوب إليها وأفعال البر محرضا عليها فسار في تحصيل الثواب أمير الأمراء الكرام ذي العز والاحتشام عون الفقراء المكرم علي باشا بن لوند البريكي.

وأوقف عليهما خان وحمام ودكاكين لاصقة متصلة بهما ومفروزة وجميعها بمدينة الهفوف في الأحساء وكذلك أربعة بساتين في أطراف الأحساء، في قرية التويثير ومنها بستان واحد في بني شافع ومنها العقار المسمى الوجيمات في قرية القارة والصديدية وشطيب المالكي في قرية العمران وشطيب الدبة (٢٠٣). وتبين وثيقة الوقف حدود الأوقاف مما يعطي تصوراً لوضع مدينة الهفوف وأطرافها. فقد كان يحد الخان وبعض الدكاكين اللاصقة به من جهة الغرب الخندق وشمالاً سور القلعة وشرقاً سوق البرسيم [القت] وربعة السوق. أما الحمام مع الدكاكين المتصلة به فيحدها من جهة الغرب سوق البرسيم وشمالاً الطريق المسلوك وشرقاً بيوت أحمد آغا وجنوباً طريق العامة. ويحد الدكاكين المفروزة التي بالسوق غرباً الدرب وشمالاً بقعة السوق وشرقا الممر الفاصل بينهما وبين المسجد الجامع وجنوباً دار عبدالمحسن ومرجان والفرن (٢٠٤).

ونظراً لكشرة ايرادات تلك الأوقاف فقد عين الواقف في وثيقة الوقف وظائف لخطيب وإمام ومدرس ومؤذن وفراش وواعظ ومعرف ونائب للصلاة معونة للإمام الراتب ومحدث يقرأ الأحاديث وقارىء للمحفل وسقائين. وخصص لكل منهم مخصصاً مالياً سخياً بمقياس ذلك الزمان. فقد خصص في كل يوم للمدرس الذي يتصدر للتدريس في المدرسة أثني عشر درهماً عثمانيا وللخطيب كذلك أثنى عشر درهما وللإمام الراتب عشرة دراهم وللمناوب المعين للإمام أربعة دراهم وللمؤذنين اللذين يؤذنان في المسجد الجامع في الأوقات الخمسة شريطة أن يكون أحدهما معرفاً أربعة عشر درهما عثمانيا، منها للمؤذن الذي هو المعرف ثمانية دراهم والستة الباقية للمؤذن الثاني. وللواعظ الذي يعظ المسلمين في كل يوم جمعة بعد صلاتها خمسة دراهم ولمعلم الصبيان الذي يتصدر لتعليمهم القرآن الكريم في الغرفة المخصصة لجلوسهم فيها للتعليم بها ستة دراهم، ولكل واحد من الفراشين الشلاثة أربعة دراهم، فمنهم فراش واحد للمدرسة والفراشان الآخران للمسجد الجامع فيكون جملة ماتعين للفراشين الثلاثة أثني عشر درهمأ عثمانياً وللمحدث الذي يقرأ الأحاديث النبوية في الجامع المذكور بالاثنين

على العام المسال المنافع القائم المركب على عد

الحريفيان

اليست الني وفق من عباره المعدالدان وصرضهم على صير الميروا عان والصانة والسلام عاسي ينامي المبعث منعد مان وعلى الد صيد المبرع النعيان صلاة داعمة على والاستنام عوده الفذ الكرم على النار سوندالير الدر والدر فيالد مري المرورورا ات ماكسة وبقوله اليوم يجد كالفس ما على وي عطرا ومتايتيا باكديث أذلمات بنادا العظوه الأمن للات صلقة على يراوع منتقورا أوداليصلي مع المدّوق وجسَّ دالمسكلان فيملكه ويسم المعيد وجواه الدساء المسدّا بالفريمة منبكيته المكاس بطرف القام والمحدد وفربا العجن بني وشمال منهراي بي وزوا المنهام صيمة المعالية المتما معمالت الكن طيب والذاك نبطرة العران على مرافعية مقران سوية الانعام فارجان لدنان الاقل القن فوق المامية ومعاالا الأولانا المالي المنطق المنافي ومرور المائن المناف المالي المنظمة وديان وصرف الماضل بعدالمعينات عليدونو ريته بطنابو مبطى لافادت الدالان ومن عليها وهوالواثين فالأعرفوا فيصوف على خدام الحريين فوان الاضية كالمبشى المغان قدم المقدم اسلامة وكومام دعين للطوار بدة المري ويوري ويد والمعان ويوري من المدر والمعالين ويوالقاري المناظر فلا يحل العدامي فالمر والمائية والمرافية والمراف نى غيرينهم فيرفعليد لعثر الله المالة كذر والناس جدين في بدار سوما سعد فاغاتمة كي الذي يبنولوندن السميع على الكان الكريد في الناس على المالة ا اشنين وهانين وتسعايدو فركنان معيم الافتهاج فهود الالمعين الفراا ون والملامع وللانامون الشيخي والملاعب العرم الفيل بغزواد الم فوج بالأرانة ما معفضا العلها هد واقد موانف اسرارا خيرات وطافع مواقع التالطيسنات والصلحة والسلام علمسيدناع الماؤي بالعرائب الفاام المحام المساكل صلاة «افخيرا المساكل المسا وسه امها بالمدود مع نصابه معد المدسر المدين المدار المدينة والمدينة والمدينة والمدارة والمصفلة من المدارة المد الأم و الكراه الغزام المدين المصام صاحب الخير والعروالوشنام المريد بتأميذ الما الماك العائم عون المغزاء والصفاقص تعريبا المراجعة المدينة والمدارة المدينة والمدارة ما المدينة والمدارة ما المدينة والمدارة المدينة والمدينة و ملت فا فننت اولبست فا بليت اوتصفت فابقيت فو قو وصبى وابداً و فقد البغايساط المدوي بيره عنومت المسلمة المسلمة على المسلمة على المسلمة المديد ومن وابسا و وقع البغايسا والمداول المتعادم المديد ومن المارولية والدكان الوصلا لمسلمة المديد ومن المارولية والدكان الوصلا المسلمة المديد ومن المارولية المسلمة ال حبق التت وشمالا بالعابية السلوك وشرقاً بسبوت إحداغا مجنوبا بطريق العامد واللي عبداله كم كن المذور جا وق قبلة بالدرب وغماً لا ببنعة المسوق وشر فا بالمرالينا صل بينهما وبين المبيء الجامع وجني با بدار عبد الحسن وم جان والدن واساحد و والبسانين الا رئيج تراك المدرس وغماً لا ببنعة المسوق وشر فا بالمراكب المراجع المبارع وجني با بدار عبد الحسن وم جان والدن واساحة و وَ عَ النَّرُوالْ جِلَةِ سِجَلِ الْحَرَيْدِ بِهِ لَذَ اللَّهِ السَّعَنَيْدِ بِهِ النَّهِ عِنْ التَّهِ عِنْ الت وَعَ النَّرُوالْ جِلَةِ سِجَلِ الْحَرِيْدِ بِهِ لِذَا الْمِيا استغنيات بالنَّهِ عِنْ التَّهِ بِدُونُ لِكُمْ ال والعرب وما والعرب وماعتام الملاين ومن المعالم الملاين ومن الخطروا وملى والم ا من دوره دود دوره و دوره و دوره المصاوة معود: للامام المانت وعدت يعرصه بين سويد. المفاوفراه سودة الانعام وطمالنيال شهرمضان وشهروجب على ساسياني وكرها وعين عالمحضرت الواقف المرى المبرجوع والسياق والمسرعة والمعروب على ساسياني وكرها وعين عالمحضرت الواقف المرى المبرجوع والسياق والمعروب على ساسياني وكرها وعين عالمحضرت الواقف المرى المبرجوع والمبروك المسروب على ساسياني وكرها وعين عالمحضرت الواقف المرى المبرجوع والمبروك المبروك والمبروك المبروك والمبروك المبروك المبروك والمبروك المبروك المبروك المبروك المبروك المبروك المبروك المبروك المبروك والمبروك والمبروك المبروك والمبروك المبروك المبروك والمبروك المبروك المبروك والمبروك المبروك المبروك والمبروك المبروك والمبروك والم مسول الاوقاف المديوره واجرتها في طيوم للديس للذي يتصديم للتديرين في الديسة الذكورة الني عشر وها عنمانيا والخديب كذلك الني عنود وهم أوللوما و الرات عنوة دراج وللنارث يعني الامام في الامام تاريعية دراج ولمرؤونين مؤةات في الحيار في الاوقان للني على نيكون احدهم امعرفا اربعية عنو درجاعةًا بنيال ويرون الله المراس الله المرام في الامام تاريعية دراج ولمرؤونين مؤةات في لسجد الجامع الدمور في الاموراء ا نها للوذن الذي موالعوف غائبة درام والمستذاليا فيرالمؤذن الناني وللواعظ الذي بوصلالمسلن في احت بعد صلوتها نمسة والمولعة اللهاء الذي 1-1 - المارية على المراجعة المستذاليا فيرالمؤذن الناني وللواعظ الذي بوصلالمسلن في احت بعد المسارة المسادة الموا م المسترب معود عاميدون والسند الباقيد للمؤذن النابي وللواعث الذي بوسسهمين بالربسة والراسة والزاطين الخضرين الم مهم للتران في الكتب خادة الخذي لجبارهم للتعليمها سنة ولاج والكواحدمن الغاشين النابون والمتعلق والمتعلق والمتعلق وعضان وعن وتعلم ما تعين للغاضين التخصير ومواعظانيا وللحدث الذي يقرالاحاديث النبوية فالخياس الذكور بالاثانين والخيس ويعين المتعلق والمتعلق والمتعلق المتعلق المت اعليوه والمساة الناشر ويدافاالعدة ودعان ولسقايين النائن لحذب النامن البيليسناة النكث وعيالم كالمنوا والتهام سيآ معرون سردة الانعام يخسفوع وخضوع طهرتب الساعلية الفريف المساوك التعيين على المستعلق المستعلق المستوح المرحة وماح عناد لجداء ما تفروق من لاحل الموظائيف السلوده في ما معم ما يتروج و أحدث عشره والمعالم المستعلق المستعلق المستعلق ال في كمان مروجب ووصفان تسعون وعلم ما المستعدد وعلم المساهدة ومعال معالية المستعدد المستعدد المستعدد والمستعدد وعلم المستعدد والمستعدد والمستعدد والمستعدد والمستعدد والمستعدد والمستعدد وعلم المستعدد وعلم المستعدد وعلم المستعدد والمستعدد والم ومرما عليا لكا فاحدمته البعرورم ولنالث إلى فادرها عالا بلوا كارتعة فلاستعود ويست ن از مروجب و دمضان تسعون وعامل الترمهاستون وعاء الهالية والمتدوم اعقانيا من معاملة السيدة بعود المستون التستدي ويران مروجب و دمضان تسعون وعامل الترمهاستون وعاء الهالية بردمشان والبقية فاؤترن وعلما المروج المتحدد التستون مقرار وفعل واذبك ومدر بران التعاليم التركيب التركيب التركيب التعالي المساوية بسيدة المتعادد التعالي المتعادد التعالي المتعادد المتعادد التعادد الت ي وان اربح و كالبن الداخل و في و و و و خارجة عن الدونيد و بها ملكاني بناحد ملا يعتوضها احد من الوحاء فقب للمذول الذكور الولوية الولية السطوره والتزم عانف القبام بها واحج الوافق المعدوم الفران المنظم الموافق الموا عليها الألبول والمبسه بيد. المستعدد من المستور على المناطق المناطق المناطقة المناطق عبوالتاريخ هدلگتاب بدوري مسيعين المهي عين من احتلاق المين المين المين المين المين المين المين المين المين المي خير التاريخ هدلگتاب بدوري سين ته به احتين الذي عين من احتيالوطائل وافام كلوا و دنم المين المين المين المين الم شير التي و سيل مان ماه الله المين المين الدوري عين من احتيالوطائل و افام كلوا و من المين المين المين المين الم ---من المرب المسابعة المتول المذكولية وتعين الدي عين من احترالوضايق واقام الواحد مهم المسالط الفيال والمناسط المؤلف المسابعة المناسط الم من صدّالبُروطا وَطَهرمهُ أَمَادُلُ عَدَى عِيرًا بمدلونها ويصرف بعيه من احالي من من المستقبل ولينذا أولانعادة الوم من صدّالبُروطا وطهرمهُ أمادات فسنى عِيزالغيرالبُريعِ: المصطفّى يدنيع لِذالتها وينعب بمن صعرما المائلة على الفائل على العنايات الكرني والسرة الدامة والدرسة ال م مستوري وسهرسواما لات فعدق عنالغة الترجع المصطفئ يرفيه ولذالتولي وينصب بموضع مصاحوات ويصفحان م يسببورو ويوجي القرق والرج للجامع والدوسمة المزيورو وفعاص بحاضرعها وحبسا وتابيدا واقرادا صريحات وعيات المثقاء المداري المستوري الزمان عودا عامدوالتيسر والدرار الزمان مجوع است مسيرين وفعاص عاصرعها وحسا و تاييدا والوارا صريبات مرتبها الطالم ونفضه ولوينجول ولايسته ولدينا البرتاعاء والمستول المستول المس اصول وننروطه لايسطل نناه م زمان و حرو كوروه به ولايرهب ولايرص و علاولايعار سين واكنه ومهما الم عليه عصروا وان ابعا و-ومد مال درول و المال نناه م زمان و حروكوروه به اختلاف اواز وعصر بركراما مرعليه زمان انقيد و المرابع المرابع ال رسمولايندس اسرا [ابدالابدين ووهرالمناصرين إلى أرث الدالاوض وعمر برور برعنيروس المستعلق العلامروك بالفهام سيدالفضاة والوأل وسعود الدارية والمستعدد المستعدد وهرالمناصر من الحال الدالاوض ومن عليها وصوخير الوارثين وحكم المولد الدين ومرا شد المولاد خود المعاني معتواني و مرده و من المام من المام و المام و المولاد و من المام و الموليد و من الموليد و و من الموليد و المعاد و ا ودامت معاليه ورد بالخيروالسعارة ايامه والسابون به موالوقار الوقع حقة الشريبي عديه به سيست سيوس الماللتي (منا لافة الرحوع العمادة ودامت معاليه ورد بالخيروالسعارة ايامه ولياليه بعجة وكزوم مسجاد بشي يا دوامضا في العمادة في مداروي في المالية ال الواقع في وقعات ووجال من المستحدد المستحد والموامدة المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحد المستحدد المستحد الواقف يُوقفيت ورجه واستعادة إيامه وليالدنعية ولزوم مسجاد بنسي باروامضان المسترب ويسترب وستعيد ومستحده والمسلو الواقف يُوقفيت ودء ال ملكه فعارض المندي الرب ورال فعة والدعوى بسب فلك واقامة السنة بم قفية والنيالا و داديما لوحود بيين الدولاي علما بايذا و درسابرا اوداف لارجان المان في حدود المستحد والدعوى بسب و استعادي وتفايا احداد والنيالا و داديما لوحود بيين الدولاي عالما بافتة في سايدان وتأميد معدمه معن وسايد من إلى مع درال الموجة والدعوى بسبب خلاوا واحدد سيد من سيد. عالما بافتة في سايدان وقاف لا دجانب الرقيف حيوال بع والاقهاء والمنتقط الأنتية في الصادعة والمنافظة المنظم الاستفاد بنتا منظم والمرومات والدينة وطالب وسعوالذ وطارية منظم الاستفاد بنتا من قاض وامير وماميران بعنو صفالروز بشري وسوق بي والخيار اللقضا والنبتري فيه المنظم والمنظم والمنظم والمنظم الإستانية المنظم والمنظم والخيار والمنظم و من سى يُتَرِيرُ والدّيام بشروط فالد معبنه واجرالي قوم ولا شياسه والصحة من في ويعبيره فالده سيدوسيد وسيد ويستهم من سى يُتَرِيرُ والدّيام بشروط فالد معبنه واجرالي قوم عالده فعا تصده وفيا مَن بذله بعد ما تبعيد في أغار الدّين اليم النّاف شنريب الدول شهورسية اضابي ونما كي وشعراب وتع حين الدنسيها ونسسهم والحسال. حسيرًا ما ا حاجي بوسئ حسدين شجياب حسايناغا حاج ذحات <u>۔۔۔</u> النججن نامر ملزعدات ملاحث التيصني النَّخُ نصر الد السيحسان بزير بزناصر ماويراميرينجشي الدن سلوناصرين عيد النت منين من دودنامة على اشان لولند الغتي وضعها لمبصده ومتعلقات وفاتون بالانباد ة ويونقصان نقلت حفظالو طها تالط المكلسان وماتن وثماه وثمان من هذات المارسيد المستنبذ من جروسيد الدنام ومصباح الطأدم صلى الد عائد وعلى إلى الكرام وصلى مناجرة النبي الامم وعلى الروسيرس أسلماك يوال وين والمهد الدورب العالين

والخميس وجميع شهور رجب وشعبان ورمضان وعشر ذي الحجة، وللسقائين الثلاثة لجذب الماء من البئر للميضأت الثلاثة وهن الشمالية والجنوبية والغربية مع سقى البستان أثنى عشر درهما لكل واحد منهم أربعة دراهم، ولقاري الحفل درهمان، وبذلك بلغ مايصرف يوميا على رواتب المذكورين سابقاً ١١ درهماً عثمانيا. وقد جعل نظارتها لمحمد بن أحمد بن سليمان الحساوي [الحكيم] ومن بعده إبراهيم بن محمد بن أحمد الحساوي. وقد ذكر الموقف أنه قد صدر منه الوقف المذكور قبل ثلاث سنوات وعين الذي عين من أهل الوظائف وأقام كل واحد منهم بخدمته وأخبره بمقدار وظيفته وكتب أسماءهم بدفتر مختوم بختمه وسلمه بيد المتولى المذكور ليعمل بمدلولها ويصرف بمقتضاها ويتصرف بمؤجب شروطها (٢٠٠٠). ونظراً لكثرة أوقاف الجامع والمدرسة ووفرة دخلها فقد تعرضت نظارة تلك الأوقاف لمنافسة حادة مثيلة لما حصل لأوقاف مسجد الجبري. ويكفي الإشارة إلى أن أهم تلك المنافسات قد حدثت بين الحكيم وبين الشيخ أحمد بن علي بن مشرف الذي تولى قضاء الأحساء خلال الفترة (١٢٨٢ - ١٢٨٥ هـ) وما ذكره ابن مشرف من أن الحكيم قد أنكر وجود أحد بساتين النخيل الموقوفة على المسجد مما أدى إلى التقاضي لدى قاضي الأحساء الشيخ عبداللطيف بن مبارك. وقد سجل ابن مشرف ذلك في قصيدة هجاء قاسية نشرت في ديوانه الشعري المطبوع(٢٠٦).

٣) وقف محمد علي باشا المتوفي سنة ١٠٤٧هـ/١٦٣٧م:

أوقف محمد علي باشا على المسجد الواقع بالبرية بحي الرفعة بمدينة الهفوف عدة أوقاف مغلة. ولم يوجد شرط للواقف. يؤيد ذلك ماجاء في وثيقة شرعية مؤرخة في عام ١٢٣٥ه أشارت إلى قيام قاضي الأحساء الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن بن نعيم بنصب عبدالله بن محمد بن عثمان

إماماً راتباً في المسجد (٢٠٧).

وقد أوقف محمد على باشا على المسجد الأوقاف التالية:

- ١- العقار المسمى الصباخ المشتمل على مزارع أرز مع الأرض ذات النخل المحيطة بها ومن خيس وهي الأرض ذات النخل والشجر ومن مجز وهي الأرض ذات النبت الواقعة مع الجميع بطرف قرية الدالوه.
- ٢- العقار المسمى الصباخ الذي يشتمل على الضاحيتين الشماليتين مزارع
 الأرز المسميات الشميلي والأوسط.
- ٣- الضواحي الأربع مزرع الأرز من العقارالمذكور سابقاً، إحداهن وهي الشمالية وأم الحناء والتي تليها بدوع والتي تليها القويسمية والتي تليها وهي الجنوبية المسماة القويسمية أيضاً.
 - ٤- الضاحيتين مزرع الأرز المسماة العامرة.
 - ٥- الحيش ومزرع الأرز المسمى المناضرية.
 - ٦- العقارات المسميات القويع وشرب العماير.
 - ٧- الغرفة المساة الدوليات الواقعة بطرف الخدود.
 - ٨- الغرافة المساة الهويشيلية الواقعة بطرف الخدود.
 - ٩- الغرافة المساة أم قرين الواقعة بطرف الخدود.
- ١٠ العقار المسمى العيفان الواقع بطرف عين الحقل المشتمل على مزارع
 الأرز وعوارض والحجرية الواقعة بقرية الحليلة.
 - ١١- العقار المسمى المحسنة.
- 1 1 البيت الذي بناه في محله البريه بحي الرفعة لسكنى الإمام المتولي على المسجد وكذلك البستان والحوش.
 - ١٣- السهم المفرز من الحرة مزرع الأرز بطرف الخدود ساقية عين التعاضيد.

- ١٤ السدس الشائع من عامة الغرافة المسماة المنفع الواقعة بطرف الطريف
 ساقية عين نافع.
- ١٥ السهم المفرز من عامة الغرافة المسماة القلابية الواقعة بطرف الطريف
 ساقية نهر الثقبة.
- ١٦- السهم المفرز من عارض السلماني الواقع بطرف الطريف ساقية المنجى.
- ١٧- السهم المفرز من العقار المسمى الهاجري المشتمل على قطعتين قبلية وشرقية والواقعة بطرف المنيزلة ساقية حواش.

٤) وقف محمد علي باشا حال ولايته على الأحساء في عام ١٠٣٦هـ/ ١٦٢٦م:

أوقف محمد على باشا على المسجد والرباط الواقعين في قلعة الهفوف [حى الكوت] بالقرب من جامع سيف بن حسين الجبري عدة أوقاف مغلة هي مجموع العقارات المسميات بأم الحمام وشربها وأم الغلايل والشطبان مع جميع الباب الشرقي ويعرف بأم حمار وملكه المسمى مغصة الفاصل بينهما الطريق النافذ الكائن ذلك بقرية القارة والعياضات بالأحساء. وعين في غلات هذه العقارات في كل سنة لكل من يقوم بوظيفة الأذان في مسجده المذكور ثمان مواسمي شلب وعشرة أوعية تمركل وعاء ثمان قيايس الجميع بوزن تاريخه. وعين لمن يجذب الماء للوضوء وللغسل في الأوقات الخمس كل يوم على الدوام في كل سنة ثمان مواسمي شلب وعشرة أوعية تمر كما مر ذكره وتقدم وعلى من يقوم بذلك أن يملا البرودة التي بناها للشرب كل يوم من أيام الأسبوع مرة واحدة إلا يوم الخميس فعليه أن يملاها مرتين، فان قام بهذا وإلا فيعزل وينصب غيره. وعلى المؤذن الأذان في الأوقات الخمس وإقامة الصلاة ويذكر كل ليلة في وقت السحر قبل الصبح بما اعتاده الناس في ذلك من الأذكار والصلاة على النبي الختار. وعين لمن يقوم بكنس المسجد وتنظيفه وفرش الحصر فيه وسرج السراج في أوقاته المعتادة في كل

Standard Charles of the Standard Control of the Standa ليه المقبه تكاماً لانعال ومانشعلق مرحيد يووايك وانتم النظاء، وما تستدر المنسكة وروير يجدوه عُمَالِ الْمُعْمَدُ وَاعْرَاجًا فلدَالِهَ كَان مِ اللَّجِيدِ عَمَاقُول مِيدِ لاجدِه في تحصيل النَّعْ ا والفراع القربات فمعوصا فالستم المرابه ويقل فالحيام البيدائه الراع والدالعدية الجارية كالزمشلة بنامك بشيئاكهاء يالايخرص السعيد وتعاله يعجركا اذقال أفامات ابريادم اختل عللاً الأرثة وترصدة عارته الاعتماسة مع الودرمل وعرا فلطاء صوالعند والدارعة حيضة الناط مليسة المنظمة المسلماء على بالماحال والدام العداء والدي عرصه تعيسا فيخف صدف خباديات تستمرار عقالدول وتبخذا بالكلية تغياب ذه الملاذ العلاء خرفت وجس وأبدع عالمقاطرة للتعريث باجلهام ويزيا وأم الفلايل وإمالفلا يل والشطبات مع فيوالدب المسق ودرة بام عادم ملكالم عضدان سرينها الطرقيات فذاذات والاتحظربط والمقاوه والمعياضات مهالوحسم بالذلا مهايمدود واعتعرق والترابع والليعة والارض والتخف والنبووالك وواتمر وماعوف بدامله اوبنسب الدمع العم والدوكم عناعث والابط الذرباها وترها على استالك والرلجد استعل الفرار والك والكيظم الامراد بدر جامع سيغبر حسب برخبر وعيو فيظار هذه العقادل المنكوره في كلسنة لكل نيدم معلى من الله الله المستبع المدكرة غمان معلسي ثلب ونجد في أوعود قد كما وعا خاد خيان وظيمة به الأوان في مستبد على المراق المعرفية والمفسق في أوجه تا المراج على الدواء الجميع من الدينة وعدول يجذب الما والعرفية والمفسق في أوجه المستاخي المادية مجيع ميندن دريد وموس عديد الوسو بريد السين و الوس مريد الميديد) عن المديد في كل سنة المفاصد العي شفي وهد الموسود بريد والله والله والله والما يوسود التي المناها شيب كليم موالي الاسبوع مرة ولعدة الآنيم المجنس لمعلد إنويدا آها مربي فآن قاع بهذا والاقيعرا وينصب عيرح وكذالا غيالا ومات الخس ويتيم الصلاة ويذكرنك لينة في وقت السعرة واصع ما اعتاده انس في أمينا لافت من الوز كارواصارة على البِّيا النِّسَال وميد كمانيتم بكذا لمسير ولنظيفه ويُؤمَّ أكم حِنْهِ ويسترح السواد في أوقا اعتادة في كل سنة مديمة عن عليه وحمد أوعية هر وزن تادينه وعيه الدارال في كل سنة ثلاث مواسي ليد وعيد للمصر في كل سنة تلاث مواسي تلك والإي ويدن العالم في كل نة ثلاث مأسم فِلَبُ وَعِين للرَبَاطُ المُنكَورَبِية طِعَرَا طَلِبَة تَكُو بِنَظْرَالِمَدَي ويضع وَهِي في من من من من من الاورجه عادة الوسساط وليمديم في الناكر ما ميشيم من الذر والله . الشري من من العراق في الربولا للطوري الصادة في السيد ولا يطاهد الرائد لي بع فيمان عليه معيد المستح والعرف والا فيعزلون ولوئ بغيرخ وجعواما ميرالسب لمنتقف وانتقلام والشفاع والتأكم المتنب أيسا بالعوالي والتصم السفالا وطريح ورغد ب يوسما المالي الامتري الشنولي المرفيع مراتب صفتا ويقد لما روعي و ملاء برفي ونيًا و واخراه يَنصب مرت وليزل م على م نعده لذوتير بشرط أن لا يرا مع التيم في ذاك إندا ابع الا أِذَا كُنْ يَتُهُ عُم أَ هليه المَّالِعِ إِلِلْهُ مُ مِعْ بَعَنْ هَا الْمَرِّ الْسَجِي فَلَمَ الْرِيسِ تأثُرُوا إ (ما تا من تحت (بيريم ألم يان تقير فيم كالير (دالان فا انعز من في من ترام المرام مرد للمدخ. وجواستكف البير الذي بنا و بغرب اوراط خرمان في المام المات في جع المسجد والون طالمذاور مرحب هداديزاحم في ذاك احد ولانك وكم اصلا وعلى الامام المسعدان يتركب مسلاة الصبح كالدي مروة مين ولعبالظله يمودة الكارسان لذها للهديد ولعد العقرمون ولبعية لعدقية وسوية تبادن الذي بيية اللعاز ديدى للدا أواقت النسيروا دباط اثاب الديك دا سلطان بفره الرح ولندوي مسلون بمسب الاعكان وان احتاج المسيد أوادر بطاله عادة فنعن عادتها من غلة الدكِّف بالعد خند، خلة الدِّقَتْ في سنة طامعي يعرُّوبُر أو في سنتي يج بسطى اعل الدمن فق ما زاد تعيمه يعترب ايمناع المرارة وعاطبة بن الباب السري النسا باع ارميعائة مغسد مينمدك مدانعتد الأكثرة ويري في خليف المعتد الذي في الطيت وافكا مقالدولم والاسترار وفشاحهمي شرعيا حذبرا باثرطرة وبحرككم لايباع ولالإ ولايتكروا يورث مترور اصلافى وويعيا وهدا الماري علما المالوالوالواقت الذكا وجساً صفّا القرم والدابرآجسيدا والحدة النبي اجرائيسين وكرد وسياسمع في مّا المرصحال بي يسلون الدرسم علرود عب الراشر على بأشاءك والبرطة المالغينيّة في كل بدير مركور معت م تمريرا فيافت سنهرها وى الإطراحيثهم وسنة مست وثنا ثيد بعدا لاند وحسب اعدون لوكيل لوكوكي الم مرود مي المصروف الوطر المصافية المستوية في المصدود والمائية المائدة والمسائدة والمودود المدود المدود والمدود ا المصرت وياك المسترب المدود والمدود في في المصدود المصدود المدود والمائدة والمائدة والمائدة المدود والمدود والم مهاني والمائد المصدر ودرا ودع المدود والمدود المدود والمدود والمدود والمدود والمدود والمدود والمدود والمدود المدود والمدود والم يهم في جهن التنظيم على التنظيم في التنظيم في المستودة عن التنظيم التن

سنة موسميتين عيش وشلب* وخمسة أوعية تمر وزن تاريخه. وعين للدلو والرشا في كل سنة ثلاث مواسم شلب. وعين للحصر في كل سنة ثلاثة مواسم شلب. وعين للسراج في كل سنة ثلاث مواسم شلب. وعين للرباط المذكور سبعة فقراء من طلبة العلم بنظر المتولي الذي أوجب عليه أن يضع لهم في كل ليلة مايكفيهم من الأرز على عادة الأوساط ويغديهم في النهار بما يشبعهم من التمر واللبن بحيث يكونوا مواظبين على القراءة في الرباط وعلى الصلاة في المسجد، واشترط على أولئك الطلبة عدم مخالفة أمر المتولى على نظارة الوقف فيما يصلحهم من حيث الشرع والعرف وإلا وجب صرفهم وقبول غيرهم. وجعل إمامة المسجد والتولية والنظارة على الأوقاف للشيخ محمد بن محمد بن يونس المالكي الأشعري الشاذلي المغربي ثم التونسي ثم لذريته. وجعل سكنى البيت الذي بناه بقرب الرباط من الشرق للإمام المتولى على المسجد والرباط. وأشترط على إمام المسجد أن يقرأ بعد صلاة الصبح من كل يوم سورة يس وبعد الظهر سورة نوح وبعد العصر سورة النبأ وبعد العشاء سورة الملك ويدعو بعدها لواقف المسجد والرباط وللسلطان وللمسلمين بحسب الإمكان. وأجاز الواقف للمتولى في حالة احتياج المسجد أو الرباط إلى العمارة أن يقدم عمارتهما من غلة الوقف بالأخذ من غلة الوقف في سنة ما يعمر به أو في سنتين بحيث يعطي أهل الوظائف مازاد على مايعمريه المحتاج للعمارة (٢٠٨).

وكان من شهود إتمام الوقف كل من عبدالله بن علي الأنصاري العادلي الشافعي وعبدالرحمن بن محمد الملا وإبراهيم بن حسن الحنفي ويحيى بن محمد بن أحمد العدساني الشافعي ومصطفى بن فروخ وأحمد بن محمد والملا يوسف بن جعفر بن نصرالله الخطيب وحسن بن محمد الملا(٢٠٩).

لم يعثر في وثائق الوقف التي دونت فيما بعد مايفيد بقيام الشيخ محمد بن يونس بالقيام بالإمامة والنظارة على الوقف كما لم يعثر على

مايثبت إن كان قد استقر في الأحساء وهل ترك ذرية، خاصة وقد جاء في وثيقة شرعية حررها قاضي الأحساء الشيخ محمد بن عبدالله العبدالقادر في ٣٠ شعبان ١٣٥٧هـ جاء فيها أنه لم يوجد لواقف المسجد الجامع الذي بناه محمد علي باشا الكائن موقعه بالكوت شرط ولا نص وكان عمن أم به عمر بن درويش مدة أربعين سنة إلى عام ١٣٣١هـ وبعده أم به حسين بن علي النفيسة من عام ١٣٣١هـ إلى ٣ معبان ١٣٥٣هـ ثم أم به الشيخ عبدالعزيز بن بشر من شهر صفر ١٣٣٩هـ إلى ٣ شعبان ١٣٥٣هـ ثم أم به الشيخ عبدالله بن عمر بن دهيش من عام ١٣٥٩ إلى تاريخ صدور تلك الوثيقة الشرعية، وكانت أوقافه كلها مدة هذه السنين بيد هؤلاء الأئمة (٢١١).

اوقاف وسبيل محمد على باشا:

أوقف محمد علي باشا عدة أوقاف وسبلها على مسجد له، وقد أوقفها على الشيخ أحمد بن محمد الملاحيث جعله متولياً عليها وقيما على المسجد وأوقافه في ٢ ذي القعدة ١٠٥٨هـ. وبعد صدور وثيقة الوقف حاول الواقف استردادها من المتولي بحجة عدم لزوم الوقف ونفاذه ورغبته في استعادتها إلى ملكه. وتجدر الإشارة إلى حصول حالات عدة مشابهة لهذه الحالة في الأحساء خاصة بعد وقف عدة أوقاف مغلة. وقد أصر المتولي على أوقاف المسجد على صحة إيقافها فتراجعا إلى الشيخ يحيى بن محمد الشافعي القاضي بالأحساء فحكم بصحة الوقف ولزوم إنفاذه. وجدير بالذكر أن المذهب الشافعي يقضي بلزوم الوقف بعد صحة صدوره بينما يجيز المذهب الحنفي استعادة الواقف لأوقافه (٢١٢) وهذا مايفسر لجوء المتولي إلى قاض على المذهب الشافعي بينما مذهبه الديني ومذهب الواقف هو المذهب الحنفي.

وقد أوقف محمد على باشا على مسجده المذكور أوقافا عديدة منها

العقارات الزراعية التالية العماير وأم قرين والهويشيلية الواقعة بطرف الرقيات والصراة والرمضا وشرب الهفوف وشطيب محيش وضاحية بحير ونصف الصباخ وضاحية أم بيضا والحجيرية (٢١٣). وقد جاء في وثيقة الوقف الشرعية التي أمضاها الشيخ يحيى بن محمد الشافعي نفاذ الوقف وصحته وذلك في يوم الأربعاء ٢ ذي القعدة ١٠٥٨هـ/١٦٤٧م جمع كشير من الشهود وهذا العدد لايستغرب كثرته في مثل هذه الحالة. فقد ورد ضمن الشهود بعض الأسماء المهمة في تاريخ الأحساء ومنهم (٢١٤):

١- قدوة الأمراء الكرام مولانا الأجل عمر بك بن علي باشا.

٢ – محمد بن ناصر المفتى.

٣- محمد أغا بن خصر.

٤ - عبدالله بن نعمت الله.

٥ - الشيخ محمد بن عبدالله أبي الشوارب

٦- عبدالرحمن بن عبدالله بن حسين.

٧- سليمان أغابك.

٨- الشيخ محمد بن سليمان بن صفى الدين.

٩- الشيخ محمد بن عثمان بن جلال الحكيم.

٠١ - عبدالله بن إبراهيم.

١ ١ – الملا عبدالله بن صالح المطوع.

١٢- الملا علي بن محمد الخنجري.

١٣- الملاعلي بن محمد.

١٤ - الشيخ عبدالله بن محمد بن حسين الحكيم.

٥ ١ - أبو السعود بن عبدالله بن ملا على.

- ١٦ محمد أغا.
- ١٧ على أغا بك.
- ١٨- الشيخ عبدالملك بن عبدالله الملا.
 - ١٩ الشيخ أحمد بن إبراهيم الملا.
- ٠٠ الشيخ أحمد بن عبدالله بن حسين.
 - ٢١ أحمد أغا أمير.
 - ٢٢ أخور مصطفى أغا.
 - ٢٣ عبدالرحيم بن إبراهيم الملا.
 - ٢٤ عبدالله بن ناصر المفتى.
 - ٢٥ الملا قاسم الخطيب.
 - ٢٦- الملا إبراهيم الخطيب.
- ٢٧ الملا محمد الحكيم بن عبدالله الحكيم.
 - ٢٨ الشيخ يحيى بن خليفة.
 - ٢٩ محمد أغا بن صالح.
 - ۳۰ على بن حسن كتخداي.
 - ٣١ إبراهيم جلبي بن محمود دفتردار.
- ٣٢ محمد أغا سر تويمان صاحب مساعدة.
 - ٣٣ محمد بن يوسف كتخداي.
 - ٣٤ عماد بن عبدالله بن ملا على الواعظ.
 - ٣٥ عبدالله بن محمد ملا على الواعظ.
 - ٣٦ الملا أحمد بن عبدالله الملا.

٦) أوقاف مدرسة على باشا:

بني على باشا مدرسة في جانب بيته في حي الكوت بمدينة الهفوف وعين الشيخ محمد بن الملا على الواعظ الحنفي مدرسا فيها اوقف عليه وعلى ذريته أوقافها وكان ذلك في أوائل شهر شعبان ١٠١٩هـ/١٦١٠م. وقد أوقف على باشا على تلك المدرسة أملاكه الزراعية التالية:

شطيب الدرب وصباخ ناشرة والعميرة وشطيبات أم شعيب والجبيلة والبدع وضاحية أبو فهد وضريخم وصريمة وأبو ريشة وصبيخة النافلة والحريث الكائن موقعها جميعا بطرف قرية القارة، وكذلك مجموع العقار الزراعي المسمى بالخشيبية الكائن بطرف الراغب والعقار الزراعي المسمى بالخشيبية الكائن بطرف الراغب والعقار الزراعي المسمى بالخشيبية الكائن بطرف الجبرين (٢١٥).

اشترط علي باشا أن تصرف غلات أوقاف مدرسته على المدرس والطلاب على حسب ما عين لهم، إذ عين لجموع الطلاب اثنان وثلاثون عثمانياً كل يوم وللمدرس ثمانية عثامن كل يوم. وأشترط أن يكون المدرس حنفياً من أخوة الشيخ محمد المذكور أو أولاده. وترك للناظر توزيع المخصصات المالية على الطلاب إن شاء قسم ذلك بين ثمانية أو عشرة أو أكثر حسب مايراه، لكن لمن يقرأ في الهداية والكنز والمجمع ثلاثة عثامن لكل واحد، ولمن يقرأ في النحو والمعاني والبيان عثمانيان، ولمن يقرأ في الحديث عثمانيان، ولمن يقرأ في التوحيد المعروف بعلم العقائد ثلاثة عثامن تصرف اليهم من غلة الأوقاف. وأشترط صرف ستة عثامن للمتولي نظارة الأوقاف في مقابل عمله وسعيه وتحصيله ما للأوقاف بنظر المدرس. كما أشترط الواقف تعيين أربعة أشخاص يقرأون كل يوم كل واحد منهم جزء من القرآن العظيم كل واحد منهم له عثمانيان وذلك مما زاد على وظيفة المدرس والطلاب سواء أكان من الطلاب أو غيرهم. وشرط على المدرس والطلاب الاشتغال بالعلم في المدرسة

أيام الاشتغال وأذن لهم بالتعطيل أيام التعطيل كالثلاثاء والجمعة ونحو ذلك. كما أشترط جلوس الطلاب في المدرسة أول النهار وأخره وأذن للمدرس بالسفر لحج بيت الله الحرام وزيارة رسول الله إن بدأت له حاجة لذلك. كما أشترط في حالة خراب المدرسة أو تعطلها أن تصرف الأوقاف على طلاب العلم من الحنفية في الأحساء. وقد شهد على إتمام الوقف وشروطه كل من: عبدالكريم أفندي، والشيخ محمد نصر الله الخطيب، والملا يوسف بن محمد بن نصر الله الخطيب، والملا عبدالله بن محمد بن محمد بن شيخ نصر الله، والملا عبدالله بن عثمان بن جلال، والأمير كليب بن سلطان آل مسلم، ومرشد بن ماجد آل مسلم، ومحمد طرز قاردقولي صوباشي، والشيخ عبدالله بن الشيخ علي من بني النجار، والملا عبدالله بن محمد بن أحمد بن سليمان، والشيخ محمد بن الشيخ احمد بن الشيخ علي من بني النجار، والملا عبدالله بن محمد بن عبدالله بن عبدالله بن عبدالرحمن، وشيخ سلطان بن شيخ علي من بني النجار، ومحمد بن عبدالله بن جعفر.

وقد أثار اشتراط الواقف كون المدرس في مدرسته حنفياً ومن أخوة الشيخ محمد الملا أو أبنائه وعلى قصر صرف غلاتها في حال تعطل المدرسة أو خرابها على طلبة العلم من الحنفية في بلدة الأحساء استفتاء علماء من المذاهب الأربعة المتواجدين في الحرم المكي في فترة متأخرة.

٧) أوقاف مسجد محمد بن عبدالله المكنى بأبي نقاء:

بنى محمد بن عبدالله المكنى بأبي نقاء مسجده المستجد في حي النعاثل عدينة الهفوف في عام ١١٣٥هـ. وأوقف عليه في شهر ذي القعدة ١١٣٥هـ جميع ماتحت ملكه على ذلك المسجد ومرافقه من بستان وميضأة ومغتسل وماء بارد للشرب وكان مما أوقفه مايلى (٢١٦):

١- جميع العقار المسمى بالظفيري الواقع بطرف الرقيات مع العارضين

التابعين له وجعل نصف أجرته في كل سنة أرزا أو تمرا للقائم بالإمامة في كل سنة جزاء وأجرا والنصف الأخر للقائم بوظيفتي الزعابة والآذان إن كان القائم بهما شخصان فإن هذا النصف يقسم بينهما مناصفة. أما العارضان التابعان لذلك العقار فقد أوقفهما على إمام المسجد بحيث يكون له خمسهما، وعين للقائم بوظيفة الزعابة والآذان خمسين إن كان القائم بهما شخص واحد، أما إن كان القائم بهما شخصان فإن الخمس الرابع عائداً للآخر. أما الخمس الخامس فقد عينه للدلو الموضوع على البئر والرشا والبكرة التي توضع عند الحاجة عشية وبكرة.

- ٢- ربع النصف بعد زلول ثمنه من العقار المسمى بالبدراني والذي كان
 والده قد أوقف نصفه على المسجد مع التابع له، فقد عينه لحصر المسجد
 وجرار ماءه الموضوعة والمسبلة للشرب وثمن للسراج.
 - ٣- الميضأة لمن أراد الاستنجاء والوضوء.
 - ٤ المغتسل لمن اراد الغسل لسائر أنواعه سواء الواجب والمندوب والتبرد.
 - ٥- البئر لمن أراد الانتفاع من الميضأة والمغتسل.
 - ٦- البيت العربي ليسكنه القائم بالإمامة.
- ٧- البيت الشرقي ليسكنه القائم بوظيفة جذب الماء من البئر إلى الميضأة ولوظيفتي الآذان والإقامة، هذا إذا كان القائم بهما شخص واحد، أما إذا كان القائم بهما شخصان فإن البيت في السكنى بينهما مناصفة، على أنه ليس لأحدهما منع الآخر من الانتفاع منه على الوجوه المعتادة ولا الوجوه التى تقتضى المخالفة.
 - ٨- الطريق الذي يقع غرب مسجد المذكور ليتم الوصول بواسطته إلى المسجد.
- ٩- البستان الذي جعله معدا لطرح الماء الخارج من البئر وجعل نصف تمر

النخل القائم في أرضه ونصف منافعه للذي يؤم المصلين وجعل النصف الآخر للذي يقوم بوظيفة الإمامة والآذان إذا كان القائم بهما شخص واحد، أما إذا كان القائم بهما شخصان فنصف منافعه للذي يؤم المصلين وجعل النصف الآخر للذي يقوم بوظيفة الإمامة والآذان إذا كان القائم بهما شخصان فإن النصف بهما شخصان فإن النصف المذكور جعل بينهما مناصفة.

وقد اشترط الواقف أن تكون له النظارة على كل ماتقدم ذكره مدة حياته ثم لأولاده من بعده. وقد أضاف أبنه صالح بن محمد بن عبدالله أبي نقاء على تلك الأوقاف جميع الثمن من النصف الشائع من العقار المسمى بالبدراني وذلك في عام ١٦٠ه، وعين غلته كل سنة لإمام المسجد.

وأضافت أبنته كلثم بنت محمد بن عبدالله في عام ١٦٠هـ إلى وقف والدها جميع ربع الثمن الشائع الذي هو عبارة عن نصف ثمن النصف وذلك بشراءها ذلك السهم من أخيها صالح بن محمد بمبلغ قدره ٧٠٠ طويلة، وأوصت أن تصرف غلته في كل سنة في مصالح المسجد ولأرباب وظيفته.

وقد حرر وثيقة إتمام الوقف في ١٣ ذو القعدة ١٣٥ه الشيخ عبدالله بن محمد بن عبداللطيف وكان من الشهود:

- ١- أحمد بن علي بن أحمد بن أبي بكر بن علي باشا.
 - ٢ حسن بو عطوة آل بطوش.
 - ٣- حمد بن عبدالله بن عطاف.
 - ٤ ــ محمد بن حسن بن يوسف بن رمضان .
 - ٥ محمد بن عبدالله بن نعيم.
 - ٦- حمد بن عثمان بن الشيخ محمد بن عثمان.
 - ٧ حمد بن حمد بن عبدالرحمن بن خليفة .

٨) وقف المدرسة الموقوفة على عبدالرحمن بن خليفة بن حسين بن نعيم:

أوقف كل من علي بن غانم وراشد بن ماجد وحسن بن محمد بن قرص في ٢٠ جمادى الثانية ١١٩٥هـ بواسطة وكيلهم رحمة بن نصر بن معلى على مدرسة تقرأ فيها العلوم الشرعية على الشيخ عبدالرحمن بن خليفة بن حسين بن نعيم ثم أولاده من بعده. وقد أوقفوا عليها كل مايلي (٢١٧):

١ - البيت الواقع بفريق الديسية في حي النعاثل.

٢- المقسم الأوسط المفرز من العقار المسمى بابي كلب المشتمل على ذلك
 المقسم وعلى الضاحية المسماة بالشقة والصويقلية وأشراب الصويقلية
 الواقع بطرف الهتيمات ساقية التعاضيد.

٩) وقف مسجد الشطيّب:

يعد مسجد الشطيّب الواقع بحي النعاثل من أشهر مسجد ذلك الحي وأقدمها، حيث تم حبس أوقافه عليه في عام ١٢٤٨هم، حينما قام عبدالرحمن بن عبداللطيف نيابة عن موكليه وهما والدته رحمة بنت عبدالحسن الملحم ونصيبها السدس وعبدالله الراشد المؤمن ونصيبه خمسة أسداس من مجموع الثلثين الشائعين من عامة العقار مزرع الأرز والمسمى بالبوارد والواقع بطرف الجبيل الشرقي بثمن قدره ٣٠٠٠ ريال فرانسة وإيقاف ذلك على المسجد المذكور (٢١٨).

۱۰) أوقاف مسجد سلمان بن محمد بن فهد بن براك بن غرير بن عثمان بن سعود:

أوقف الموقف على مسجده العقارات التالية، العقار المسمى بالصبخة وكذلك الحويشة والعجارية وخرابة الأجمة وثلث حسية الصدر من العقار المسمى بالبيد مع ضاحية القبلية المسماة بالخرابة مع الخرابة الشمالية المساة الأجمة وكل تلك العقارات بطرف قرية الشعبة (٢١٩).

١١) أوقاف مسجد الإمام فيصل بن تركي بالمبرز:

شيد الإمام فيصل بن تركي مسجده في المبرز سنة ١٧٢١هـ/١٨٤٥م، وأوقفه على الشيخ محمد بن عبدالله بن عبدالقادر وذريته. ويروي الأستاذ محمد سعيد أحمد الملا في إِفادة خطيه سبب بناء المسجد بقوله في سنة ١٢٧١هـ توجه العلامة الشيخ محمد بن الشيخ عبدالله العبدالقادر إلى الرياض بطلب من الإمام فيصل بن تركى آل سعود يصحبه أبنه العلامة الشيخ عبدالمحسن وخادمه الخاص إبراهيم بن على بن فرحان، وبعد وصوله الرياض أمر الإمام فيصل بإنزاله في منزل بحى الظهيرة وبجوار منزل أخيه الأمير جلوي بن تركى. وكان الشيخ محمد العبدالقادر يذهب كل صباح إلى قصر الحكم ويحضر مجلس الإمام فيصل مع أصحاب الفضيلة المشائخ مدة إقامته بالرياض والتي استمرت ثلاثة أشهر. وعندما أذن له الإمام فيصل بالرجوع إلى وطنه الأحساء طلب منه أن يطلب مايريد له أو لأولاده من بعده فأجابه الشيخ شاكراً بأنه لا حاجة له من حوائج الدنيا إلا حاجة واحدة يطلبها منه لتكون مدخرة له ولوالديه على مر الزمان (٢٢٠). ويمضي الملا في روايته بان الطلب تمثل في الرغبة في بناء مسجد جامع كبير يقضي على تبعثر أهالي المبرز في صلاتهم يوم الجمعة في مساجد صغيرة متعددة فرحب الإمام فيصل مشترطا أن يكون الشيخ هو الإمام والخطيب ومن بعده أبنائه. وتلا ذلك أمر الإمام فيصل بن تركى على أمير الأحساء أحمد بن محمد السديري بشراء بيوت من جميع الجهات الأربع المحيطة بمسجد صغير كان يصلى فيه الشيخ محمد العيدالقادر وأن يقوم مدير بيت المال بالأحساء صالح بن راشد بدفع نفقات الشراء. وقد قام بالبناء أحمد بن عبدالسلام من فريق النجاجير بالكوت وبدأ العمل فيه اعتبارا من غرة رجب ٢٧١هـ وتم الانتهاء منه في نهاية شهر ذي الحجة ١٢٧١هـ وصليت أول جمعة فيه شهر محرم ١٢٧٢هـ. وقد جاء في وثيقة وقف المسجد في ٨ ربيع الأول ١٢٧١هـ:

رغب الموفق للخير إن شاء الله تعالى الجاد في طلب مرضاة الله الأجل الأكرم والأسعد الأفخم الإمام فيصل بن تركي السعود أدام الله عزه وسلطانه ونصره على من ناواه وأيده وأعانه... المسجد الجامع الكائن في وسط المبرز الذي جمع الله به شمل المسلمين وجعل حفظه الله ورفع شأنه الإمامة والنظارة على الأوقاف المذكورة للشيخ محمد بن عبدالله بن عبدالقادر ثم الصالح من أولاده (٢٢١).

وقد أوقف عليه الأوقاف التالية: أبا الفقر والخاسرية والمبادرية وأبي حصان والبرية والمحرق والكدانية وزعيفرين والوصيطا وجميع تلك العقارات الزراعية تقع في طرف قرية الجفر على ساقية نهر الدوغاني. وقد اشترط الواقف أن يوقف ريع هذه العقارات على المسجد المذكور، وشرط أن يقام أولا بعمارة العقارات المذكورة ثم بعمارة مادثر وخرب ثم للقيام بوظائف المسجد، فعين للمؤذن والمقيم ستة أمنان تمر، ولجاذب الماء من البئر لوضوء المصلين وغسلهم ستة أمنان تمر، وللدلا والأرشية من تمر، ومنين تمر للماء الموضوع في المسجد للشرب من عين الحارة وجراره وهن أربع جرار كل يوم في الشتاء وثمان في المسراج وعشرين كل يوم جمعة واثنتا عشر كل يوم في رمضان، ومنان تمر للسراج وثمانية أمنان تمر للحصر، ومنان تمر لمن يلازم المسجد الإغلاق أبوابه وكنسه وفرش حصره مع المؤذن والزعاب (٢٢٢).

١٢) أوقاف مسجد الإمام فيصل بن تركي بالهفوف:

شيد الإمام فيصل بن تركي مسجداً في فريق السدرة في حي النعاثل بمدينة الهفوف وقد تم بناؤه في شهر صفر ١٢٧٨هـ/ ١٨٦١م من قبله عوضا عن مسجد الإمام سعود الذي تعرض للخراب نتيجة للأحداث التي تمت في تلك الفترة (٢٢٣). وقد أرخ ذلك قاضي الأحساء الشيخ أحمد بن علي بن حسين بن مشرف بناء المسجد بقوله في القصيدة التي مدح بها الإمام فيصل

بن تركى على هذا العمل بقوله(٢٢٤):

يامن اشاد جامعا لله في الأحساء عمر به يسر كل من لله مولانا شكر بشراك ياعامره غدا بيت من درر في جنة عالية ذات قصور وثمر من أجل ذا تاريخه محرر عز أغر

(۸۷۲۱هـ)

ورغبة في توسعه مبنى المسجد فقد اشترى الإمام فيصل بن تركى في سنة ١٢٧٢هـ البيوت الواقعة في محيط المبنى المزمع إنشاؤه والواقعة في فريق السدرة في حي النعاثل والمحدودة غربا بأحواش ابن مانع وجنوبا ببستان مسجد السدرة وبيت ابن مبارك وشمالا بيت ناصر بن ناصر وشرقا الطريق، والعائدة ملكيتها لعبدالرحمن بن عبدالله بن طوق وذلك بهدف إدخال أرضها في المسجد الجامع. وتحقيقاً لذلك فقد أوعز الإمام فيصل لوكيله مدير بيت المال في الأحساء صالح بن راشد أن يتوصل إلى مفاهمة مع ابن طوق بصفة يرضى بها الأخير من ثمن أو بدل يناقل بها بين البيوت والأملاك بما يقابلها من أملاك بيت المال. وقد اختار عبدالرحمن بن طوق، الذي كان على علاقة أسرية بصالح بن راشد حيث كان كل منهما متزوجا من بنت الآخر، المناقلة لا البيع مبررا ذلك بأنه سبق أن صدر منه وقفية للبيوت المذكورة ورأى أن يكون المناقل فيه من القبضة التي في يده المشتركة أنصافاً بينه وبين بيت المال. فأمر الإمام فيصل بن تركي وكيله صالح بن راشد أن يناقل عبدالرحمن بما يقابلها في الثمن حرصاً من الإمام على تنقية حسنته وتأسيس مسجد على التقوى. وتمت المناقلة ببدل هو الثلث الشائع في عامة الأرض الزراعية المسماة بام البعوض وأم القطن وعبيد الشين والشهلية. فصار

ثلث الأراضي المذكورة الذي هو ثلثا حق بيت المال منها وقفا لعبدالرحمن بن طوق فيما قصد بدلاً للبيوت المشتراة للمسجد ولم يبق لبيت المال في القطع المذكورة إلا السدس (٢٢٠). إلا أن عبدالرحمن بن طوق ما لبث أن عاد في شهر رجب ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٥م، ذاكرا أنه وجد أن العقارات الزراعية التي تمت مناقلتها قد خرب معظمها وفني نخلها وانعدمت مصالحه مما جعله لاينتفع به، وبعضها وهو القليل منها متوجهاً إلى الإنعدام إذ لم يبق إلا النخل القليل في أجم وأنه مع تركه عن التعمير والغرس الحافظ للنخل الموجود والموجد للمفقود يلحق بأمثاله في الانعدام. وبما أن العقارات المشار إليها مشتركة بينه وبين بيت المال، له الربع ولبيت المال الثلاثة الأرباع الباقية فإنه يطلب إفراز حصته من بيت المال بالمقاسمة والنظر في تعميره واستبقاء نصفه خاصة وأنه كان فيما مضي كثير الغلات عظيم الحاصلات فعرض وكيل بيت المال صالح بن راشد الأمر على الإمام فيصل بن تركى فجاء رده بأن يعرض على بن طوق الجاعلة على تعمير حصة بيت المال المشترك معه بجزء منه أو أعطائه حقه إِن لم يرغب في ذلك (٢٢٦). لم يرغب عبدالرحمن بن طوق في البداية في قبول الجاعلة حيث تصور الوثيقة الشرعية التي أمضاها الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ حواراً طريفا بين عبدالرحمن بن طوق وصالح بن راشد حول ذلك نورد معظمه لما يحوي من معلومات مهمة إذ جاء في تبرير عزوف ابن طوق عن قبوله الجاعلة لكونها تعطي الثلث لبيت المال ثم خشيته من كون الحكام لهم يد قاهرة مما يجعله لو عَمّرَ وغرسَ وأنفق ماله وأنتج عمارة جيدة أن يصغى الحكام لأقوال ذات غرض أو لذي جهل في المصالح فينظرون في الحاصل الموجود دون معرفة إن ماحصل إنما بسبب ما أنفق عليه التي ربما تكون أكثر من ثمن الأراضي لو بيعت خرابا فيحصل بذلك الاعتراض وليس كل متولى يقف للتحكم أو يفهم بدون تفهيم. فرد عليه مدير بيت المال ووكيل الإمام بأن المجاعلة والإجارة من

العقود الشرعية التي ينتقل بها الأشياء من يد إلى يد، ومن ملك إلى ملك، ومضى يحبب إليه قبولها ويرغبه فيها خاصة أنها ترغب الرعايا في عمارة بيت المال وزيادة حاصلاته ودفع الزكاة. وعندها رد ابن طوق برغبته في أن تكون الجاعلة على الثلاثة الأرباع الشائعة مع ربعه بنصفها وأن تكون نافذة إجارة تكون ستا وثلاثين سنة يجري العمل حسب الاتفاق وبعد مضي الإِجارة يقسم له حصته الأصلية. أبي صالح بن راشد ورد أن حصة بيت المال والجشة والكتيب وغيرهم معامر بالربع وأيضاً سنين الإِجارة كثيرة لأنه ما مضى ست وثلاثون سنة إلا والأول قد قارب الانتهاء واحتاج إلى التجديد فخاطبه ابن طوق بأن أهل بيت مال الكتيب والجشة ليسوا داخلين بعقد في علم ولا إذن وإنما غرسوا تبرعاً بنية تملكه وأنها أموات أحيوها عند انتقال الحكم من يد البدو إلى الإمام المذكور. وأما الذي دخل بعقد مجاعلة فمثل الماجدية [بستان نخل] وهذه مجاعلتها بالنصف، وأما الإِجارة فإن الأرض واسعة كبيرة. وفي نهاية الحوار وقع الاتفاق على المجاعلة بالثلث على الثلثين من الثلاثة الأرباع وأن تكون الإجارة سبعا وعشرين سنة. وقد صيغت المجاعلة كالتالي:

أنه قد جاعل صالح بن راشد لولايته على بيت المال من قبل الإمام فيصل بن تركي الرجل عبدالرحمن بن عبدالله بن طوق المجاعلة بنفسه لنفسه على عمارة الثلث بالثلثين في جميع وجملة الثلاثة الأرباع مع المجاعلة على العقارات المسماة المناخ وأم البعوض والتابعة وأم القطن وعبيد الشين والمعامرة والشهلية (٢٢٧).

وعند استيلاء العثمانيين على الأحساء في عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م أرادوا أخذ تلك الأملاك من ابن طوق ورغم مجادلته لهم أنه حصل عليها مجاعلة مقابل نقله الأوقاف فإنه لم ينجح إلا في إبقاء عقار أم البعوض والذي دخل مشاركة مع الأملاك السلطانية [الإدارة السنية](٢٢٨). ويعد ذلك العقار من أفضل تلك العقارات مما جعل ابن طوق يسعى في ٢٥ ربيع الآخر سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م، في الحصول على المقامسة ليحصل على نصيبه مفرزاً، فقد كتب لمدير الأراضى السنية شاكر بك رسالة طويلة جاء فيها:

من خصوص بساتين أم البعوض واتباعها الواقعة في طرف قرية بني معن لما كانت مشتركة بين ما ورثه عبدالرحمن بن طوق ومنهم الضعيف والقاصر والمرأة والوصية وماشابه ذلك من الاشتراك مع الذات المعظمة والحضرة المكرمة المحترمة الشاهانية. وكانت البساتين المرموقة من مدة ثمان وعشرين سنة وهي في عقد إجارة المجاعلة الواقعة بين مورثنا عبدالرحمن بن طوق وبين فيصل بن تركى آل سعود ووكلائه... وحيث إن هذه الجاعلة والإجارة يعقد شرعي ومتضمن لمصلحة الأرض المذكورة لكونها قبله منخرطة في سلك الانعدام ويشهد بها حالها ولأنه لم يوجد بها من النخل والغروس سوى ما غرسه واوجده المستاجر المرقوم ومن بعده ورثته ولم ينتج في البلد للأراضي الأميرية سابقاً مثلها مما جعل الدولة العلية تقر المستأجر على إجارته واستكمال معاقدته وحين إذ توفي المستأجر المرقوم وبقيت الأرض المرقومة في هذا الاشتراك والحال أن الورثة المرقومين ضعفاء وغير مقتدرين على التعمير لكونهم يتامى قاصرين فقراء وأرامل وأوقاف ونساء... وقد أحاطت معلوماتكم السنية مما تقرر في معاملة البلد بهذه الأطراف إذا لم يتجدد لها التعمير كل سنة لم تود وارداته على الوجه التام. . وعلاوة على ذلك أن الإجارة كملت خلال سنة واحدة ووجبت المقاسمة بموجب المقاولة الشرعية الواقع عن عقد الجاعلة والاستئجار بين المؤجر والمستأجر كما تضمنته حجتنا المتضمنة لذلك، فنسترحم الدولة العلية في تخليص الحصص المرقومة بالتقسيم بعضها من بعض حتى يتصرف كل فيما يعيد إليه وتتحد الحصة السنية والرعايا (٢٢٩).

وقد شرح مدير إدارة الأراضي السنية على معروض إبراهيم ابن طوق بما يلي: قرأنا العرضحال والأمر كما مرقوم فيه، لكن لابد من أخذ صور الحجج المتضمنة لما ذكر ورفعها مع العرضحال إلى قومسيون بغداد الجليلة وبموجل الأمر يجري لكون التصرف بالتقسيم مما يلزم فيه الاستئذان (٢٣٠).

وبعد هذا الاستطراد نعود لذكر أن الإمام فيصل بن تركي بعد إتمام بناء المسجد كتب إلى الشيخ عبدالله بن عبداللطيف المبارك في ٢٠ ربيع الأول ١٢٧٧هـ مانصه:

من فيصل بن تركي إلى الأبناء الكرام عبدالرحمن وعبدالله أبناء الشيخ عبداللطيف بن مبارك سلمهم الله تعالى وعافاهم ووفقنا وإياهم آمين، سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وموجب الخط إبلاغكم السلام والخط وصل أوصلكم الله إلى خير، وماذكرتموه صار معلوم خصوص تسمح أمر المسجد ووافق بناه فالله المحمود على ذلك لانحصى ثناء عليه، نرجو أنه عمل خالص صواب، أيضاً تذكرون أن احتجتوا نزود سعة وصارت في ملك عمر بن ناصر فلا بأس أقفوا عليها أنتم والأخ صالح بن راشد، تثمن بما تسوى يدفع لصاحبه حتا [حتى] تبرا الذمة ويرضي صاحب الأرض (٢٣١).

وقد أوقف الإمام فيصل الأملاك التالية على المسجد وهي جميع وجملة العقارين المسميين الجباري والحصان ماعدا الخارج منه لغير الإمام فيصل وهذان العقاران واقعان بطرف شراع العيوني بالمبرز، وكذلك مستحق الإمام فيصل من العقار المسمى الكساوي بطرف الرفعة وقد جاء في وثيقة المسجد الذي أوقفه الإمام فيصل بن تركي على الشيخ عبدالله بن عبداللطيف بن مبارك والمحررة في شهر جمادى الأولى ١٢٧٨هـ يخط الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ مايلي:

الحمدالله الذي سلك بأحبابه طريق هداه ووفقهم للعمل فيما يرضاه وجعل لهذا الدين حماه وللمساجد بناة وللمشاهد رماة وأصلي وأسلم على من انزل عليه مولاه إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ما قام قائم في مصلاه وما استمر داع في دعاه، اما بعد فإنه لما كان مسجد الإمام سعود رحمه الله الذي اختطه بعد ما أخمد الله

مطرتها صالحه للاصحار اري الاحساج لموامعها لبقيص العلاء الإعلام على هراهم الملك العلام واناالمه اعراله العرمان دورعدادان المصى الكروععى مَا مِلْتُ حِمَاهُ السَّمْدِينِ اللهَالِي لِهِمَا مِلْ بَعِد لها هِ مَا تَحْهُمُ مُنْ بَبِرُزُهُ وَعَلَاحِذُ فِي إماسي مقد فابكنا حزه كخذعل مها وحذاها معابعه بهاطرة حالة المراضين المحسن الصليعيمة وعليها مغيا الذي عبدال عن المحسن الصليعيمة دالزور دعيها فتي حروا فعرانوز كالحارم مكامة ولاعذف وعليها مصاحبة للمواجئ من مريد و ورهدي وعليه مواجئها مواجئها البنت المدى ماذكر وعليه المدى من مسئل وطفر فاطلا البنت المدى ماذكر وحاجئة المواجعة المافق المافق المدى من مدالون مرحب المدالون المدى وعن المنظم المواجئة المدالون المدى المدى وعن المنظم المدى المدى المدى والمدى المدى عان معدالعدالقادر لطعا بسرير لميرلسرالومن الرحيم تحيين فيلام الماضية الملاحق الماضية الملاحق الماضية الملاحق الملا المحدثة نجزاراً بمكثرُمات وَوَافِع الدَّرَجات الَّذِي مُدَّمَوا بَدُونَصْلِه عَلَائتُصُرِّقَينِ وَالْمُنْصُرِّقَات وُوُعَدُهم بجرُيواً البُّهَات فَالْعُرْفُنَالُمُ لِيَّاتَ وَصَلَالِقَهُ وَسُرِّمًا عَلِينِينَا عَيْدِ صَاحِبِ الْحَوْضِ وَالْعِزَاتَ أَمَا يُعَلِينًا مُنْ الْمُلْمُ الْعُلُوا مِعَالَمْ الْمُلْوا مِعَالَمْ الْمُلْوا مِعَالْمُنِيلُ الفاضل وَمَنْ صُوَّعَن السَّنَّة العَرْائينا مِنْ وَفَضْلَدالكوكب الدُّرِّي بِحَكِي إِمَا مُنا الكرم ومت لَدُ العَفَّلُ وَمِنْكُمْ فَيْصِعل ابن تركي سيمًا ٥ وُحُلُاه بِنَا ءُبيُوتِ الله وكانَ قد بَنْ مسجدُالاما مسْعُود الَّذِي الْحَتَظَّمُ لَاجْعَلْهُ السَّاقُ لِرِاللَّهِ عَالَمُ

ألمح وسُدٌّ بِاللَّهُ ثُمْ بِصِنَا رِحِهِ الْمَدُود الذي انعَلَىٰ اللَّهِ بعدُ دَهَا بِوَخِزَاً بِ وُقَدَ وَقَعْهِ وَحُبِّسَهُ وَأُرَّبُى عَلَى عَبْدَاللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللّ عبداللطيف ابن النَّيْخِ مُبَّادِك وحِبَالِمَا مَتُدُونَطَا رُثَرُ وولابَئِدُ وُالْقُومُ بِالْتِيرِ وَالْوعِتنا وَبِجُدِمتِهِ عَلَيْهُ وَالْمِيْدُ وَالْعُلِمُ الْمُلْكِيدُ وَالْمُعْلِمُ الْمُلْكِيدُ وَالْمُعْلِمُ اللَّهِ الْمُلْكِمِينَا وَالْمُعْلِمُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ المُتَالَّةُ اللَّهُ اللَّالَّةُ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ الللللَّالَّالَاللَّالَةُ اللَّل عِي يُبِيد وَيْنِي مَنِيد اوْبَنِي وَالربِ عِلَالْصَالِح منهم مُ بعدهم فعُلَى اصّالِح من أَبِنَا ثُهُم بَطِّنْ لَبعُدُ لَكُنْ ونسُلَةً بعُدُنسُ إِلَى الْمَالِحِينَ اللَّهِ اللَّهُ اللَّال الأرص ومن عليها وهدف والوادش وكال المسجد يمتاج ال وقف بيعم برالعيّامُ التّلمُ المن المرن المرمصنالح الانام المثالم الارتفاق - بو عدل بوللدِّين الفَوْام اقتطع من مَنِيّ مَالِم مَا مَرْفَدُ فِي الْجُرْفُ إِلَيْهِم وَوَقَّف وَالْدُو مُعْلَقُ وَمُوعِدُ محاص والعام ويسس بربيد المسترين بخيرا أبياري والحصان ما عندى الخارس بي الجزيز بهم ووقعت وبعدو بهم سربية جبع وجلة الفعدات المسترين المتراطقة وتحقيل ما هو يحق المعاملة الفاحتين العرف المعاملة ا البيئين عَدَالْتَوْدِيهِ بَهِ إِلَّا مُرِهُ الْخُوْدُو الْخُوالِي وَالْتُواحِنُ وَقَفًا لازمًا وَعَبُسًا حَازَمًا وقَفْدَرُهِ أَعْلَمُهُ وَظَلِما أَمِنَامُ وُالْبَغَاءُ أَعْلَى ورجاند الدان يَرِث التَّذُ الأَرْضُ ومِن عَكِمًا وهو خَيْرُ العُلايِينِ فَنْ كَبَّدُ دُومِهَا سَرِّعَهُ فَا عَا أَعْمَرُ عَلَيْهِ لَا يُعِيدُهُمُ الْعُلِيدِينَ لِلْهُ الْعُرِيدُ لِلْعُلِيدُ الْعُرِيدُ الْعُلِيدُ لَوْلَكُمْ إِنَّ السَّمِيعِ عَلَيْمٍ وَمَن سَعَى فَ تَغِيدِهِ الْمُصْرِفِراً وْنَزْعِدِ فَانَ السَّحْسُنِهِ وَسُنَا تُلُدُو وَانْ الْمُنْتَامُ مِنْ وَعَلَيْهُ لَعَنْ وَالْمُلَالِكُمُّ والاناسداجهين كالنخي للوقوفة الذكوم وكال وزارع عيش أرز شهد مذلك وكيل الامام وفاشتر مسالي واستد وسندور كالتبراهيم ابن صَالِح الْمُلْقِبِ بِالْمُلُوبِ وَمِسُلَى الدِّيَّ الْمُلْمِينَا وَلَيْمِينَا مُورِ وَعَلَى الدَّرِيمِ الرائيسِينَ الدول سِنْمُ النَّالِيمُ الدول البين سيخ وجانين ولال عناية على أصلها برفائج ف من غيرنا وه ولا حذن ونها منا (رسنست به مسام عشر مناصرين) " ووه سد وعاسعه والسيعين وجانين ولال عناية على أصلها برفائج ف من غيرنا وه ولا حذن ونها شارة الشيخ عدا سراء حسين العضرب عاالوضية وجند ولهان صعود حبيع ما ذكرين الام منصرات مثل وحقد حتى لا يمنى واما الاقل عبد الذمه اليه الله على امته، وصلى بعال بلاد ملك وهذب ا صدرما زوكا ذكرين ذكرة لاهذا الفتيرالي الدع إمين عرب ده في قا خواد مي المراب الم والاوقا فإلمذكورة اعلاو تحبة بداعام المسوللة كررائ عليك به عباللها وك قالمملليق





منت لدي ماصصاه الاماع طي اهو منحور چي هذه الورخ محصح لري واصفيت املاد الفيغ الديورجي لري الرجن ان حمل إداري عوض ونها لمبر الرجن ان حمل إداري عوض ونها

المريسالنك احدامه طريق عداء ووفقه العرار نعال عال لمناللينحاء والساجسناء فالشاهدياء فاصليفاسلطونانل مواله اغابعوساجد اسرهامن باسه صلايسهليدده في الراهب ماقامقا يؤفي مصلاء ومااستوداع فردعاء أحابعد فانسلاكات مسعد الدلمسعود والمعالذي المتطبع سما الغوالليورد حود ظاهالذي اعتطرب مااخل الشنار لجبوره الكأش بفريق النصاشا من المحساء الحروستبالله فمهاما النقيطاءت الماره والموسد قايا وبالمراوق وامتهندالنان هم لاملسهم ظالموت صاعامالسلي والعائم بيضائف للبين وحافيه واقالسلين والمقتواه اماستسيدالميسلين والمتتالكين سنعب العلليث فريخالصللين اسلهم وعقالين ومنعلت لمالات وجاءت ي مدلالهب وخل ساط عداء حلالات العود الدلمالحاء يُعل ابنتهالسعود بادب متعالية دحكتسام يتلسناه طالبالج بعقلائه كانتنب المتيامني مه وات برينه واستر ونعب وام ما المباد المارية و المارية و المارية المباد المارية و المارية و المارية و المارية و المارية و المارية و ا المارية المارية المارية المارية و الماري ومضالباندوالساع فيديه الملا وعسلما حسفها عليد فقعط سنة واجمال فارد البردان في من طفل خليد وفقد عليه ومهده في العلم الله عدد اللطب الراث العليه والعلمة القديمة المسلمة المعلمة عن النطقة عمد العليه العدد المدينة والمسلمة المسلمة المسلمة عمد المدينة والمسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة الم لحائسا لمعنذوي والمعالمنكور وادية ابتركزور والناجد للبعدنسل الإعلاجيب الإسفل آلى ان يعقان الارض ومعطيها وموجه الطناب مقفاء فبالمسامير فنمت المسا منطفا المنطالين يبلغه منسى فرتد يعادت سلراد ومولطت ماعب مولعاته فهده بلطك إبنة اكرام عبايس يحيديم ابعجع البهاالملم وعياسان حسين الخصيب جرافك ملاكات

المياله

ص و مرمني سا دکش ووقع حني ما نزيس والي د دندي تونيف د حد يت

وقد امضيته وان ذم المورد الشهداع الدي بما المفراط الما المفترال ال

نار الجحوده، الكائن بفريق النعائل من الأحساء المحروسة بالله ثم بإمامنا الذي طلعت أقماره وشموسه قد خربه المسرفون وامتهنه الذين هم لأنفسهم ظالمون فبلغ دماره إمام المسلمين القائم بوضائف [بوظائف] الدين وحامي حوزة المسلمين والمقتفي إن شاء الله لسنة سيد المرسلين والمنة الكبرى من رب العالمين عند غربة الصالحين أمام جزيرة العرب ومن علت له الرتب وجاء على سيرته من العدل العجب وشمول بساط عدله أهل المدر والعمود الإمام الهمام فيصل بن تركي آل سعود بادر بهمة عالية وحركة سامية لبنائه طالبا جزا [جزاء] لخدمته الله ثم خدمته فلم استتم وتكامل حسنه وبهاؤه وجاء على وفق المراد فلا يكاد في الحسن يزداد جعله الله عملا خالصا لرب العباد منجيا لبانيه والساعي فيه يوم المعاد وبنى به لصاحبه غرفا علية وقصورا شامخة سنية واجر له ثوابه في المحود التي هي من كل خليل خلية وقفه وحبسه وأبده وسرمده على عبدالله بن الشيخ عبدالله ومحمد ومحبوب بن جوهر تابع الإمام وعبدالله بن المخضوب.

١٣) أوقاف عمر بك:

أوقف عمر بك جملة أوقاف في سنة ٥٠١هـ/١٩٤٦م، على المسجد والمدرسة التي أوجدها وأوقفها على يد الشيخ محمد بن عثمان بن جلال وجعله متوليا على المسجد المذكور يعمره ويعمر أوقافه ويؤجرها ويستغل أجرتها ويفرقها على أرباب الوظائف على حسب ماذكر الموقف، فإن زادت الغلات على قدر الوظائف المشروطة جمعت واشترى بها عقار أو بعض عقار وإن قصرت عن ذلك وزع المتولي النقص على قدر الوظائف (٢٣٤). ثم بعد صدور وثيقة الوقف قام عمر بك وأدعى على المتولي على نظارة المسجد المذكور الشيخ محمد بن عثمان عدم صحة هذا الوقف على مذهب الإمام المذكور الشيخ محمد بن عثمان عدم صحة هذا الوقف على مذهب الإمام حنيفة النعمان مريداً بذلك استرجاع الأوقاف إلى ملكه وبطلان وقفه مما

جعل المتولي يصر على صحة الوقف ونفاذه شرعاً على مذهب الإمام الشافعي وترافعا لدى القاضي يحيى بن محمد الشافعي قاضي الأحساء آنذاك فحكم القاضي بصحة الوقف ولزومه شرعا على مذهب الإمام الشافعي (٢٣٥). وكان من ضمن الشهود على هذا الحكم كل من الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله بن حسين والشيخ محمد بن سليمان بن صفي الذين والشيخ أحمد بن محمد بن علي الملا والشيخ محمد بن ناصر المفتي والشيخ عمر بن عبدالرحمن بن محمد الملا والشيخ عبدالرحيم بن إبراهيم بن حسن المفتي والشيخ أحمد بن إبراهيم بن حسن المفتي والشيخ أحمد بن بن صدري بك ويحيى بن محمد بن صالح وأحمد بن مبارك عبدل والشيخ علي بن صدري بك ويحيى بن محمد بن صالح وأحمد بن مبارك عبدل والشيخ علي بن أحمد بن النجار وحاجي بن سعيد وإبراهيم حاجي ومرقب بن فجري العصافرة وعثمان بن علي الصراف وسجاد بن عبدالله.

١٤) وقف محمد بن غرير بن عثمان بن سعدون:

أوقف محمد بن غرير وقفه في ١٩ رجب ١٠٧٦هـ/ ١٦٦٥م، وأمضاه قاضي الأحساء صفي الدين بن سليمان (٢٣٦). والوقف عبارة عن وقف جميع العقار المسمى الخيس الواقع بطرف الدباغية علي محمد بن حسين بن عفالق وقد جاء في وثيقة الوقف مايلى:

أوقف وابد وسرمد وتصدق به الصدر الأعظم والمولى المقدم حامي حوزة الأحساء ونواحيها طراز العصابة الحميدية وتاج الزمرة الخالدية الجامع منقبتي الكرم والشجاعة مولانا الشيخ الأجل محمد بن الشيخ غرير لازالت الاسلام تستضيء ببدره متقال عند قدر جلالته وجلال قدره ولا حال وصرفه بين بسطة نعمه وسطوة قهره والقلوب والألسن تجتمع وتفترق هذه على ذكره وهذه على شكره والمحامد والمكارم تعتلق وتائلق هذه ببشره وهذه بنشره والعزم والرأي إذا أفل أو مال استغاث هذي [هذه] بنصره وهذه بفكره.. الخ(٢٣٧).

وقد شهد على تلك الوثيقة الشرعية كل من جلال بن عبدالله بن عثمان بن جلال بن عبدالله بن جلال وأحمد بن مظفر بن محمد بن علي شاه.

١٥) وقف مسجد عثمان بن محمد الكرود:

يعرف هذا المسجد ايضا باسم "مسجد مصبح" ويقع في شمالي حي العتبان في مدينة المبرز. وقد أضاف ابن الموقف إلى أوقافه في ٢٨ ذي الحجة العتبان في مدينة المبرز. وقد أضاف ابن الموقف إلى أوقافه في ٢٨ ذي الحقار العمروف باسم النوم وتابعه أشراب الضباعين ونصف غرافة الطوينة والحزم الواقعة في طرف القرين من السحيمية وكذلك البيت الشمالي الذي يقع بقرب المسجد (٢٣٨). وكان من ضمن شهود إتمام الوقف ونفاذه كل من هاشم بن سيف العتيق وعبدالعزيز العفالق ومحمد بن صلح بن شريف وياقوت تابع أحمد بن فيروز وكاتبه صالح بن عبدالوهاب وابن ممليه الشيخ محمد بن فيروز وكاتبه صالح بن عبدالوهاب وابن ممليه الشيخ محمد بن فيروز (٢٣٩).

١٦) أوقاف علي بن محمد الخليفة وإخوانه:

أوقف علي بن محمد بن خليفة عن نفسه وعن أخويه أحمد بن محمد بن خليفة وأبن أخيه عبدالله بن خليفة بن محمد بن خليفة وأبن أخيه عبدالله بن خليفة بن محمد بن خليفة في ٢٧ شوال ٢٠٠ هـ جميع المدرسة التي بناها الشيخ خليفة بن محمد في حي المقابل في مدينة المبرز. وأوقفها على طلبة العلم من المذهب المالكي لقراءة الفقه والحديث وما احتيج إليه من علم التوحيد وعلوم اللغة العربية. وقد أشترط الموقفون أن يكون المتولي للتدريس فيها وإفادة طلاب العلم هو الشيخ أحمد بن عيسى بن مطلق حتى يتأهل لذلك أخوه عبدالله بن عيسى فيكون التدريس بينهما مناصفة ثم من بعدهما على أولادهما ثم أولاد أولادهما. وقد نص علي بن محمد بن خليفة على اشتراط نظارة الوقف لنفسه ثم من بعده للأصلح من أبناء محمد بن خليفة

و صورة مودمل

سّان هده المحدات عدد سن صابع المنقول سالا الاطاف وقوبلت على صلعام فا بحض من عدر ما ده ولا مدف وليده اصلاً وحتم الشيخ محد بن الشيخ حسيف اجد سافي فصع ما ذكر مرره الإقل علي بن ممد الحدالقاد والمف شد بد حتم علي معد الحدالة ادوام ف شد بد

قابرانا هذه المجدم اصلع بنقول منه وُلِيه حَمَّ السَّعَ مَعَ الْعَدَّ الْعَدَّ الْعَدَّ الْعَدَّ الْعَدَّ الْعَد معدمة له من عَبر مِنا وه ولاحذف معدمة له منا الحق المنه عبدا بله منا بي يتى الملاء وعبدالون برعبدالله بعير عنى الملاء وعبدالون برعبدالله بعير عنى الملاء وعبدالون برعبدالله بعير عنى

بسائدا أرمن الويم

هذه يجنه شبعيه لمبسن فادلزش ع الشهذا لمهودكهما علاه تغضل اشانتاله ليد البخدع ودضآه أمثلها مصيخت يا توتيعان أكم ا مَثَّا عَلَيْهُ الشَّيْخِ عِدِينًا لَشِيخِ حَدِينَ العِدِسَا فِالعَامِي الإسساءَ المحرن عمر النظامي الإسساء وتد سانبا وتوليت كلصلخا المزبو وفصح ماذكر وولعوج عبادا مله ثعاثى الحصوء ودضآ والشيخ يمد فالشيخ بمذاهد سايز إشانبي التأكيم تبكرا المحرس سامهم الله تعالى وكانت عد لول الدولى ودخه بقاوخ اسع شرشهر مهد الحامر سنة سنة وسعيف ولف والانظ الذي فيعجة لأولى التيعيا توقيع مني لديث هذا مااوتت وابدوسهد وتصدق بدا تصدوا لعظيم ولوف المعدم حاي موزة الحسسة ونوع المربرا لعصليه الحبدية وتام الزمره الخالديداليات منقبت الكوراد شماعه مولانا استنج لإسراعدن بشرع عربه الشيخ عنان بن السفيح سعدون لأنزالت الإسلام تستقيني عيره والترن متعال عند قدوم بولة ومبولة قدده ولاحال صفا مين سفة نمدوب طوة قهره أدلقاب ولالسن تحبتم وتغترف هذا كتى ذكوه وهذا المتحت التوه ولمحامد والمكادم تعتلق وتالنات هذه بسينمره فوق بنيشوه إلعزمروا لأيسافا افل اومال استناث هذف بنصروه ذف ينتكوه ولإبرت نعمدا تفاوليه وسابقه ولمانيه الماكل مأيث سنكهم الله ولنا وتوفيق في العتناء لمنيات و وخالالسنات فآنه لما لأى نسم الله تعالى ستى دوليند عبود ولانداب وديوق ملاها عجادئي فدهولزلنعاس وسراء عضرمك ذكرها والوصف عن الوغ مدها قصيرا وطرف التاس فيلاني ملوغ منهاها خاسساة ومسيرالد لدملا عنه السديدالمعضود التوفيوه والتأ يسي في الماهل في المرتب المرتب المدينة عنه روي ابومامه الماهل في المنه عن الدي الله الله والمرابعة تركيب ليه ورم بدلوت من مان ربط فيسبل منه تملك ورعام علما احت مع عليه ال به ون تُصلق بصدقه فأجرها بجربُ والدمآجن وحِلْ ترك ولدُّصلاح فهو بيؤول فوقت أُفقه الله على يساط برضاه وبدأ بألله عليه معله وتصدق في حيانه وبعد وفا تدمن لهب ماله وسالص في الهما هوتت قبضة ملكك وتصفه حينان و والاجميع العقالسا الندل لكائن بف الدافيد ف الدائسة المحدد وتليَّغيد الطبال المن وحد الحسف ف ومن المالك المالوت المالك مسراك يختلع ومنرع الشيخ عيرش قار لبطاب مال ورثدة احداد يستم بحد توشيه وجنو المعيانية الساوه وميا سار الكليب بيرمالهذا بلدود من المدود ولمقوق ولتوام للواحق لإرض النجيل الماء ومراه ومنبعه والممر وكاق ليل وكشرهومندا ويعم وكلمق لنآلك لحناك فالك فالمردخارمًا عدا وقنال يمحدا ثابعا سهميرما ذكران محديث ببعظ فالحاط المجلس مع على ولديه الز والمتأف لذكمتن الابط لافنين تموعل ولاوا والدوء تمعل ولاوهم هاكنا الماءان وامتدت فروعهم نسس المدل وتيا مقتد وقفا صحيقا مؤتبل فارأ وصدقة بنه بتلاصي يعاش فافذه لامشويه ولارجبه لايباع ولا علا ولايس

جى مرئا ئابلت ىسى ئالجىنى ئاملى النفوائد منظار إبعار ئابلت ىسى ئالمجىنى ئاملى دارد بلى دورد دادرا مزير دان والإحذاق كلام الوار مزير دان عالم على كلام الوار

ومدناالمدجب لتحريز مالذمجال تستليره هواستدوتف وحشى وابدوسرمدالموا لكرم الشع على زجمه باخل اصالذَعَ نَضْدُ وَمِكَالُمُ النَّايْتَدُ شِيعًا عَيْرًا خِيرُه اللَّهِ كُرُمِينَ النَّبِيخَ مُدَيِّن تَحد بنا خليف بشما وفوالا كَلْمُ الْمُرْبُ مُولُوبًا السيدعدالهزبرالسبدا جذالوكاذي والأومعيدالهزيه تثيبم احائها تسبعدا لماح فيالون ومماخ اس عدب خليفه سنا نهد ويوكالتراكف عن ابتا فيدعبداله إي الرحن خليف فرعدب خليفه سن بهد شد ايضيك ومذكه جيف المدرسة الليّا بشني عاالرموم الشيخ كالمذبزة قدني الفالم المبرندناج الدخب الحرس العسب سهرنعالتك بماوربهام وكرحدود خالجيع جدود خاومته وها وترابعها وتواحفها وما شمك عليدوس سبب الهدا شرعا وعرفا علطلبذا لعابن الكاكيزنغ الذنف وحدبث وما احتبى الدى صحيد وعربيه ما صة به بكروج براحدورينيا ودنوسينا أنتشرا لعلودش ويزا طليه وشركا ان يكمة المتعابلات وميس مبهاءا ما دة العلك المنا على لذيك وهد الاجر الاكرم النبية إمرائي الرفي مد لايا النبية عيس ب مطلق الما كل حق يتا هولذ لك ا احت الابر النبي عبير بن مولانا النبيج علي ولذكر مركمة الدريد بنها منا صف من معد هما علم ولا دعا يزادلادا ولادها وهكذ طبغة نعدملية فهمزين الدااه وفرود عليهكوهرم إلوارتب مانه برجدله عقط متلعل لذكر بسعدة على فطران على الذفي وكرف بالترب الذكر بنصب بهات رأوه ملاام على والماكيم وشرقه المذكورة النفا رق لننه بخرس بعاد لا النفا رؤ للإصاب بها ما مرب خلف با ما الاصل منا بها والمناسج وهكذ اولع النظيل عن اورا مع الآق والاعات وون وحشى والذوس مدال بالدكور إصال من نفسه وسالته ابضائه و در صع النما و وهو الغزالة ما شاره الرمز الشيخ خليف زهر و الوسل والحرق بسب المات المذكورة وعيد و منا عليها برصابت بنه مذا المترسكة بن شكر الكان معرف غيز ما هله بل ساقيمها الغني بادالحرب بسبب الدمية بسرته له عا وديدى فرقع و وجنع خدود الفرو و صفرال وسرت الدي العائمة التابعة له وفريط الارض والخار النسيل والماء وجزاء وم ما كوالله وم عا المائق وما بنس (يرعا وعنا عل المرسة المدكورة بسب و من ربعها بعارتها وما تحت عرايده لحصر والدل والبير اللعن اللي بعد ويكرد وغيره مك واصلاع مرافقها ٢ ونمارة البغادا كمذكر والغام ليبيرف للمدرس فبها المذكورنم مؤالترثيب المذكور لنكل من بندل المدرسيس فيهد وننا تعجام بيدا غرام ميا منته المعل شرائطا المحدة ورواجه الازم طالدي جمع المنسدات الندعيد ما حد بذك وجداته ورضاه والعاوالاخر ومنفذ لرسية المعرم الشيخ حلية بزخم المذكرر وحداله عليه جرم ذلك دوم ذاكرة الساع عندين شال سكانته الغروم عن يتين هجرته بمهدمة لكري لا ناالسيد عباد لوزا ازوادي وابسرا وبكر ا المنظمة المنظ ر من المركز النبيخ على زنون خليف سلتها كارتينها من برف من ميرزيا وه والاحذف وانا الغقد الحاجه اللطب الرنف المركز النبيخ على زنون خاري المياس من شهر المهاد الندي م سعت النا المناح وزنا أم والإن

ثم على الأصلح من أبنائهم (٢٤٠).

أوقف الموقفون على المدرسة جميع العقار الزراعي المسمى سليت بن شكر الواقع بطرف عين باهلة مع تابعة من الغرافة التابعة له والذي اشتراه الشيخ خليفة بن محمد في الأحساء والذي كان عبارة عن بستان نخيل. وكان شرائه لذلك النخل خصيصا لتلك المدرسة إذ عينه وقفا عليها بوصايته بذلك. وقد أوصى الموقفون بأن يبدى بالصرف من ريع الوقف على عمارة المدرسة وماتحتاج إليه من الحصر والدلو والرشا للعين التي فيها وللبكرة وغير ذلك والصرف منه على إصلاح مرافقها وعمارة الوقف المذكور. كما نص الموقفون على أن يصرف الفاضل من ريع الوقف للمدرس القائم بالتدريس فيها. وكان من شهود إتمام الوقف ونفاذه الشيخ عبدالرحمن الزواوي وأبنه فيها. وكان من شهود إتمام الوقف ونفاذه الشيخ عبدالرحمن الزواوي وأبنه أبوبكر والشيخ إبراهيم بن عبدالرازق وأحمد بن عبدالسيد (٢٤١).

١٧) أوقاف مسجد دريب الواقع في محلة العيوني في مدينة المبرز:

أوقف الموقفون على ذلك المسجد العقار الزراعي المعروف باسم سفالة الشرقية والغرافة التابعة له وقطعة السليتية بطرف باهلة وشطيب بكر بطرف السحيمية وكذلك ثلث السبع وربع السبع من العقار المسمى بالكليبي عقار آل غنام الكائن بطرف شراع المقابل وعقار الجرسوني (۲٤۲).

١٨) أوقاف مسجد المالح أو المالحة:

يقع هذا المسجد في محلة الرفعة في مدينة الهفوف ويعرف أيضا باسم مسجد الجلعة. وقد أوقف عليه العقار الزراعي المسمى بالسواري ومزرع الارز الكائن بطرف السحيمية وتابعة العوضية والجيعلية وخيس المعتال (٢٤٣).

١٩) أوقاف مسجد الجبري في مدينة المبرز:

يقع هذا المسجد في محلة العيوني في مدينة المبرز، ويتشابه مع مسجد الجبري في مدينة الهفوف في كثرة أوقافه، فقد أوقف عليه الأوقاف الزراعية التالية (٢٤٤):

- ١- العقار الزراعي المسمى ظبيا.
- ٢- العقار الزراعي المسمى معيميرة مكاحل.
- ٣- العقار الزراعي المسمى شطيب الحفر والشربين وعارضيهما.
 - ٣- العقار الزراعي المسمى سبخة الجوهر.
 - ٤ العقار الزراعي المسمى الجفيرة.
 - ٥- العقار الزراعي المسمى شطيب جوهر.
 - ٦- النصف المشاع من غرافة المصطيفية.
 - ٧ النصف المفرز من مصطيفية ربد.
 - ٨- العقار الزراعي المسمى بالربد الشرقي.

• ٢) أوقاف مسجد محمد الجريوي:

أوقف محمد الجريوي في شهر ربيع الثاني ١٢٨٨ هـ/ ١٨٧١م، عدة أوقاف على مسجده وكان من ضمن تلك الأوقاف مايلي (٢٤٥):

- ١- الضاحية المسماة ريكه مزرع الارز بطرف الخدود.
- ٢ جملة الثلث الشائع من الثلث الأوسط وربع المقسم القبلي بعد زلول
 ثمنه من العقار المسمى الرزيقية بطرف الطريف.
 - ٣- جميع وجملة الشرب المسمى بالخوار مزرع الأرز بطرف الخدود.
- ٤ جميع وجملة الشطيب المفرز من العقار المسمى بطحا بطرف أبي
 سودة وهو الشطيب المعروف بشطب قليب.

- ٥- جميع وجملة البيت المجاور للمسجد المذكور.
 - ٦- جميع البستان المعد لماء الغسالات.

وقد أضاف محمد بن يحيى بن زرعة إلى تلك الأوقاف وقفه لجميع وجملة النصف الشمالي المفرز من الغرافة المسماة السعودية بطرف الطريف وذلك بإيقافها من قبله على مسجد الجريوي (٢٤٦).

٢١) أوقاف مسجد محمد بن عبداللطيف بن عبدالله الجعفري:

أوقف الشيخ محمد الجعفري على مسجده المستجد العمارة وحديث الإنشاء الذي بناه في شوال ١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م، بفريق المطاوعة التابع لحي الكوت بمدينة الهفوف والمحدود غرباً ببيت أدنيش وبيت بخيت آل جمعة وشمالاً بيت عيسى آل بحر وجنوباً بيت المال وشرقاً منزله (٢٤٧). وقد أوقف عليه الأوقاف التالية:

- ١- جميع وجملة النخل المسمى العوارض وتابعه الدوسة الكائن موقعه بطرف الحقل.
- ٢- جميع وجملة سبعة أسهم من أصل أحد عشر سهما مشاعا من السدس الشائع من عامة العقار المسمى ببدع آل موسى مزرع الأرز المشتمل على أربع ضواحي وعارض الكائن موقعه بطرف الرقيات تابع الخدود ساقية عين الحقل.
- ٣- جميع وجملة العقار المسمى السويقطة مع تابعها شلخة الصباخ
 مزرع الأرز الكائن موقعه في طرف الرفعة الشمالية ساقية عين الحقل.
- ٤- جميع وجملة ضاحية أم زنبور وتابعها الشربين والعارض الكائنة
 بطرف الحقل ساقية البديع من نهر الحقل.
- ٥- جميع وجملة الربع الشائع من العقار الزراعي المسمى بالطفوف
 الكائن موقعه بطرف قرية الفضول.

الحلللي والنفنوالخة عاليسا علاصلها المنقذكة مند which ex الواء فواخران ٣ الله الرحمن الهيم الحديثة الذي وبق إت و هذاهم المسابقة بالاهال الصالحة قدة لأغربيُّ له العَا تُراوانَ المساجد لله وأيمه إنّ ريْد عداميد وزمود المرفع قدره ما انع به عليه مولاه صلى لله وسل عليه وعلى د واع برصلاة وسلاما لا تعوب بينا به اصل بعد ملاكا فالوتغمن إعظه المرابع المناب عليها فعن اجل لطاعات المدي لرعليها خصي صكا لمساجد العامد العدة لايقاع الصلعات وغيرها من الطائعة الماميم النيمة للعارميدالإئيس والجند مُن بني بلك مسبحاً إبن المله له بهته ي لجينه ولقد لرميد الرك سلزًا وأقال الم انَّ ما يلمِدُ اللُّهُ ثَى مِنْ عَلَهُ وَمِسْنَا بَهُ بِعِداً كُوفاةً عَلَى عَلَى وَنَسْنَ مُولِدا صَالَحَةً مَ كَدا ومِصْفَةً وَرَّبُهُ ا وَحِدا مَا مَالِهِ الْمُعِدال يُ فَالِثُ الْمُفَا اذْ رَشِيا ءَالله تعَا للطاعات العالث علمة المكاع والمهرات السيَّ بُ لِا يحسَّب ومنَّ عليه إلانابه وع أوفات الكَثاعة وجعَل بَا رَبِّي الذيرَ بفلصة فوقف وابَّذُ وخلدُوْمهم المِكانَ المستجدُّ الْوَإِرُّ الْحَارِثُ الإِنشَاءُ الْكَانَ بَوْ يعِيِّ المطاوعة تابع الكنُّ الحدووبيدُ إدَّ إِينَ تبلة ويمة ببت الغيث آل حمه ورحمالا بيت عيسى آل محروجنى بأبيث المال ودثهمًا بينه النابع له بحيع مال مؤلخد وقرم ال طائسولي واللواحف الباخلي والخابجة والمواجهة ومأاتصابة من البيل والمغتبس لرمه نبتها ومها لغسا لروا أشمل كاماذك يستط من بدأت وجذوع واخشاب وبيا تربب وابعاب وسدا مهايفه ف اليه اوبعدمند بغة وبرعاع ما وخصوصة وتغامة بدا لله تيا ابدأً قا لمسجد لصنياة المعلين وولزا لذاكين وا فرن لعامة المسلىمة بالعبدادة فيه بسد رًّا نواعها وآلهر علمن الإدالانتفاع بنينه وغساواغسال وسأاكا نغاعدوسق وكابت وملثيجا بالأواب لخرب موضي والميضاية علمنا بأوالعض وساثرالا لتغاغ وكم ختيب على الدانعسل من والجب ومستخد وتبرح وتنظف ومسائراً بناع الأنتفاع ليضا وتبرط المائم الله نقل الدلاية والنفااس على لمسيد الذكوب وعلى وقا فاد الرجل كم كما بنه الشير عبداللعليف مع خياته خمع بعنه لاولادة الذكور عمل الولاد وم وامتدت فروعهم ولوقف ليضال لنشيخ يحد شعيدال تحليف للملكوب على المسيد المزيد وجملة النفال لمسي العباركن وتأبعه الدق الكاثران تدميعا في المنظم المنظمة عد التعلق المسائلة المسائلة المنظمة المنطقة النفال المسيدالية المنظمة النفا الكائن من قعية بطرف الحفل سافية عينه مع بميع وجلة مسبعة إسهم إصلاحدى غشرسهما شياعا من السيدس الشائع من عامة العنة وتبنئ المان من من الأمرار المنشرة بالأراب وضواح وعارض النباط موتعه يطوف المقالت الصالحة ومساعدة عين اقعا ضيدع جيبع معلة العقارالميما لسبوبقطه متابعه عني العباخ مزرع الإنراك تومع ذلك في طور المنعة المضال معاقبة عين المقل مع بعيع ويول فيلقية أع ذبنوبر وتابعه الفريين والعائرة بالكانش وكاشر المقل ساقة عنا رائد البذيع من بهوا كمقل واجذا يجد وجلة المبع الفائع من المتلفوف الفائع موقعه بطخ-الفطول وا عضاجه ويوله المصف ومدسمه من آليغا فرّالسيباة بالكوبيّا لكانية البع الفائع من المتلفوف الفائع موقعه بطخ-الفطول وا عضاجه ويوله المصف ومهدسه من آليغا فرّالسيباة بالكوبيّا لكاني رباه الحدة وبحدد وجمله التسعين مغالغافة ولمسراة مالدو يحلية الكائنة بطف الثلاث المكاني من عما اعني حملة العقاي وحدودها في بيج امتياعها فوذلل بعديق بها منا معه بعرب مثلاث المعان مؤجما لسبيل لمذكار ويرطال تف المذكور أن مك مكامت ملاكها بجب مالها عن المدود والمسترق لسبيل لمذكار ويرطال تف المذكور أن مك مكاما تمسيده المبارة المديدة السيرين السام المديدة المساودة الذكور أن يك ناما مسجدة الذك الزبور ال ومعدما للاماح والمؤذن وحاذب المآءوبعدالعساح بمكيعتاجه آكم مَنْ يَصِدُ لِهٰ آؤَان بِعِيلٍ لِهَا احدَنَهُ دُوشُرُطُ الْمَا قَعْلَى نَ اَلْعَامُ مِنْ ظَيه يُحِيدُ الْاقَات وله الأستنابة الأمرابط ولاحداد السينا الواجد والمباع. ولومغ المحصلية التنول لمترق له جاعة مدترات ووتركي مصفان وله الما يستغيب مغرص مثله اودونه وشرحا الاكين لإجديد الميكم وانعضا ا ولوسغ آفص إومليدانتغيا المتروع لدجاعة مءتراويح ووثرتج مصفات ولداك يستغ وسيال ولاية الامور تسلط عااحدم النظام والاعد تاريح بالأعور من عله بكل أظ حملا لك وقد جه البيت الذي عوش في المسيد وولا البستان لذي صحيف في لمسجد على لمسود الإير من غيرة في فاك الإنجاب الديد عسيبيه ومغيله وعلي لعندًا الدولالات المساجعين الايتبالات من حرف والعصلاد سيعلم الذي صوصن والتسجد على لتسود الأكور نماعة والحال وملاعه بيد علامور معن عله بعل عرص وعيد و الذي صوصن والتسجد على لتسود الأكور نماعة والحال وملال فا ولا مسيسيسه ومفيله وعليه فله الدوالله الله الاستغلاما ي منعله بنيقاب عرفي شوال تلاسين الغوالا تما يد وللا ترعدي هي مالله ويسلم.

المدن والعلين والصعة والسعم الاتمان الكعلان على ليرسلين وعمّاله وإصعابه جعيرا ما بعدفاج الوصية مندوب اليه وإعال البرم خرجية نطعة بالتزاد العظم مدد عيم الرموالعظم فرضل الكلعشب بالموينبر ندامة فقد سلك سبالا ستقام ما كانت المصية مرعظم العرمات وازى كمبرات وانحسنات لعب الرجل المبرورالشيخ عبدالعطين النيخ عبرالين عبدارهما الجعنري الايومي فا وص بعد والمنا والمبرورالشيخ عبدالعطين النيخ عبرالين عبدالعمد المبرورالشيخ عبدالعطين المبرورالين عبدالعلم المبرورالين عبدالعلم المبرورالين المبرورالين عبدالعمد المبرورالين المبرورالين عبدالعمد المبرورالين عبدالعمد المبرورالين المبرورالين عبدالعمد المبرورالين المبرورالين عبدالعمد المبرورالين المبرو ان المالالتران محدّ ارمواليه وبعد رجوعه عركل وصيريس بقر هذا التاريخ الآلي اوص المعتمد وتعرفي عمله وجبلته بطعه ورض من غيراً كا ولا أكل والمحمد بن به خامسيد في فريق النعائل وجعل البنيان وسرا وبقع المسجد على المربع ومجير وجعل الدفت على تسبيد بعد بينيا من مستجعة من العقا والمسمى بابسيان مزيج الادر للمروق ببيدان الكوينان الكاث مديني بطرؤ الغفيوليسا قيَّ غفيب الغَغ بْبَهِ مع تحديده واوص مراس مال عقدالتغليم الذي عندم مرزاء وهوالغا وطويع بالتشنية الذي على سنحة من البيبان مشرى المصدية مين اليتم م النفت وانق المراعدة في من ورندة على سيداريم وجدتما ما المنتق التعليم النفت وانقص الميلان المربد واوصى المام بثلثاني الربع والزاعب الماء من ورندة على المربعة والمراع بالمربعة والمراع بالمربعة والمربعة والم والمذون لك واوص الين بمستخدم والزبدا وهما دلعة اسهرم اصل سبع بتقديم لسين وتبعيره بتقديم السيوسها وناجها والقرون ملت واوسى العابس بعدم الربد وسعارت الهرم الهرم الهرم المحرب المعدي سن و سبي المسدي سيد ١٠٠٠ الفراديث النظر المسجد وجعل عليه في الدماني المسجد من عصر وجرار وولى وريا وسراج وارص بارس مركوار المرابعة مسير بدر المرابعة والزعاب دعا والما هرمذكورداع الفلاع وهيم الما هدم علم وفعل الهالهاج وجو بنظرائم بعد من المرائغ عبرادر وفع الدراض مر والعيام بدالجبام مر درات المعام و بيعه ما معمد معد العدم المؤلف و العمد مرافع المرافع عدان ميرة فيرالهم فالهمل مالاصلى المهم في الشيخ على المنطب المناكور منع العرب المعرب المعام المعين مرسودي ولا عزل ولا نضب الما يتعلى عرج والتدابغ الغيخ عراص بعزل وليقب الم مع رقيع وهكذا مان لم بيعبد لعدم ولده العم العلم الأى حِرْا خَلِياً حَمْ يُرِسُدُ فَي عِيْراً وبدل اوسى في تبطيله الله المنتسب وكنيلة في بدّله بعدما سمعه فالما في عالنين يبدلونه دعه الجيمع العمادكور حديث من بني بيئر مسجدًا ولوكم غيرة فاع بغام لم قصا في ايم وحديث اذا ما ان اوم انعلع علم الام عالى المدين حرر وسابع صغرعام المنبه ولتعين ببقيم النا وماة والغام حجمة حنيالانام حدعيه انفوالعبلاة واذكى السدر المهدم معنى المهم عدب عيري حسي المعمدي والكرم عي المعدب جدب الاقل محدب على والم الديري وم لنظرنتك وانادقل محملان خلينه بزنجا واست بشاهدهذا نغلنا و خطري برد والا المعرّي الدراية الملاح، ويالعقد سلا المرافية بي روسي بها عليه ما معلى المعلى وروب المعروب بي ما المعروب بي ما المعروب بي ما الملاح، ويم المنظمة المنظ المكامنورب الله مى بالنورن في مكامى و فقله على المنقول المذكورة على الأفاع وفي عفروا و قروا حدث وا نالكف المنقو (المفاكحة عيراصل المنفعلة من وعليه عقال في عليه المن عبر في حدث المناقطة المحري على د قائل أنده، وحده قابلة وانافغة المحري عرف مع عير زيادة وادونت وانافغة المحري عمل مع عير زيادة وادونت وانافغة وانافغة المحري عمل مع على وعلم المنظمة النوع المنافعة المحري عمل مع على المنظمة المنطقة المنافعة المنطقة المنافعة المنطقة ا المنقطة مذ وعليضم الليخ عباليرب عبار ولي عبر المعرك فعن والدهدة و فوجدة حيد طبقة حرى بجريم عيرناوة ولاحذف وانا الاقل معويكرم عُركيدا لله عني عَرَات الله على على الله على على الله على الله على المائية المائية ا عبرسهن عنا ماب محرب البداهم، محرب محرب الداهيم، عباسه الخطيب الجمع مع عبر اللغني و ذكر ولوم المحمد 4 > سوال - ع ف ١٧١ إدا بعد والخبيد والمنافئ بم مأ الانعان همة البنية في الدعير والم

٦- جميع وجملة النصف وسدسه من الغرافة المسماة بالتوبية الكائنة
 بطرف الحقل.

٧- جميع وجملة التسعين من الغرافة المسماة بالدويخلية الكائنة بطرف الطريف.

٨- جميع البيت الواقع شرقي المسجد وكذلك البستان الواقع جنوبي المسجد.

وقد اشترط الواقف النظارة على تلك الأوقاف لابنه الشيخ عبداللطيف مدة حياته ثم من بعده لأولاده الذكور وذريتهم من الأولاد (٢٤٨).

٢٢) أوقاف مسجد الشيخ عبداللطيف بن محمد بن عبدالرحمن الجعفري:

أوقف الشيخ عبداللطيف الجعفري على مسجد له أختار أن يكون موقعه في حي النعاثل بمدينة الهفوف وجعل اختيار الموقع والبناء على نظر عين علي بن أحمد بن محمد بن جبر (٢٤٩). وقد بدأ في البناء في ٧ صفر علي بن أحمد بن محمد بن جبر (٢٤٩). وقد بدأ في البناء في ٧ صفر العمار الزراعي المسمى بالبيبان مزرع الأرز المعروف بيبان آل عوينان الكائن موقعه بطرف قرية الفضول ساقية غصيبة، وكذلك بمستحقه من عقار الزبدا وهو أربعة أسهم من أصل سبعة وسبعين سهماً. كما أوصى برأسمال عقد التطوع الذي له عند ميرزا وقدره ألفاً طويلة بالتثنية لإكمال الشراء والبناء على أن يشترى بجوار المسجد مسكن للمؤذن وزعابة الماء. وقد أوصى الواقف بأن يكمل ماينقص من نفقات الشراء والبناء من ورثته كل على حسب إرثه، وجعل مانظر أوقاف المسجد ابنه عبدالله ثم أبناءه من بعده (٢٥٠).

٢٣) أوقاف مدرسة سعدون بن سيف السعدون:

أوقف سعدون بن سيف السعدون في عام ١٢٧٤هـ/١٨٥٧م على المدرسة التي أوجدها بحي السياسب في مدينة المبرز الأوقاف التالية:

١ – جميع وجملة النصف الشائع من ضاحية باهلة بطرف السحيمية.

٢- العقار الزراعي المسمى بالجبيل مزرع الأرز الكائن موقعه بطرف أبي
 سحبل تابع شراع العيوني على نهر العيوني (٢٥١).

٢٤) أوقاف مسجد سعدون بن سيف السعدون:

أوقف سعدون السعدون في ٢ شعبان ١٢٧٤هـ/١٨٥٧م، على المسجد الذي أوصى بإيجاده في المبرز في تلك السنة وخصص له ثلاثمائة ريال فرانسة أوصى بأن يشترى بها أرض ويبنى عليها مسجد وما فضل من ذلك المبلغ يشتري به عقار عيش [مزرعة أرز] يوقف عليه (٢٥٢). وصيانة لذلك المسجد فقد أوقف عليه مايلى (٢٥٢):

١- العقار المسمى الصخيرية القبلية وتابعها شطيب الشرقي الكائن موقعه
 بطرف قرية الشهارين ساقية عين الخدود.

٢ - الشطيب القبلي من الشرقي، شطيب الموسى مزرع الأرز الكائن بطرف
 قرية بنى معن.

٣- الغرافتين المسماتين البقشة والبكرية الكائن موقعهما في عين الزواوي.

وقد جعل النظارة على الأوقاف المذكورة لأولاده ثم لذريتهم من بعدهم.

٢٥) الأوقاف التي في أيدي آل الشيخ عبداللطيف:

ورد في وثيقة شرعية مؤرخة في سنة ١٢٦٥هـ/١٨٤٨م، أن العقارات الموقوفة والتي تحت نظارة آل الشيخ عبداللطيف دون تحديد لموقفها ولا لما أوقفت عليه كانت كالتالي (٢٠٤٠):

١ – البستان الشمالي.

٧- الوسيلة.

٣- السطيح.

٤- سويد.

- ٥- المهناوية.
 - ٦- الوادي.
- وجميع تلك العقارات تقع بطرف قرية الفضول.
- ٧- العقار المسمى المسلمي وتوابعه الكائن بطرف قرية بني شافع.
- ٨- والغراريف المصروليات وهن أبي الرزيز الشرقي والقبلي والحمير
 والمصرولية والكائن موقعهن بطرف عين أم خريسان.
 - ٩- الجفر القبلي وتابعه الثلاثة الأشراب الكائن موقعه بطرف قرية الفضول.
 - ١- العقار المسمى الجز الكائن موقعه بطرف عين الحقل.

٢٦) أوقاف مدرسة إبراهيم بن نصر الله وجمعان بن محمد بن جمعان:

أوقف المذكوران هذه المدرسة للعلم الشريف وتعليم القرآن الكريم في سنة المتعلم المدرسة المتعي الكوت بالقرب من أرض المدرسة التي أوقفها وحبسها مصطفى باشا بن محمد باشا بالقرب من الجامع الكبير الجهة الشرقية لجامع المرحوم سيف الجبري بحي الكوت بمدينة الهفوف (٢٠٥٠). وقد شرط الواقف أن يكون المدرس فيها هو الشيخ محمد بن احمد بن عثمان في حياته ومن بعده ولداه أحمد وعبدالله وأن يكون ناظر الوقف هو محمد بن أحمد بن ماجد.

٢٧) وقف مسجد الشريفة:

يقع مسجد الشريفة بفريق الشريفة التابع لحي الرفعة بمدينة الهفوف، والذي أوقف الأوقاف على المسجد هو سالم بن محمد [اللقب غير واضح في الوثيقة الشرعية] وإخوانه عبدالرحمن وعبدالعزيز وعيسى (٢٥٦). وكان من الأوقاف التي أوقفوها على المسجد جميع وجملة النصف الشائع من العقار المسمى الهزانية الواقع بطرف قرية بني نحو والذي تم وقفه في عام

" Dayooky 03 ミアゴラング فكاشف فلكم الظلم بانوار الشرعية الحديثر وشيتك اعلامها فلإتزال ببن الانام سمه وادن به ایضامن و کر فیان دسائی در طری نفسه فی الدر برس باد الاوسد اساک ادواها و مندو با و کد ابن بعدم مغاصر من بعده فی جهار براو فغا صری صیبات فیامت الفاده و دا المفض شیر منا و چلالای اسروالعبول و الفالیم و دفغامون اعلام مسرم الایباع و العدید برا ترکیمت می ولایفرست. الاحساء وقسم من ضاحية الفؤاد مزرع الأرز الواقع بطرف قرية بني نحو والعقار الزراعي المسمى الدعيلجي الواقع بطرف سودة وجزء من العقار الزراعي المسمى صريمة تابع العقار الزراعي المسمى الدعيلجي الواقع بطرف سودة وجزء من العقار الزراعي المسمى صريمة تابع العقار الزراعي المعروف باسم الجزاري. وكان من ضمن شهود إتمام العقد ونفاذه بعض أحيان الأحساء وهم موسى بن سليمان بن محمد الحملي ومحمد بن سليم بن ماجد وعبدالله بن أحمد بن عبداللطيف ومحمد بن عبداللطيف بن محمد بن عثمان وراشد بن سلمه.

وقد تعرض عقار الدعيلجي للخراب ولم يعد به ماء فلم يعد ينتج ريعاً كما كان وذلك في عام ١٢٦٠ه، فتقدم الوالي على نظارة الوقف والمسجد آنذاك عبدالله بن أحمد بن عتيق الى قاضي الأحساء حينها الشيخ عبدالله بن عبدالله بن نعيم يطلب إجازة مناقلة عقار الدعيلجي بالنصف الشائع من الغرافة المسماة الأبيض الفوقي الواقعة بطرف سودة ملك عبدالله بن موسى الحملي فأجابه الشيخ بالموافقة تحقيقا للمصلحة (٢٥٧).

وقام كل من عبدالله بن غالب وعبدالرحمن بن سليمان بن ربيع في عام ١٢٦٠ هـ بوقف جميع وجملة الغرافة المسماة الصبيخة الواقعة بطرف آل زيد التابع لحي الرفعة بمدينة الهفوف على مسجد الشريفة. وقد اشترطا أن يعمل من غلتها حصيرتين كل سنة من النوع الطويل، طول كل حصيرة أحد عشر ذراعاً أو مايقاربها واثنتي عشرة جرة للماء كل سنة، وأن يتم توزيع ثلاث ربعات تمر في أيام رمضان وقت الإفطار (٢٥٨).

٢٨) أوقاف مدرسة الحاج بكر:

أوقف الحاج بكر مدرسته على السادة آل الزواوي. وكان موقع تلك المدرسة بفريق العيوني بمدينة المبرز (٢٥٩). ونظراً لغياب آل الزواوي في سنة

للبطاهات

عدف علاه العل الكرم الفرعبد الحرب احد ناظل الماج مكرالذي اوقعنها على السياني في ملت لانزب على ثلاث الن يوم مد خطوال المالية المالكة المال دويقبض معهم وسدامند بالعاب اللمتاجة الاوقاف العاصم بعد ذلك يصرف خلافة ارماع الاوقاف المديس الذي بدرس في الديسة المنكر عاطون الموقف رحداس تعالى فامام عالربع المابع نصرف خادم النطافي الهمين إحدللنع يساقل يجدكاذكره المعقف في على المرقف نظام الله يعدر شرعيدمث مهبضون ماذكرابغ خادم لأعال يغيال

۱۲٤٠هـ/ ۱۸۲٤م، فقد نصب قاضي الأحساء آنذاك الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن بن نعيم ناظر ومتوليا على الأوقاف هو عبدالرحمن بن أحمد وأشترط عليه بالتخلي عن النظارة إذا قدم أحد من آل الزواوي إلى البلاد وعزم السكنى فيها واطمأن فيها وذلك بسبب شرط الموقف (٢٦٠).

قام الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله الوهيبي قاضي الأحساء آنذاك في شهر ذي القعدة عام ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م، بإقرار المجاعلة التي قام بها عبدالرحمن بن كثير الناظر العام للوقف عن الغائبين من آل الزواوي وهم السيد أحمد بن محمد بن عبدالرحمن ومحمد بن صالح وإبراهيم أبناء عبدالرحمن بن أبي بكر آل الزواوي وبوكالته أيضاً عن عبدالرحمن بن محمد بن فلاح حين جاعل عبدالرحمن بن عبدالله بن طوق على ثلثي العقار الزراعي المسمى أبا الدود الواقع بطرف قرية الشهارين والثلث الباقي من العقار المذكور شائعاً في الثلثين بشرط أن يعمره ويغرسه بمقدار مناسب للعمارة حتى يكون نخلا الثلثين بشرط أن يعمره ويغرسه بمقدار مناسب للعمارة حتى يكون نخلا جباراً في مدة مضروبة عددها أثنتا عشرة سنة أولها سنة العمارة العروف باسم العمارة الواقع بتاروت إحدى نواحى القطيف.

٢٩) أوقاف مسجد رشيد مثيني الجحاحفة:

يقع مسجد رشيد في حي العيوني بمدينة المبرز وقد أوقفت السيدة حجية بنت رشيد على مسجد والدها في ١٨ شوال ١٤٠هـ/١٧٢٧م، جميع وجملة العقار الزراعي المعروف باسم خويس البسيتين الواقع بطرف السحيمية (٢٦٢). وقد أصدر قاضي الأحساء حينها الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن حسين العدساني فتوى بنقل أوقاف مسجد مشرفة الذي كان متعطلا ومشرفا على الخراب نتيجة لخراب البلدة وانتقال أهلها منها وعدم توقع عودتهم إليها وكون مسجد رشيد أقرب المساجد إليه وكون أوقاف

المسجد الأخير ضعيفة إلى أوقاف مسجد رشيد (٢٦٣). وكتب أحمد بن رشيد الحنبلي في عام ٢٥٦هه/ ١٨٤٠م إقراراً ينص فيه على تعيين ابن اخته أحمد بن صالح الأشقر وكيلاً عنه في نظارة الوقف وإمامة المسجد (٢٦٤). وقام قاضي الأحساء الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله الوهيبي في ١٦ شوال ١٢٨٦هه /١٨٦٩م بنصب إمام جديد للمسجد هو عبدالوهاب بن محمد بن شمس (٢٦٥). كما نصب الشيخ علي بن محمد العبدالقادر قاضي المبرز في شهر جمادى الأولى ١٣٠٧هه إماماً جديداً للمسجد هو محمد بن عبدالرحمن الكرود (٢٦٦).

جاء في وثيقة الوقف الشرعية لأوقاف مسجد رشيد مايلي:

للمؤذن والذي يجذب الماء من البئر للمصلين وللحصر الموضوعة للمصلين وللدلو والرشاست مواسمي شلب سالمة من النوائب مع جميع البستان الذي يقرب المسجد (٢٦٧).

٣٠) أوقاف آل باز:

هذه الأوقاف عبارة عن ثلاث قطع زراعية مسماة بالحزيزات وتابعها المراجيم وشرب الحوش (٢٦٨). وكان المتولي عليها هو أحمد بن محمد بن يحيى بن عبدالقادر فلما توفى ظل الوقف شاغراً فقام قاضي الأحساء العثماني خليل خلوصي في سنة ٢٩٧هه (١٨٧٩م بنصب متولي جديد على نظارة الوقف هو محمد بن حسين بن عبدالرحمن (٢٦٩). ثم قام عبدالله بن باز بتعيين أحمد بن عبدالله بن باز وأخوه عثمان وكيلين عنه على الأوقاف في الأحساء (٢٧٠).

٣١) أوقاف محمد بن ناصر بن خلف بن هلال الشافعي:

تبرز هذه الأوقاف التي أوقفها محمد بن ناصر في ١٧ صفر المبرز هذه الأوقاف التي أوقفها محمد بن ناصر في المبرز هذه الأوقاف الذين المبرز هذه الأوقاف المبرز هذه الأوقاف المبرز هذه الأوقاف التي أوقاف الت

المرد العند العرد والمان كاورون و معالوم برقر الاست مع المعند عبد كان الاست مع المعند عبد كان المعمد من العدايا العافي المعمد المعادد المرابر عن الله امزا الماكان المستجدالذي بالبلده المسطاح سنوف متعطلاً مسوفاً على الخار العلد و ازتري المارين بخاب لبلد وانتقالاحلهامها معدم توقع عودجاليها وكان اوّب اعما جداليه مسجد وكمشيدا لك من مغرمق الفيوني مزا يبرز ووقفها عنى مسجد درسيدم عيف ص دخا إرسط النوب اعرسه اعده العهمولاه اوقاف المستعطل بعربير شرف الكدكورعلى سعدر شداكم بوريان بصرف فاظره عالي على صب ما صومعلى وُم عِدْ فرزامام ومودن وغرا

على تنيب المسجد الذي تبئون وصرف الغيم الأوقا فالمذكوم على لوج المسروع على لمسرا لمشارات الاحلال المروسين ابن مورز هي إنساط على كمعبدا لذي بسنون والعرف ومزف المسلوع الرميث ومرّان ظل تذكيرا منابها العرب بضاه مغيبًا الي اجازوا تلك الأوقاف وشهدوا عليها، فالقاضي الذي أمضى وثيقة الوقف هو الشيخ محمد بن الحاج قرملي المولى قضاء الأحساء آنذاك، بينما شهد على صحة الوقف وإتمامه كل من القاضي محمود بن محمد المولى قضاء العقير، والشيخ إبراهيم بن قاضى شجاع المولى بقضاء الأحساء، والشيخ محمد بن ناصر الشافعي، والشيخ محمد بن ناصر، وكاتب وثيقة الوقف حسين بن ملا عبدالله بن علي الواعظ. وقد جاء ضمن الشهود أيضاً عبدالله بن عبدالرحمن الذي ذكر أنه كان قاضياً (٢٧١).

والأوقاف التي أوقفها المذكور هي جميع وجملة الملك المسمى الباب الشمالي المشتمل على الملك المسمى الصقرية والعمارة والوسادة أرض مشرف قديما وميدان العظيمات وجميع المصرولية غرفها وسيحها والعوينة والشطبان المعروفة بشطبان آل السجار والطبعة وضاحية مقدم وشطيب عويمر وشطيب خليف وضاحية الفاضل المسماة أم الوسيع الكائنات بطرف الراغب مع جمع العليقات مع نصف المعضادية والبريهي والنجارية وجميع مزرع الغوطة ونصف مزرع القرشية الكائن بطرف قرية بني شافع. وكذلك الدارين القبلية والشرقية الواقعتين بفريق المطاوعة بحي الكوت بمدينة الهفوف. وقد أوقف الواقف جميع تلك الأوقاف على أبنيه عبدالله وناصر (۲۷۲).

٣٢) أوقاف مسجد ورباط ومدرسة آل عمير:

بنى الشيخ عبدالله بن محمد بن عمير مسجده والحق به ميضأة ومغسل وبئر ماء ومرافقها وأوقف على المسجد في منتصف شهر رجب ١١٥٠ / ١٧٣٧م الأوقاف التالية (٢٧٣):

١- جميع وجملة النصف المقسوم من ثلثي العقار المسمى البديع الكائن
 موقعه بطرف مليقطة من الحقل على ساقية عين الحقل.

٢- جميع العقار المعروف باسم الصبيخة المعروفة ايضا باسم صبيخة حمد

بن ابراهيم.

٣- جميع الغرافة المسماة أم العقارب المجاورة للصبيخة المذكورة بطرف مليقطة ساقية البديع.

وقد شرط الواقف أن يصرف للإمام من حاصل عقار البديع خاصة من الأرز والتمر والبر والبصل وغيرها النصف كاملا وللمؤذن العشر وسدس عشره ولجاذب الماء من البئر إلى الميضاة والمغسل الخمس ولمصالح المسجد الآتي ذكرها السدس وعشره وتلك المصالح هي:

 ١- أربع مدات [حصر مصنوعة من أعواد الآسل] مقطوفات في كل سنة طول كل واحدة منها اثنا عشر ذراعاً معتدلاً وعرض كل واحدة مايكفي نصف الرواق.

٢- دلوان ورشاءان ومحالتان للغرف الخارجي.

٣- دلو ورشاء ومحالة توضع كل يوم.

٤- ثلاث سرج تزاد في رمضان أثنان ليكون المجموع خمسة سرج.

قد شرط الواقف أن تكون نظارة الأوقاف المذكورة له مدة حياته ثم من بعده لابنه عثمان ثم من بعده لأولاده وإخوانه. كما اشترط أنه في حالة خراب المسجد وتعذر إقامة الصلاة فيه صرف حصيلة الأوقاف الموقوفة عليه لأقربائه الأقرب فالأقرب على أن يقدم الأحوج فالأحوج منهم فإذا لم يكن بينهم أحد أو كان ولكنه غني فعندها تصرف تلك الأوقاف على فقراء الحرمين الشريفين. وشرط الواقف ألا يبيت بالمسجد أحد سوى رجل واحد. وقد أوقف الشيخ عبدالله المنزل المجاور للبستان من جهة الشرق على المسجد وخصصه سكنا لجاذب الماء بشرط ألا يقوم بإيجاره أو تركه وسكن غيره. كما أوقف البستان ارضا ونخلا وجعل حاصله للزعاب أما الرباط والمدرسة فقد أوقفها الشيخ عثمان بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن عمير بطريق

قوقية اكشير عبد الرش وصورية صعندب جميع ما تصن بعدة السطير علايوس. المشهور فاتم لذو حكست وجد وطروم العلى عندا ه والمدت للعام الأكان وقط عند من الحكام والقضاة والأافظ الوري الحيف الدور حاة العبد الماؤ المدت عبد الرش المرتبع من الحكم المستعدد عند العدد الذات الذات التاطر السائد التعدد المستعدد المستعد من الفريوري عدواله ورجه والعبد المان طار عبد المواد المدر عبد الركز المرازية المرازية على المرازية ال

مَ اللَّهُ إِنَّ الرَّحِيْمِ المُدُامِينِ وَاللَّهُ المَانِ وصول هُ على مِنْدِنا عَبِي وَعَلَى الْرِ وَتَغَبِد وَسَلَّمَ عَلَى وَجِهُ تَحَرِيهَ إِنَا لَمْطُور ونشرماسيلاك في في مذا المنشود انه قلدوه المكرم الحيرم الشيخ مثمان وللهوم المهود الشيخ عبدالله في المهم المستخدم المنطقة المنط

مدرسة للعدا الثربية بقرميا كمبعدوا لرياط المعلومين الدوقويين المرصي لمذكور الشيخ عددا تقديعه القدتمانى بالما وكون التوابع والقرابع والقرابع والقراب وكل ما الموصف المرابع والمقدون المرسومين المرابع والمقدون المرابع والمقدون المرابع والمقدون المرابع والمقدون المرابع والمقدون المرابع والمقدون المرابع والمدون المدون المدون المدون المرابع والمدون المدون المرابع والمدون المدون المرابع والمدون المدون الم العِلمُ الشريدِ وينشر مِن تنهي وعديثُ وفيته ويحق من الاتيالعادم الشري عَلَ أندلب المدتر مِن أن مستة في رايا المناف المالية على الناف المناف ال

لنطالو بحالمذكود تغده اصقلابهم تيوولغظ كمآت قالرنى نشول وصية ولعثما كاسناد النظرع لجبع ماذكرا لص للمانيخ إنيج بعده بشطة تروفين ليسنك الدجيث إخ الاغترج من دربتي ولكل إسنادُ النظارة إلى الدبش ولتراكم

تعالى برمتغليا حزاتباح الموى والميل لقلبي حظوظ الكشبغ لمهذا المستكياليد النطر اسناد كالمن يريد بشرط كون السناليد واداينة معالة من غراتباع حظنف وشرط المسابط بعالهما يترشر كالمتصلاكا تقلم تدريها لند ووقع النصابع صابته كامرجه الربع التابع فعامة العقار المتى بالسواري لواقع بعلوف لعفل المشتمل والمطبآن ستعدد وصواح سميآ

باسمة ومريحة والمعلى المستخدة والمواجعة والمعلمة المساعة المالية المتقادية والمعاللة والمعتريانا السنعني المهمة والمدارة والمارية والمواجعة والموا المدرسة الملكود حلأان يكون كالمستن لبوع وخلة للدرس بعدعا وة مااختران بها وبعدة فيرة ما تحتاج الميدم المنصروش والنظراء أرابنداليه كانتدم علالنج المادوشرط ايفكان المدوسة افانعطلت فالتدبس بان لوتكن العيام بوبوجوان يكول أكاح لمن وقفه أاللكود مصرفا علكفظ مذة إبرالهي إن بيتذم الاقرب مل لابعد من ذكها على السويّة هذ فالذاكان وقف سجاد بحالد فالناختل بيشام بينظم الم الابضر حاصله فاللّ

اليدص فعل المجدللة كم وفان كلن تأم الام وستقيم لحاله في للقرابة كاذكروش وطرابط التقالة لدولكل فاظر التغييرة في للدرسية من فع المبعدة الم وجيع ماتنة في ولصلير ويتوقف عليه كالدالانقاع فلن موجب ماذكرة تضافًا الشره وترتب عليه أثر السي والذعي وجرى جم ويتبع وستين ومايته والنه زالجرة النوية كتبدشاه لأبر فيعاد ومدالوصاية علجع مارة خادم طلبة العدا الثريف المقترع بالقبتانة الشا ونجرساعهم القدتعال والسلين وعلى من مند وكرم وصلى تعد على مناعده والدوسعيد وسل وللمد المتقاومان كاليت ورجى والدوس والمناطقة

اشهد يجيع ماتضغته هذه السائط الوجه الحزال ديركت شاعرة ه ينظ العلم يناهد والدي عدم مّ مّد جمال مثل الملكوم في وصلى الملكوم في من الدي المنظمة الملكوم في الدين الد الغني جوبزعلمان بم هدائن عثمان شاجه الله تعالى شه وكرر وصط إراعي بيد الهو وكرر وصط إراعي بيد الهو مانيدالاقاعبدالله لهادی وصال سری سیدنا لهادی وصال سری سیدنا

بندوكربدوصلي سكفائي على يدنا عجرى المره

اشهد بمضمون ما في خاالسطور على لوجدالمتر السطور وا بنا الفقيرُ الاحتفاد وبرست برعثان منظر الدنعالي الطف والغفران وكالم

على بدنا على والدرجمبة فل ولكرستم

كطوالناج

عمد وعلى لدو صحيد وسلم

الوصاية عن أبيه في أواخر سنة ١١٦٧هـ/١٧٥٣م، وقد جاء في وثيقة الوقف مايلي (٢٧٤):

ليدرس فيه العلم الشريف وينشر من تفسير وحديث وفقه ونحو غيره من الات العلوم الشرعي على أنه ليس للمدرس الرخصة في ترك القيد والمواظبة على التدريس إلا أيام الجمع والثلاثيات على العادة الجارية وأيام الأعياد وما لا يتأتى له فيه التدريس ولايحضره فيه أحد من الطلبة وأيام المرض فان أخل بشيء غير ماذكر فعلى الناظر أن يحسب أيام الاخلال ويحسب قسطه من الغلة ويصرف المقابل فيما يقتضيه نظره.

أ) فيما يختص بالرباط الذي كان مجاورا للمسجد:

فقد اشترط الواقف تخصيصه لسكن الغرباء وأبناء السبيل ونحوهم، فإن لم يوجد منهم أحد فليسكن فيه كل أو بعض من فقراء البلد. أما إن لم يوجد من يسكن فيه ورأى الناظر إيجاره كلا أو بعضا فله ذلك ليصرف أجرته في عمارته وفرشه [حصره]. وقد نص الواقف على أنه إذا سكن الرباط فقير من أهل البلد ثم جاء غريب مقيم أو ابن سبيل فعلى الناظر اخراج ابن البلد وإسكان الغريب وابن السبيل.

وقد اشترط الواقف أن تكون له النظارة على أوقاف الرباط مدة حياته وأن له اسنادها إلى من رأى فيه الكفاية والديانة من أولاده وما تناسل منهم.

ب) أما مايخص المدرسة التي أوقفها الشيخ عثمان بطريق الوصاية عن أبيه والتي تقع بقرب المسجد والرباط. فقد خصصها الموقف لتدريس علوم التفسير والحديث والفقه والنحو وغيره. واشترط أن تكون له النظارة على أوقافها مدة حياته ثم تسند فيما بعد إلى أخوته شريطة ألا تخرج من ذريتهم. اشترط الواقف انه في حالة تعطل الدراسة بالمدرسة ولم يكن بالإمكان قيامها بواجبها أن تصرف غلة أوقافها على الفقراء من أقربائه

شريطة أن يقدم الأقرب فالأقرب منهم من ذكر وأنثى بالسوية كما نص الواقف في وثيقة الوقف أن ذلك يتم في حالة كفاية المسجد لأموره أما في حالة اختلال أوقاف المسجد وعدم انتظام شؤونه إلا بضم حاصل أوقاف المدرسة إليه فعندها يجب ضمها إلى أوقافه. وقد أوقف الشيخ عثمان على المدرسة الوقفين التاليين:

أ - الربع الشائع من العقار المسمى السواري الواقع بطرف الحقل المشتمل
 على شطبان متعددة وضواح مسميات بأسماء غير متحدة يعم الجميع
 اسم السواري.

ب- نصف الضاحية المسماة بأم الخصاب من تابع العقار المعروف بحسن أغا.

٣٣) أوقاف مدرسة الحبيشية:

قام إبراهيم بن أحمد بن كلبان في عام ١٣٢٣هـ بوقف جميع وجملة ما أشتري بأسمه من عامة العقار المعروف بمعامير آل غردقة الواقع بطرف الشهيبي وكذلك الثلاث قطع المتصل بعضها ببعض وهي السهم القبلي من المعامير وسهم ابن داود الشمالية والقطعة المتصلة المعروفة باسم ابي شويل والمحجار خارجا من القطعة الأولى شليخة الغردقة (٢٧٠).

وقام بوقف ماتقدم على مدرسية الحبيشية التي أوقفها على الشيخ راشد بن عبداللطيف آل مبارك ثم على الصالح من ذريته وذلك مقابل قيام الشيخ راشد المبارك بمهمة التدريس في تلك المدرسة وقد نص الموقف بعودة الوقف والمدرسة في حالة إنقطاع ذرية الشيخ راشد المبارك إلى الصالح من ذرية الشيخ عبداللطيف والد الشيخ راشد آل مبارك (٢٧٦).

إِن ماذكر من أوقاف لاتمثل إلا نسبة من أوقاف الأحساء التي تحتاج إلى مجلدات لحصرها وما اختير كان عينة لأشهرها وإن كان هناك أوقاف مشهورة مثل أوقاف مدرسة الشلهوبية التي أوقفها الشيخ بكربن الملا أحمد لتدريس الفقه والعلوم الشرعية في سنة ١١٨٣هـ/ ١٧٦٩م، وأوقف عليها العقار المسمى الماردي والعقار المسمى الشهابية وتسعة وأربعين سهما من أصل مائتين وستة وخمسين سهما من عامة الملك المسمى الصنيديق. وكانت جميع تلك الأملاك تقع في القطيف (٢٧٧). وجاءت تسميتها بالشلهوبية نسبة لأول مدرس قام بالتدريس فيها الشيخ أحمد بن محمد بن شلهوب. ومن الأوقاف الأخرى المشهورة في الأحساء رباط الشيخ عبدالله بن أبى بكر الملا ومدرسته، الذي أقامه بعون من كل من عبدالله وسليمان بن حمد بن عيسى في محلة الرويضة بحى الكوت بالهفوف (٢٧٨). ومدرسة آل عبداللطيف في حي الكوت بالهفوف والتي شيدها وأوقف عليها الشيخ عبدالرحمن بن راشد على مبارك بن خليفة الذي اختار لها ناظرا من رجال العلم هو الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن عبدالله العبداللطيف وكان ذلك في ٢٣ صفر ٢٦٢ هـ/ ١٨٤٥م (٢٧٩). وكذلك أوقاف مدرسة الصالحية التي أوجدها ناصر بن لوتاه في عام ١٣٢٨هـ/١٩١٠م وأوقف عليها العقار الزراعي المسمى الريحانية وعين الشيخ إبراهيم بن عبداللطيف آل مبارك ناظراً عليها (٢٨٠). ومدرسة آل هاشم التي أوقفها عليهم الشيخ محمد بن حسن بن خاطر في عام ١٧٧٢هـ/١٨٥٥م (٢٨١). ومدرسة آل عثمان التي أوقفها مصطفى باشا بن محمد باشا على أسرة آل عثمان والتي تقع بالقرب من مسجد الجبري في حي الكوت في مدينة الهفوف والتي يعود تاريخ إنشائها إِلَى الفترة العثمانية الأولى (٢٨٢). ومن الأوقاف التي تستحق الذكر في الأحساء والتي تم وقفها في فترة الدراسة - وإن كنا لسنا بصدد حصر

الأوقاف وتعدادها - الأوقاف التالية:

١- أوقاف مدرسة السدرة.

٢- أوقاف مسجد الدبس.

٣- أوقاف مسجد الشكرية.

٤- أوقاف مسجد الرويضان بحى الرفعة.

٥- أوقاف مسجد آل جعفر.

٦- أوقاف مسجد البرية.

٧- أوقاف مسجد المنزلة.

- اوقاف مسجد عبدالرحمن بن أحمد بن درويش.

٩ - وقف آل مشرف.

١٠ - وقف آل ملا.

١١ - وقف الحبابي وآل زرعة.

١٢ - وقف الحملي وآل ودي.

١٣ - وقف آل حسين.

١٤ – وقف آل يمني.

٥١ - وقف الحامد.

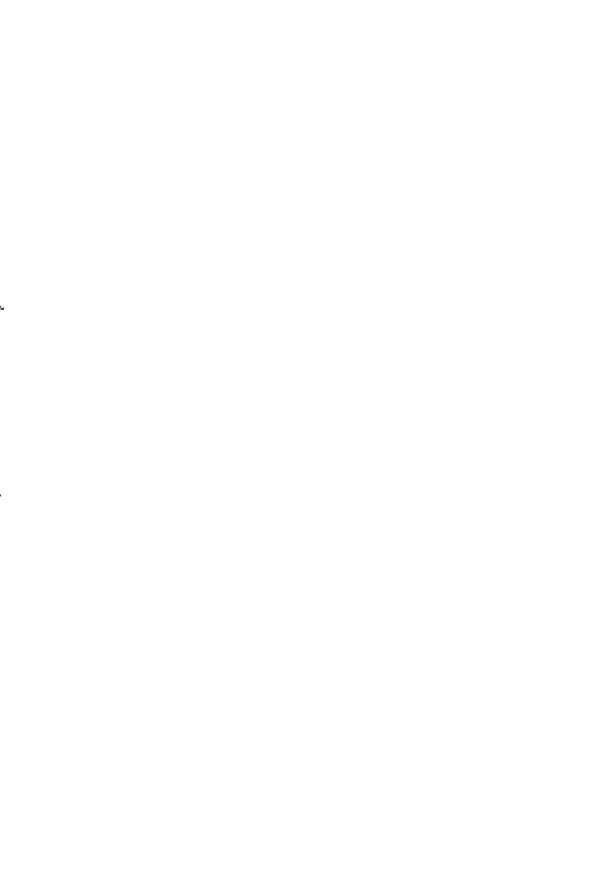
١٦- وقف المسلم.

١٧ - وقف الغنام.

١٨- وقف المطلق.

١٩ - وقف العصيل.

نقر في ختام هذه الدراسة بصعوبة تتبع أوقاف الأحساء ودراستها وابراز مالها من تأثير مهم على التعليم الشرعي والتعليم العام، إذ يحتاج الأمر إلى دراسة أكثر تخصصاً وأعمق تتبعاً أكثر مما قمنا به، ونأمل أن نرى مثل تلك الدراسة قريباً.







الهوامش والتعليقات

الفصل الأول

- (١) سعود بن سعد الدريب، التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية، مطابع حنيفة للأوفست، الرياض، ٣٠ ١٤ هـ/١٩٨٣، ط١، ص ص ٢٤٤ ١٨٨.
- (٢) محمد سلام مدكور، القضاء في الإسلام، دار النهضة الاسلامية، المطبعة العالمية، القاهرة، د.ت ص ١٩.
 - (٣) المصدر نفسه.
- (٤) جميل موسى النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩ ١٩٩١م، مكتبة مدبولي القاهرة، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م، ص ص ٣٤، ٣٢٣.
 - (٥) الصدر نفسه.
- (٦) نوفل أفندي نعمة الله نوفل، [مترجم] الدستور، مجلدان، المجلد الأول المطبعة الأدبية، بيروت ١٣٠١هـ، ص ص ٣٨١ ٣٨٣ (تعليمات تخص وظائف مأموريات مديري الزراعة) ويشار إليه فيما بعد اختصارا برمز الدستور.
- (٧) عبدالعزيز محمد عوض، الادارة العثمانية في ولاية سورية: ١٨٦٤ ١٩١٤م، دار المعارف بمصر ١٩٦٩م ص ١٢٠.
 - (٨) الدستور، مصدر سابق، ص ص ١٧٣ ١٧٦.
- (٩) وثيقة شرعية صادرة من محكمة بداية الهفوف بتاريخ ٩ جمادي الأولى ١٣٢٨هـ وامضاء نائب [قاضي] اللواء.
- (۱۰) الأرشيف العثماني، ارادة داخلية، رقم ٤٤٩٣٠، وبهذا الملف ثلاثة تقارير مطولة بعث بها والي بغداد أحمد مدحت باشا إثر زيارته للأحساء إلى الصدر الاعظم وتاريخ تلك التقارير جميعها هو ٢١ شوال ١٢٨٨ه، ويميز بينها ارقامها، فقد اعطى التقرير الأول رقم ١٦٤، والثاني رقم ١٦٥، والثالث بدون رقم، وبما اننا سنستخدم تلك الأرقام للأحالة إلى تلك التقارير فأننا سوف نرمز للتقرير الثالث برقم ٣٠. تقرير رقم ١٦٥.
- (١١) إفادة خطية من الأستاذ محمد سعيد الملا، وهو من المهتمين بتاريخ الأحساء، ويحتفظ بعدد من الوثائق العثمانية والمراسلات بين جده الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن الملا الذي شغل منصب مفتي لواء الأحساء في الفترة العثمانية الثانية خلال الفترة /١٣٠٥هـ الله عنل منصب مفتي لواء الأحساء في الفترة العثمانية الثانية خلال الفترة الأحساء المعامر وكان للشيخ عبداللطيف الملا يرحمه الله دوراً بارزاً في تاريخ الأحساء المعاصر وكان على صلة قوية مع الملك عبدالعزيز آل سعود يرحمه الله فقد أقام في منزله عند استرداده الأحساء، كما أن لوالده الشيخ أحمد يرحمه الله دور مقدر عند أهل الأحساء، فقد تولى القضاء فترة بعد استرداد الملك عبدالعزيز آل سعود الاحساء في عام الأنساب والتاريخ.

وسيشار إلى افادته فيما بعد برمز إفادة الملا.

وأنظر أيضا:

ابراهيم بن صالح بن عيسى، عقد الدرر فيما وقع في نجد من الحوادث في أواخر القرن الثالث عشر وأول الرابع عشر، حققه وعلق عليه عبدالرحمن بن عبداللطيف بن عبدالله آل الشيخ، طبع على نفقة وزارة المعارف، د.ت. المطابع الوطنية الحديثة، الرياض ص ٧٢.

- (١٣) النجار، ولاية بغداد، مصدر سابق، ص ٣٢٥.
- (١٥) الأرشيف العثماني، دفتر عينات، رقم ١٥٨، رقم الوثيقة ٣١٩٠ في ١٣ جمادى الأولى
 - (١٦) المصدر نفسه.
- (١٧) يتضح هذا من واقع الوثائق الشرعية التي امضاها القضاة العثمانيون في محكمة بداية الهفوف.
- (۱۸) سالنامات بغداد ولایت جلیلة، سنة مخصوصدر سالنامة (ر) لاعوام ۱۲۹۲هـ، ۱۲۹۵هـ، ۱۲۹۵ عام ۱۲۹۳هـ، ۱۲۹۹هـ، ۱۳۰۱هـ، مطبعة ولایتده طبع اولمنشدر، أنظر سالنامة عام ۱۳۹۹هـ دفعة ۲، وسالنامة ۱۳۰۰هـ دفعة ۲، وسالنامة ۱۳۰۱هـ دفعة ۵، وسیشار الله جمیع سالنامات ولایة بغداد برمز سالنامة بغداد.

وأنظر أيضاً: وثيقة شرعية صادرة من محكمة بداية الهفوف ومصادق عليها من مجلس تمييز لواء الأحساء في نهاية ١٣٠٥هـ.

- (١٩) سالنامة ولاية بغداد، عام ١٢٩٩هـ دفعة ٣، وعام ١٣٠٢هـ.
 - (٢٠) المصدر نفسه.
 - (٢١) سالنامة ولاية بغداد عام ١٢٩٨هـ، وعام ١٣٠٢هـ.
 - (٢٢) الوثائق الشرعية الصادرة من محكمة بداية الهفوف.

وأنظر أيضاً:

الارشيف العشماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ /٢١٨٤، مضبطة مجلس تمييز لواء الأحساء رقم ٢٨ وتاريخ ١٣ ربيع الثاني ١٣١٨هـ.

وأنظر أيضا:

بصرة نك ولايت سالنامة سي سنة ١٣٠٨هـ، دفعة ١، سنة مخصوصدر، بصرة ولايت مطبعة سنده باصلمشدر، أنظر سالنامة عام ١٣٢٠هـ، وسيشار إليها وإلى جميع سالنامات ولاية البصرة برمز سالنامة البصرة.

(٣٣) الأرشيف العثماني، إرادة مجلس مخصوص، إرادة سنية رقم ٤٦٩٩، تقرير مطول بلغت صفحاته ست صفحات من الحجم الكبير، بعث به متصرف لواء الأحساء الفريق محمد عاكف باشا إلى ولاية البصرة في ٢٢ شوال ٢٣٠٦هـ، ضمنه ست مواد مقترحة لاصلاح أحوال اللواء عامة.

وأنظر أيضاً:

الأرشيف العثماني، ارادة مجلس مخصوص رقم ٤٦٩٩، مذكرة وزير الداخلية إلى الصدر الأعظم برقم ٩٨٣ وتاريخ ١٣ صفر ١٣٠٧هـ.

- (٢٤) المصدر نفسه.
- (٢٥) المصدر نفسه.
- (٢٦) الارشيف العثماني، ارادة مجلس مخصوص، رقم ٩ ٩ ٦ ٤، مذكرة ناظر [وزير] الداخلية إلى الصدر الاعظم رقم ٩٨٣ وتاريخ ١٣ صفر ١٣٠٧هـ.
- (۲۷) الارشیف العثماني، ارادة مجلس مخصوص، رقم ۲۹۹، محضر مجلس الوزراء المؤرخ في ۲۰ جمادي الأولى ۱۳۰۷هـ.
- (۲۸) الارشيف العثماني، ارادة شوري الدولة، رقم ٦٣٣٩، ارادة سنية مؤرخة في ٥ رمضان
- (٢٩) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٥ / ٢١٥٨، مذكرة قاضي قطر إلى نائب [قاضي] لواء الأحساء المؤرخة في ٢٤ صفر ١٣٠٣هـ.
- (٣٠) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة مطولة بلغ عدد صفحاتها ثمان صفحات من الحجم الكبير بعثها قائد لواء الأحساء ومدير ادارة الأملاك السنية إلى والى البصرة بتاريخ ٤ كانون أول ٥ ١٣١٥مالية [١٣١٧ه].
- (٣١) الأرشيف العشماني، ارادة داخلية، رقم ٩٠٠٨٠، ارادة سنية مؤرخة في ٢١ محرم ٣١٠) الأرشيف العشماني، ارادة داخلية، رقم ١٩٠٠٠،

وأنظر أيضاً:

الارشيف العثماني، ارادة داخلية، رقم ٩٠٠٨٠، ارادة سنية مؤرخة في ١٤ ربيع الثاني ١٣٠٧.

(٣٢) المصدر نفسه.

- (٣٣) الارشيف العثماني، ارادة عسكرية، رقم ١٦، مذكرة من والي البصرة السيد محمد هدايت بن يونس إلى الصدر الأعظم مؤرخة في ١١ رجب ١٣٠٩هـ.
- (٣٤) الأرشيف العثماني، ارادة شوري الدولة، رقم ٦٣٣٩، ارادة سنية مؤرخة في ٥ رمضان ١٣٠٨هـ.
- (٣٥) معلومات مستقاة من الوثائق الشرعية الصادرة من محكمة بداية الهفوف خلال فترة الدراسة. (٣٦) المصدر نفسه.
- (٣٧) أوراق الشيخ يوسف بن راشد المبارك، معلومات عن تاريخ الأحساء، كتبها لاستخدام شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) عندما استعانت به كمستشار غير متفرغ، محفوظة ضمن مكتبة جورج رنتز في منزله في مدينة سان فرانسسكو بولاية كاليفورنيا. أطلع عليها المؤلف شخصياً وحصل على نسخة منها. وقد بيعت تلك المكتبة مؤخراً. وسيشار اليها فيما بعد برمز أوراق الشيخ يوسف المبارك.

- (٣٨) معلومات مستقاة من سالنامات ولاية بغداد حتى عام ١٣٠٢هـ ثم من سالنامات ولاية البصرة.
- (٣٩) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٥ / ٢١٥٨، مذكرة مطولة بلغت صفحاتها خمس صفحات من الحجم الكبير بعثها متصرف لواء الاحساء إلى وزارة الداخلية مؤرخة في ٢٦ ربيع الأول ١٣٠٣هـ.
 - (٤٠) أوراق الشيخ يوسف المبارك، مصدر سابق.
- (٤١) مصطفى كاظم المدامغة، نصوص من الوثائق العثمانية عن تاريخ البصرة في سجلات المحكمة الشرعية في البصرة: ١٤٨ ١٤٨٠هـ، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨١، ص ١٤٨٠
 - (٤٢) المصدر نفسه.
 - (٤٣) المصدر نفسه.
 - (٤٤) المصدر نفسه.
- (٤٥) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ /٢١٨٤، مذكرة قائد لواء الأحساء إلى متصرف اللواء رقم ٦٤ وتاريخ ٤ كانون أول ١٣١٥ مالية [١٣١٧هـ].
- 46) IOR from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, no. 134/32, January 27, 1872.
- (٤٧) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٥/٥٥، مذكرة قاضي قطر إلى نائب [قاضي] لواء الأحساء المؤرخة في ٢٤ صفر ١٣٠٣هـ.
 - (٤٨) المصدر نفسه.
- (٤٩) جي، أي، سالدانا (تعريب أحمد العناني) الشئون القطرية من سنة ١٨٧٣ ١٩٠٤م، مطابع على بن على الدوحة، ١٩٨٩م، ص ٥١.
- (0) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٥ / ٢١٥٨، مذكرة مطولة بلغت صفحاتها خمس صفحات من الحجم الكبير بعثها متصرف لواء الأحساء إلى وزارة الداخلية مؤرخة في ٢٦ ربيع الأول ١٣٠٣هـ.
- (٥١) معلومات مستقاة من سالنامات ولاية بغداد حتى عام ١٣٠٢هـ ثم من سالنامات ولاية البصرة.

الفصل الثاني:

- (٥٢) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦٣٣٩، ارادة سنية مؤرخة في ٥ رمضان ١٣٠٨هـ.
 - (٥٣) الدستور، مصدر سابق، المجلد الأول ص ٦٤٣.
 - (٤٥) المصدر نفسه.
- (٥٥) الارشيف العثماني، ارادة شوري الدولة، رقم ٦٣٣٩، ارادة سنية مؤرخة في ٥ رمضان ١٣٠٨هـ.

- (٥٦) بصرة نك ولايت سالنامة سي، مكتوبي ولايت مميزي، دفعة ١، بصرة ولايت مطبعة سنده باصلمشدر، عام ١٣١٤هـ، وقد الحق بها فهرس مرتب حسب السنوات وجهات الاصدار للأوامر والقوانين الصادرة مابين ١٢٨٣ ١٣٠٩ مالية، ويقع ذلك الملحق في ٨٧ صفحة، ص ٤٧، وتمييزاً لذكرها كمصدر سيرمز اليها بسالنامة البصرة ١٣١٤هـ (القوانين).
 - (٥٧) المصدر نفسه، ص٥١.
- (٥٨) أنظر صورة وثيقة تعيين نائب اللواء [القاضي] رئيساً لمجلس معارف اللواء في:
 عبدالله بن ناصر السبيعي، الحكم والإدارة في الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني:

 | ١٢٨٨ ١٣٣١هـ/ ١٨٧١ ١٩١٣م، (دراسة وثائقية)، الرياض، ١٤٢٠هـ. ص١٧٣٠.
 | انتقل السيد محمد محاسن الأزهري فيما بعد إلى متصرفية عسير وتولى القضاء فيها وتزوج من أهلها ورشح عضواً عنها في مجلس المبعوثان في الأستانة.
 - (٥٩) المدامغة، مصدر سابق، ص ص ٢٥، ١١٢، ١١٥.
 - (٦٠) المصدر نفسه، ص ١١٥.
- 61) (IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, no. 692/176, May 6, 1872.
- 62) (IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, no. 860/216, June 1, 1872.
- 63) (IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, no. 1052/275, June 26, 1872.
 - (٦٤) سالنامة البصرة ١٣١٤هـ (القوانين) ص ٧٣.
- (٦٥) الارشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة محاسب لواء الأحساء إلى متصرف اللواء المتواجد آنذاك في القطيف برقم ١٨ وتاريخ ١٩ تشرين أول ١٣١٤ مالية [١٣١٦ه].
- (٦٦) الارشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ٦ /٢١٨٤، مذكرة قائد لواء الاحساء إلى متصرف اللواء رقم ٧٨ في ٧ شباط ١٣١٥ مالية [١٣١٧هـ]. وأنظر أيضاً:

الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٢ /٢١٨٤، استدعاء جاسم إلى قائد لواء الاحساء بتاريخ ٥ شباط ١٣١٥مالية، وشرح طبيب البلدية عليها.

وأنظر أيضاً:

الارشيف العثماني، ارادة شوري الدولة، رقم ٢ /٢١٨٤، مذكرة قائد لواء الاحساء إلى والي البصرة برقم ٢٦٤٤ وتاريخ ٢ نيسان ١٣١٦ مالية، وشرح ادارة مجلس الولاية عليها.

(٦٧) الارشيف العثماني، ارادة شوري الدولة، رقم ٦ /٢١٨٤، استفسار متصرف لواء الأحساء من نائب [قاضي] اللواء برقم ٢٨ وتاريخ ١٠ ربيع الأول ١٣١٨هـ.

- (٦٨) الارشيف العشماني، ارادة شوري الدولة، رقم ٦ /٢١٨٤، رد نائب [قاضي] اللواء على متصرف اللواء برقم ٣٤ وتاريخ ١٣ ربيع الأول ١٣١٨هـ.
 - (٦٩) سالنامة البصرة ١٣١٤هـ (القوانين) ص ٢١ .
- (٧٠) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة مطولة بلغت صفحاتها ثمان صفحات من الحجم الكبير بعث بها قائد لواء الأحساء ومدير ادارة الأملاك السنية إلى والى البصرة في ٤ كانون أول ١٣١٥مالية [٣١٧ه].
- (۷۱) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٢ / ٢١٨٤، قرار مجلس ادارة ولاية البصرة رقم ٢ / ٢١٨٤ مقل مذكرة قائد لواء الأحساء رقم ٢٢٤ في ٢٩ نيسان ١٣١٦ مالية [١٣١٨هـ] رداً على مذكرة قائد لواء الأحساء رقم ٢٦٤ وتاريخ ٢ نيسان ١٣١٦هـ.
- (٧٢) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة مطولة بلغت صفحاتها ثمان صفحات من الحجم الكبير بعث بها قائد لواء الأحساء ومدير ادارة الاملاك السنية إلى والى البصرة في ٤ كانون أول ١٣١٥مالية [٣١٧ه].
 - (٧٣) المصدر نفسه.
 - (٧٤) المصدر نفسه.
 - (٧٥) المصدر نفسه.

وأنظر أيضاً:

الارشيف العشماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ /٢١٨٤، مذكرة جوابية مطولة من متصرف لواء الأحساء إلى والي البصرة برقم ٢٣٩ مؤرخة في ١٨ شوال ١٣١٧هـ. وأنظر أيضاً:

الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، الاستجواب المطول لمتصرف لواء الأحساء السابق محمد سعيد باشا، ص ٢٧.

- (٧٦) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مضبطة مجلس تمييز لواء الأحساء المرسلة إلى مشيرية بغداد المورخة في ٣ كانون ثاني ١٣١٥ مالية [١٣١٧هـ].
- (۷۷) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ /٢١٨٤، مذكرة قائد لواء الأحساء إلى والى البصرة برقم ١٣٦٣ وتاريخ ١٦ كانون أول ١٣١٥ مالية [١٣١٧هـ].
- (۷۸) الارشيف العشماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مضبطة مجلس تمييز لواء الاحساء المرسلة إلى ولاية البصرة برقم ٨ وتاريخ ١٤ شعبان ١٣١٧هـ.
- (٧٩) الارشيف العثماني، ارادة مجلس مخصوص، مذكرة الصدر الأعظم إلى قيادة الجيوش السلطانية المؤرخة في ١٦ ١٧ رجب ١٣١٨هـ.
- (٨٠) الأرشيف العشماني، ارادة مجلس مخصوص رقم ١٨٣٩٧٨، الباب العالي، نظارة أمور خارجية، غرفة الترجمة، برقية باللغة العربية مرسلة عن طريق البصرة من عبداللطيف الحملي وعليها توقيعات من اصدقائه مؤرخة في ٧ تشرين أول ١٣٢٢مالية [١١ شعبان ١٣٢٤هـ].

- (٨١) المصدر نفسه.
- (٨٢) أنظر الوثيقة رقم ١٢.
- (٨٣) الأرشيف العثماني، ارادة عدلية، رقم ٢٠١٣ / ١٣٣١، برقية بعثها نائب [قاضي] لواء الأحساء عبدالله بشاوري من ديار بكر إلى وزارة الداخلية مؤرخة في ١٧ شعبان ١٢٩هـ.
- (٨٤) الارشيف العشماني، ارادة عدلية، رقم ٢٠١٣ / ١٣٣١، مذكرة وزارة العدل والمذاهب الدينية إلى وزارة الداخلية برقم ٤٣٩ وتاريخ ١٥ محرم ١٣٢٩هـ.
- (٨٥) الارشيف العثماني، ارادة داخلية، مذكرة والي البصرة إلى وزارة الداخلية رقم ٢٩ وتاريخ ٢٩ ربيع الأول ١٣٢٩هـ.

وأنظر أيضاً:

- الارشيف العثماني، ازادة داخلية، مذكرة والي البصرة إلى وزارة العدل والمذاهب برقم ٤٥ وتاريخ ٣ ربيع الثاني ١٣٢٩هـ.
- (٨٦) الارشيف العثماني، ارادة عدلية، رقم ٢٠١٣ / ١٣٣١، مذكرة شيخ الاسلام موسى كاظم إلى وزارة الداخلية المورخة في ١٢ جمادي الأولى ١٣٢٩هـ.
- (۸۷) الارشيف العثماني، ارادة عدلية، رقم ٢٠١٣ / ١٣٣١، برقية بعثها نائب [قاضي] لواء الأحساء عبدالله بشاوري من ديار بكر إلى وزارة الداخلية مؤرخة في ١٧ شعبان ١٧٩
- (٨٨) الارشيف العثماني، ارادة داخلية، مذكرة وزارة الداخلية إلى مشيخة الاسلام برقم ١٠٤١ وتاريخ ١٣٣ جمادي الثانية ١٣٣١هـ.
- (٨٩) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ /٢١٨٤، مذكرة قائد لواء الأحساء إلى والي البصرة برقم ١٣٦٣ وتاريخ ١٦ كانون أول ١٣١٥ مالية [١٣١٧هـ].
- (٩٠) الدستور، المجلد الأول، مصدر سابق، أنظر فيه المواد ٢، ٩، ٤٣، من نظام الولايات العمومية، ص ص ٣٨٧ ٣٨٩.
 - (٩١) أنظر الوثيقة رقم ١٢.
- (٩٢) الارشيف العثماني، ارادة شبوري الدولة، رقم ٦ /٢١٨٤، مذكرة قائد لواء الأحساء إلى والى البصرة برقم ١٣٦٧ وتاريخ ١٢ كانون أول ١٣١٥ مالية [١٣١٧هـ].
- (٩٣) الارشيف العثماني، ارادة شوري الدولة، رقم ٢١٨٤/، مذكرة قائد لواء الأحساء إلى والى البصرة برقم ١٣٦٣ وتاريخ ١٦ كانون أول ١٣١٥ مالية [١٣١٧هـ].
- (٩٤) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٥ / ٢١٥٨، استجواب متصرف لواء الأحساء محمد نزية لمحمد سعيد باشا في ٢٠ تشرين ثاني ١٣٠١مالية (٢٤ صفر ١٣٠٣هـ) ورد محمد سعيد باشا عليه في ٢٠ تشرين ثاني ١٣٠١مالية (٢٤ صفر ١٣٠٣هـ).
 - (٩٥) أنظر الوثيقة رقم ٥.

- (٩٦) أوراق الشيخ يوسف المبارك، مصدر سابق.
 - وأنظر أيضاً:
- الأرشيف العثماني، إرادة داخلية، رقم ٩٢٧١٢، ارادة سنية مورخة في ٢٧ ذي القعدة ١٣٠٧.
- (۹۷) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، استدعاء عبدالله بن عيسى أبوحليجة إلى قائد لواء الأحساء المورخ في ٢٢ شعبان ١٣١٧هـ.
- (٩٨) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ٢ /٢١٨٤، استدعاء عبدالله بن عيسى أبو حليجة إلى قائد لواء الأحساء المورخ في ٢٣ شعبان ١٣١٧هـ.
- (٩٩) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٢ / ٢١٨٤، مذكرة قائد لواء الأحساء إلى والي ولاية البصرة برقم ١٣٦٤ وتاريخ ١٣ كانون أول ١٣١٥ مالية [١٣١٧هـ]. وأنظر أيضاً:
- الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ /٢١٨٤، مذكرة قائد لواء الأحساء إلى والى ولاية البصرة المؤرخة في ١٧ كانون أول ١٣١٥ مالية [١٣١٧هـ].
 - (١٠٠) المصدر نفسه.
- * يقصد برسوم الاحتساب الضرائب والرسوم المالية التي تجبيها الدولة العثمانية في الولايات والألوية بواسطة متعهد أو أكثر نتيجة منافسة مالية ترسو على أكبر العطاءات المالية وأكثرها ضمانا ماليا يقدم مقابل ترسيتها من قبل المتعهد.
- (۱۰۱) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ /٢١٨٤، مضبطة مجلس تمييز لواء الاحساء المرسلة إلى ولاية البصرة برقم ٨ وتاريخ ١٤ شعبان ١٣١٧هـ.
 - (١٠٢) أنظر الوثيقة رقم ١٧ مقابل صفحة ٣٥.
- (١٠٣) الارشيف العثماني، ارادة عدلية، وثيقة رقم ٢/٤/١٣، حكم صادر من مجلس تمييز لواء الأحساء بتاريخ ١٣ مايس ١٣١٣ مالية [١٣١٥هـ].
- (١٠٤) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٢/١٨٤، مذكرة قائد لواء الأحساء الى والي البصرة برقم ١٣٦٧ مالية [١٣١٧هـ]. وأنظر أيضاً:
- الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة مطولة بلغت صفحاتها ثمان صفحات من الحجم الكبير بعث بها قائد لواء الأحساء ومدير ادارة الأملاك السنية إلى والى البصرة في ٤ كانون أول ١٣١٥مالية [١٣١٧هـ].
- (۱۰۰) الارشيف العشماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، استفسار متصرف لواء الأحساء من مجلس تمييز برقم ٢٩ وتاريخ ١٠ ربيع الأول ١٣١٨هـ، ورد المجلس عليه برقم ٢٩ وتاريخ ١٣ ربيع الأول ١٣١٨هـ.
 - (١٠٦) المصدر نفسه.

- (١٠٧) المصدر نفسه.
- (١٠٨) سالنامة البصرة، عام ١٣٢٠هـ.
- (۱۰۹) عوض، مصدر سابق، ص ۱۳۰.
- (١١٠) وثيقة شرعية صادرة من محكمة بداية المبرز مؤرخة في ٢١ شعبان ١٢٩٠هـ.
- (١١١) سالنامات ولاية البصرة للاعوام، ١٣١١هـ، ١٣١٤هـ، ١٣١٧هـ، ١٣١٨هـ، ١٣١٨هـ.
 - (١١٢) المصدر نفسه.
 - (١١٣) إفادة الملا، مصدر سابق.
 - (١١٤) الدريب، مصدر سابق، ص ٢٧٩.
 - (١١٥) سالنامة البصرة ١٣١٤هـ (القوانين) ص ٢٣.
 - (١١٦) أنظر الوثيقة رقم ١٩.
 - (١١٧) أنظر الوثيقة رقم ١٧.
 - (١١٨) أنظر الوثيقة رقم ٢٦ في:

عبدالله بن ناصر السبيعي، اقتصاد الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني: ١٢٨٨ - ١٣٣١هـ/ ١٨٧١ - ١٩١٣م (دراسة وثائقية)، الرياض ، ١٤٢٠هـ.

- (١١٩) سالنامة البصرة ١٣١٤هـ (القوانين) ص ٣.
 - (۱۲۰) أنظر الوثيقتين رقم ۲۰ و ۲۱.
- (١٢١) أوراق الشيخ يوسف المبارك، مصدر سابق.
- (١٢٢ أ) الأمثلة على ذلك كثيرة ومنها وثيقة شرعية أمضاها الشيخ عبدالرحمن بن نامي في يوم الجمعة الموافق ١٦ ربيع الأول ١٢٢٦هـ.

الفصل الثالث:

(١٢٢) يصعب حصر ما بيع وفقاً لهذه الصيغة ويكفي للتدليل ايراد بعض الامثلة ومنها:

- ١- وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء محمد بن عماد الدين في ١١ جمادى الأولى
 ١١٠٠هـ، وقد أسترد البائع ما باعه في ٣ رجب ١١١٦هـ.
 - ٢ وثيقة شرعية أمضاها قاضى الأحساء حسين العدساني في ١٩ محرم ١٩٠ه.
- ٣- وثيقة شرعية أمضاها قاضى الأحساء صفى الدين بن سليمان في ٩ ذي القعدة ١٠٨٩هـ.
- ٤ وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء محمد بن حسين العدساني في ١٦ شوال ١٢٠٤هـ.
- ٥- وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء عبداللطيف بن عبدالرحمن النعيم في ٣٠ محرم ١٢٣٧هـ.
 - (١٢٣) المصدر نفسه.

- (١٢٤-أ) وثيقة شرعية أمضاها الشيخ عبدالرحمن بن نامي في ١٠ جمادي الأولى ١٣٣٦هـ.
- (١٢٥) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء عبداللطيف بن عبدالرحمن النعيم في ١٠ ربيع الأول ٢٢٢ ١هـ.

وأنظر:

وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء عبداللطيف بن عبدالرحمن النعيم في ٢٨ جمادى الأولى ٢٥٦هـ.

(١٢٦) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء محمد بن حسين العدساني في شعبان ١٧٤هـ.

(١٢٧) جاء ذلك في وثيقة شرعية مؤرخة في ٢٧ ربيع الثاني ١٠٠ هـ أمضاها الشيخ حسين بن محمد العدساني بمناسبة بيع منزل بحي الحويكية من فريق الرفعة بمدينة الهفوف.

(١٢٨) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء على بن أحمد النجار الشافعي في ٣ رمضان ١٢٨) وثيقة مسجد ورباط محمد علي باشا المؤرخة في ١٣٠٦هـ. وأنظر أيضاً:

وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء عبداللطيف بن عبدالرحمن النعيم في ١٥ صفر ١٦هـ.

وأنظر أيضاً:

وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء عبداللطيف بن عبدالرحمن النعيم في ١ رمضان ١ ٢١٤هـ.

- (١٢٩) أنظر مثلاً، وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء عبداللطيف بن مبارك في شهر رجب
- (١٣٠) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء عبداللطيف بن عبدالرحمن النعيم في ٢ صفر ١٣٠) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء عبد الجبري على الجعافرة، وقد أقر على ماحكم به الشيخ النعيم ووقع عليه خالد بن سعود وابراهيم بن سيف.
- (١٣١) وثيقة شرعية أمضاها الشيخ محمد بن عمر الملا في ٦ رجب ١١٨٠هـ، وفيها ذكر أن العقار الزراعي المسمى الجذوعية قد بيع بمبلغ ١٢٦٠ طويلة بالتثنية النحوية.
- (۱۳۲) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء عبداللطيف بن محمد بن ناصر في ٢٠ شعبان ١١٠٣ ..

وأنظر أيضاً:

وثيقة شرعية أمضاها الشيخ محمد بن سلطان في ٢١ ذي القعدة ١٢٢٠هـ.

- (١٣٣) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء حسين العدساني في ١٩ محرم ١٩٠هـ.
- (١٣٤) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء حسين العدساني في ١٩ ربيع الأول ١٩١هـ.
- (١٣٥) وثيقة شرعية مؤرخة في شهر ذي الحجة ١٣٢٢هـ خاصة ببيع القسم المفرز من العقار الزراعي المعروف باسم أم ضبة الكائن بطرف المزاوي.

- (١٣٦) جاء ذلك في وثيقة شرعية نصت على بيع عدة عقارات في صفقة واحدة أمضيت في ١٠٠ جمادى الأولى ١٠٠هـ.
 - (١٣٧) جاء ذلك تفصيلاً في وثيقة شرعية مورخة في ١٤ شعبان ١١٨٥هـ.
- (١٣٨) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء عبدالله بن محمد بن عبداللطيف في ٨ شوال ١٥٠ هـ. وأنظر أيضاً:

وثيقة شرعية امضيت في ٤ رجب ١١٩٧هـ.

(١٣٩) انظر مثلاً:

وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء عبداللطيف بن عبدالرحمن النعيم في ٢٧ شعبان ١٢٣٥هـ. وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء عبدالرحمن بن أحمد في ١٢ رمضان ١٣٩٩هـ.

وثيقة شرعية أمضاها الشيخ عبدالرحمن بن نامي نيابة عن قاضي الأحساء الشيخ عبدالرحمن بن أحمد في ١٩ شعبان ١٢٢٦ه، جاء فيها أن ثمن العقار الزراعي المسمى الوسيدية هو ٤٠ قرش روم.

- وجاء ذكر القروش الرومية في وثيقة شرعية أمضاها الشيخ عبداللطيف بن مبارك في ٢٧ ربيع الأول ١٢٨٥هـ.
- (١٤٠) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء العثماني عبدالجيد بن طه بن أحمد في ٢٧ جمادى الثانية ١٣٠٤هـ.
- (١٤١) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء العثماني عبدالرزاق بن عبدالرحمن أفندي في ٢١ ذي الحجة ١٢٨٨ه، وذلك كثمن لجميع وجملة تسعة عشر سهما من أصل أربعين سهما من الدار الواقعة في فريق الرويضة من محلات الكوت بمدينة الهفوف.
- (١٤٢) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء الشيخ عبدالله بن محمد بن عبداللطيف في ٨ شوال ٥٠١ه.
- (١٤٣) عبدالله بن ناصر السبيعي، اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاقتضادية في المنطقة الشرقية: ١٣٥٠ ١٣٨٠هـ/ ١٩٣٢ ١٩٦٠: دراسة في التاريخ الاقتصادي، ط٢ ما ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م. ص ٧٦.
 - (١٤٤) وثيقة شرعية مؤرخة في ٦ ذي الحجة ١٢٨٩هـ.
- (١٤٥) وثيقة شرعية أمضاها الشيخ عبدالرحمن بن أحمد المولى قضاء الأحساء نيابة عن الشيخ عبدالرحمن بن نامى في منتصف شعبان ١٢٢٧هـ.
- (١٤٦) جاء ذلك في وثيقة شرعية أمضاها الشيخ عبدالرحمن بن محمد العدساني في ٧ رمضان العبارة في ١٦٩ هـ، ومما يلفت النظر في هذه الوثيقة قيام الشيخ العدساني بتدوين هذه العبارة في أعلى الوثيقة "قاضى البلد الأوحد".
- (١٤٧) جاء ذلك في وثيقة شرعية أمضاها الشيخ حسين العدساني في ٢٨ ذي الحجة ١٩٠هـ، حيث ذكر ضمن الشهود "ياقوت تابع أحمد بن فيروز".

- (١٤٨) وثيقة شرعية صادرة في ١٢ شعبان ١٧٩هـ.
- (١٤٩) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله بن عمير في ٢٩ ربيع الأول ١٢٧١هـ.
 - (۱۵۰) وثيقة شرعية صادرة في ١٤ جمادي الثانية ١٣٢٣هـ.
 - (١٥١) وثيقة شرعية صادرة في عام ١٦٨٩هـ خاصة بتوزيع تركة.
 - (١٥٢) وثيقة شرعية أمضاها الشيخ أبوبكر بن محمد الملا في ١٣ شوال ١٢٦٨هـ. وأنظر أيضاً:

وثيقة شرعية أمضاها الشيخ عبدالرحمن بن محمد العدساني في ٧ صفر ١١٧٢هـ.

- (۱۵۳) وثيقة شرعية صادرة في ۱۲ شعبان ۱۷۹هـ.
- (١٥٥) وثيقة شرعية أمضاها الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن النعيم في ١٨ ربيع الثاني ١٥٥ هـ ١٢٥٢ هـ أثبتت ملكية نخلة واحدة خارج العقار المباع.
- وثيقة شرعية أمضاها الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن الملا في ١٧ ذي الحجة ١٣١٥هـ، أثبتت ملكية نخلتين خارج العقار المباع.
- (١٥٦) وثيقة شرعية أمضاها الشيخ عبدالرحمن بن محمد العدساني في ٢٧ جمادى الأولى
- (١٥٧) وثيقة شرعية أمضاها الشيخ عبدالرحمن بن محمد العدساني في ٧ جمادى الثانية ١٦٩٩هـ.
- (١٥٨) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء عبداللطيف بن عبدالرحمن النعيم في ٢٩ رجب
- (١٥٩) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله بن عمير في شوال ١٥٩) وثيقة شرعية أمضاها العقار الزراعي القديم الحويس والذي سمى بعكرشة.
 - (١٦٠) وثيقة شرعية أمضاها الشيخ محمد بن عمر الملا في ٢٧ ذي القعدة ١١٨٣هـ. وأنظر أيضا:
 - وثيقة شرعية أمضاها الشيخ حسين العدساني في ١٩ محرم ١٩٠ه.
- (١٦٠ أ) جاء ذلك في وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء الشيخ أحمد بن عبدالله بن عبدالله عبداللطيف في ٢٧ شوال ١٢٠٠هـ.
- (١٦١) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء عبداللطيف بن محمد ناصر في ٣٠ صفر ١١٠٠هـ.
- (١٦٢) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء عبداللطيف بن محمد بن ناصر في ٩ جمادى الأولى ١١١٤هـ، حين بيع النصف المشاع من العقار الزراعي المسمى سبخة العجم.
 - (١٦٣) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء صفى الدين بن سليمان في ٣٠ شوال ١٠٨٣هـ.
- (١٦٤) الطوائح هي المياه التي تأتي من مناجي المزارع الأخرى، لمزيد من المعلومات عنها أنظر: السبيعي، اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاقتصادية، مصدر سابق، ص ص ٧٧ ٨٣.

- (١٦٥) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء محمد بن حسين بن محمد العدساني في ٢٩ صفر ١٦٥) ١٣٨
- (١٦٥ أ) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء عبدالرحمن بن عبدالله الوهيبي في ذي القعدة

الفصل الرابع:

- (١٦٦) الأرشيف العثماني، ارادة داخلية رقم ٤٤٩٣٠ ، مذكرة بتعليمات مالية وإدارية من والي بغداد أحمد مدحت باشا إلى متصرف لواء الأحساء مورخة في ٢١ شوال ١٢٨٨ هـ.
 - (١٦٧) الدستور، المجلد الثاني، مصدر سابق، ص ص ١٢٤ ١٤٤.
 - (١٦٨) المصدر نفسه.
 - (١٦٩) المصدر نفسه، ص ص ١٤٥ ١٥٠.
- (۱۷۰) الارشيف العثماني، ارادة مجلس مخصوص، رقم ۱۸۷۰۲۷، قرار مجلس شورى الدولة المبلغ من الصدر الأعظم إلى وزارة الداخلية برقم ۲۷٦٦ في ۱۹ ذي القعدة ۱۳۲۲هـ.
- (۱۷۱) الارشيف العثماني، ارادة داخلية، رقم ٩٣٠ ٤٤، مذكرة بتعليمات مالية وإدارية من والي بغداد أحمد مدحت باشا إلى متصرف لواء الأحساء مؤرخة في ٢١ شوال ١٢٨٨هـ.
 - (۱۷۲) الدستور، المجلد الثاني، مصدر سابق، ص ص ۱۲۶ ۱۶۶.
 - (١٧٣) سالنامة ولاية بغداد، عام ١٢٩٩هـ، ص ٤٣.
 - (١٧٤) سالنامة ولاية بغداد، عام ١٣٠٠هـ، ص ص ٨٠ ١٣٢.
 - (١٧٥) مجلة لغة العرب، الجزء ٨، السنة الثالثة، شهر ربيع الأول ١٣٣٢هـ، ص ٤٤٤.
- (۱۷۲) سالنامة ولاية بغداد، عام ۱۳۰۹هـ، ص ۱۲۰، وعام ۱۳۱۲هـ، ص ۱۵۸، وعام ۱۳۱۸هـ، ص ۱۸۸، وعام ۱۳۱۸هـ، ص ۱۸۸.
 - (١٧٧) النجار، ولاية بغداد، مصدر سابق، ص ٣٩٥.
- (۱۷۸) الارشيف العثماني، ارادة مجلس مخصوص، رقم ٤٦٩٩، مذكرة متصرف لواء الأحساء إلى والى البصرة برقم ٧٤ وتاريخ ٢٢ شوال ٢٠٠٦هـ.
- (۱۷۹) عبدالكريم بن عبدالله الوهبي، الحكم العثماني في الحسا (۹۰۱ ۱۰۸۲هـ/۱۰۵۷ ۱۷۹) رسالة دكتوراة غير منشورة مقدمة إلى قسم التاريخ بكلية الآداب، جامعة الملك سعود (عام ۱۶۱۸هـ/۱۹۹۸م) ص ص ص ۱۳۰ ۱۶۳، ص ۲۲۰.
 - (١٨٠) وثيقة الوقف الشرعية المؤرخة في عام ١٩٠١م.
 - (١٨١) إِفادة الملا، مصدر سابق.
 - (١٨٢) وثيقة بامضاء الشيخ سعدون آل عرعر مؤرخة في ١٠ شعبان ١٩١هـ.
- (١٨٣) وثيقة شرعية بإمضاء قاضي الأحساء الشيخ حسن بن محمد العدساني مؤرخة في ١٠ جمادى الثانية ١٩٢١هـ/١٧٧٨م.

- (١٨٤) ورد ذلك في وثيقة شرعية بامضاء قاضي الأحساء الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن النعيم شهد على ما جاء فيها دجين بن براك آل عرعر وختمها بختمه.
 - (١٨٥) المصدر نفسه.
- (١٨٦) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء عبداللطيف بن عبدالرحمن النعيم في ٢ صفر ١٨٦) وثيقة شرعية أقبر على ماحكم به المبيخ النعيم ووقع عليه خالد بن سعود وابراهيم بن سيف.
- (١٨٧) جاء ذلك في وثيقة شرعية مطولة نقلها عن أصلها وأمضاها قاضي الأحساء الشيخ عبدالله بن عمر بن دهيش في ٥ ربيع الأول ١٣٥٨هـ.
 - (۱۸۸) المصدر نفسه.
 - (١٨٩) المصدر نفسه.
 - (١٩٠) وثيقة شرعية أمضاها الشيخ عبداللطيف بن مبارك في عام ١٢٧٧هـ.
- (١٩١) شرح الإمام فيصل بن تركي في ١٩ شوال ١٢٧٨هـ على وثيقة شرعية أمضاها الشيخ عبداللطيف بن مبارك في عام ١٢٧٧هـ.
 - (١٩٢) رسالة من الامام فيصل بن تركى إلى الجعافرة مؤرخة في ٧ شوال ١٢٨٢هـ.
- (١٩٣) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء الشيخ عبداللطيف بن مبارك نصت على تسوية قبلها الجعافرة بناء على قرار تلك اللجنة وقد تم اقرارها من قبل الامام عبدالله بن فيصل بن تركى وختمها بختمه مؤرخة في ٢٨ رجب ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م.
- (١٩٤) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء العثماني عبدالرزاق بن عبدالرحمن أفندي في ١ ربيع الثاني ١٢٩٠هـ.
 - (١٩٥) المصدر نفسه.
- (١٩٦) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء عبداللطيف بن عبدالرحمن النعيم في ١٤ ذي القعدة ١٢٥٤هـ.
- (١٩٧) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء العثماني يعقوب إحسان بن مصطفى أفندي في ١٩٧) وثيقة شرعية ١٩٩١هـ.
- (١٩٨) جاء ذلك في وثيقة شرعية حررت يوم الأربعاء الموافق ٢٤ جمادى الأولى ١٣٤٧هـ، حررها عبدالله بن عبداللطيف الخطيب.
 - (٢٠٠) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن بشر في ٢٩ رجب ١٣٥٢هـ.

الفصل الخامس:

- (٢٠١) وثيقة الوقف الشرعية أمضاها قاضي الأحساء صفي الدين بن سليمان في ١٧ شوال ٩٥٠هـ.
 - (٢٠٢) افادة الملا، مصدر سابق.
 - (٢٠٣) وثيقة الوقف الشرعية المورخة في ١٢ ربيع الأول ٩٨٢هـ.

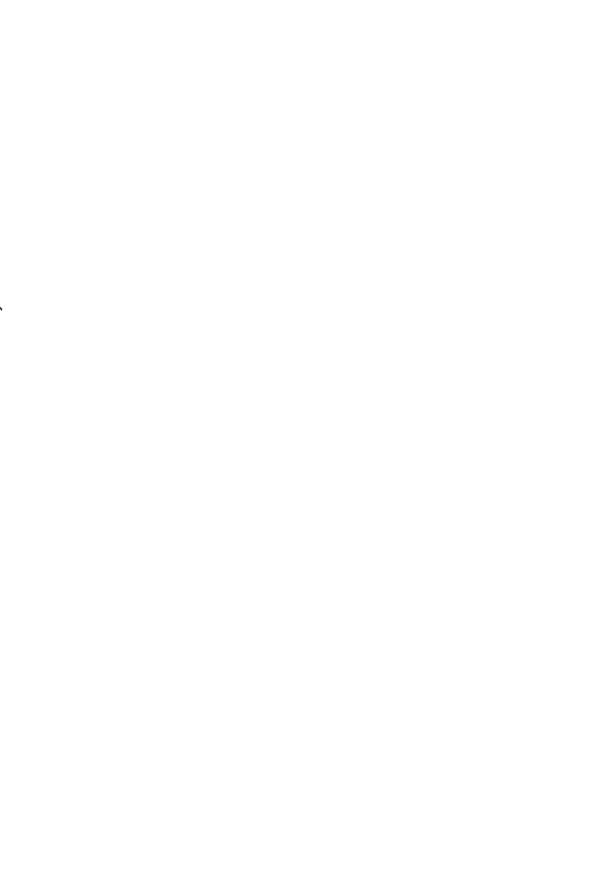
- (٢٠٤) المصدر نفسه.
- (٢٠٥) المصدر نفسه.
- (٢٠٦) عبدالله بن ابراهيم الانصاري، ديوان الامام أحمد بن علي بن مشرف، ادارة احياء التراث الاسلامي، قطر، د.ت. ص ص ١٤٧ ١٤٨.
- (٢٠٧) وثيقة شرعية أمضاها الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن النعيم في ٢٣ جمادي الأولى ١٢٣٥هـ.
 - (٢٠٨) وثيقة الوقف الشرعية المؤرخة في غرة جمادي الثانية ١٠٣٦هـ.
- (٢٠٩) وثيقة الوقف الشرعية نقلها عن أصلها عبدالله بن عبداللطيف الخطيب عصريوم الاثنين ٢١ ذي الحجة ٢٥٦هـ.
- (٢١١) وثيقة الوقف الشرعية المؤرخة في عام ١٠٤٧هـ، نقلها عن أصلها وأمضاها قاضي الأحساء الشيخ عبدالله بن عمر بن دهيش في ٤ محرم ١٣٥٨هـ.
- (٢١٢) وثيقة الوقف الشرعية أمضاها قاضي الأحساء الشيخ يحيى بن محمد الشافعي يوم الأربعاء الموافق ٢ ذى القعدة ١٠٥٨هـ.
 - (٢١٣) المصدر نفسه.
 - (٢١٤) المصدر نفسه.
 - (٢١٥) وثيقة الوقف الشرعية المؤرخة في أوائل شهر شعبان ١٠١٩هـ.
- (٢١٦) وثيقة الوقف الشرعية قابلها على أصلها وختمها قاضي الأحساء الشيخ عبداللطيف بن مبارك.
- (٢١٧) وثيقة الوقف الشرعية قابلها على أصلها وختمها الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن الملا.
- (٢١٨) وثيقة الوقف شرعية أمضاها قاضي الأحساء الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن النعيم في ٧ جمادي الأولى ١٢٤٨هـ.
 - (٢١٩) وثيقة شرعية صدرت حين أريد تأجير بعض اوقافه في ٦ شعبان ١٢٧١هـ.
 - (٢٢٠) إفادة الملا، مصدر سابق.
- (٢٢١) وثيقة وقف المسجد المؤرخة في ٨ ربيع الأول ٢٧١هـ وعليها عدة توقيعات منها تواقيع الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ وأبنه عبداللطيف وسعود بن فيصل وعلي بن محمد أبو نيان.
 - (٢٢٢) المصدر نفسه.
- (٣٢٣) وثيقة وقف المسجد بامضاء الشيخ عبدالرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبدالوهاب عام ١٢٧٨ هـ، وعليها امضاء الامام فيصل بن تركي بن عبدالله آل سعود بتاريخ جمادى الثانية ٢٧٨ هـ.
- (٢٢٤) عبدالله بن ابراهيم الانصاري، ديوان الامام أحمد بن علي بن مشرف، مصدر سابق، ص ١٤٩.
- (٢٢٥) وثيقة شرعية أمضاها الشيخ عبدالرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبدالوهاب في عام ٢٧٧ هـ، وعليها أمضاء الامام فيصل بن تركي بن عبدالله آل سعود وختمه، وعليها أيضاً تواقيع الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله الوهيبي وصالح بن راشد وكيل الامام فيصل

- بن تركى في الأحساء.
- (٢٢٦) وثيقة شرعية أمضاها الشيخ عبدالرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبدالوهاب في ٢٣٦ رجب ١٢٧٢ه، وعليها أمضاء الامام فيصل بن تركي وتوقيع صالح بن راشد.
 - (٢٢٧) المصدر نفسه.
- (٢٢٨) خطاب أبن طوق إلى شاكر بك مدير ادارة الأملاك السنية في لواء الأحساء المؤرخ في ٢٥ ربيع الثاني ١٣٠٣هـ.
 - (٢٢٩) المصدر نفسه.
 - (۲۳۰) المصدر نفسه.
- (٢٣١) رسالة الامام فيصل بن تركي إلى عبدالرحمن وعبدالله أبناء الشيخ عبداللطيف بن مبارك المورخ في ٢٠ ربيع الأول ١٢٧٧هـ.
- (٢٣٢) وثيقة شرعية أمضاها الشيخ عبدالرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبدالوهاب في عام ٢٧٨ هـ وصادق عليها وختمها الامام فيصل بن تركي في جمادى الثانية ٢٧٨ هـ. (٢٣٣) المصدر نفسه.
 - (٢٣٤) وثيقة الوقف الشرعية المؤرخة في شهر ربيع الأول ١٠٥٦هـ.
 - (٢٣٥) المصدر نفسه.
- (٢٣٦) وثيقة شرعية نقلها عن أصلها وختمها الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله بن عمير والشيخ على بن محمد آل عبدالقادر.
 - (۲۳۷) المصدر نفسه.
 - (٢٣٨) وثيقة شرعية أمضاها الشيخ حسين العدساني في ٢٨ ذي الحجة ١٩١١هـ.
 - (٢٣٩) المصدر نفسه.
- (٢٤٠) وثيقة شرعية نقلها عن أصلها وختمها الشيخ عبدالله بن علي في ٥ ربيع الأول ١٣٣٥هـ.
 - (۲٤۱) المصدر نفسه.
- (٢٤٢) وثيقة شرعية صدرت حين أقتطاع جزء من أوقافه لصالح مشروع الري والصرف في الأحساء أمضاها الشيخ حسن بن حسين آل عبدالقادر في ٢٣ ربيع الثاني ١٣٩٣هـ. وأنظر:
 - وثيقة شرعية خاصة باوقافه صادرة في جمادى الأولى عام ١٣٤٩هـ. وثيقة شرعية خاصة بأوقافه صادرة في جمادي الثانية عام ١٣٦٦هـ.
- (٢٤٣) وثيقة شرعية استخرجت حين المجاعلة على بعض أوقافه شهد عليها الشيخ محمد بن عبدالله آل عبدالله آل عبدالله آل عبدالله ألله عبدالله بن علي آل عبدالقادر امضيت في منتصف شهر جمادى الثانية ١٣٤١هـ.
- (٢٤٤) وثيقة شرعية نقلها عن أصلها وختمها الشيخ محمد بن عبدالله آل عبدالقادر في عام ١٣٧٥هـ.

- (٧٤٥) وثيقة الوقف الشرعية أمضاها الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله بن عمير في شهر ربيع الثاني ١٢٨٨هـ.
 - (٢٤٦) المصدر نفسه.
 - (٢٤٧) وثيقة شرعية نقلها عن أصلها وختمها كل من الشيخ عبداللطيف الملا والشيخ أبوبكر الواعظ.
 - (٢٤٨) المصدر نفسه.
- (٢٤٩) وثيقة الوقف الشرعية إمضاها قاضي الأحساء الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن بن عمير في ٧ صفر ١٩٩٢هـ.
 - (٢٥٠) المصدر نفسه.
- (٢٥١) وثيقة شرعية أجاز فيها الشيخ علي بن محمد آل عبدالقادر تأجير أوقاف المدرسة في عام ١٣٥٨ هـ. وكذلك فعل الشيخ عبدالله بن على آل عبدالقادر في عام ١٣٣٨ هـ.
- (٢٥٢) وثيقة شرعية مؤرخة في ٢ شعبان ١٢٧٤هـ لم تكن مختومة فختمها الشيخ علي بن محمد آل عبدالقادر في شهر صفر ١٣٥٥هـ.
 - (٢٥٣) المصدر نفسه.
- (٢٥٤) وثيقة الوقف الشرعية أمضاها الشيخ محمد بن حسين العدساني في شهر شوال ١٢٦٥هـ.
- (٢٥٥) وثيقة الوقف الشرعية أمضاها الشيخ عثمان بن عبدالله بن جامع الحنبلي القاضي في البحرين في شهر ربيع الأول ١٢٣٦هـ.
- (٢٥٦) وثيقة الوقف الشرعية أمضاها قاضي الأحساء الشيخ عبداللطيف بن مبارك في غرة شهر رجب ١٢٧٤هـ.
- (٢٥٧) وثيقة شرعية أمضاها الشيخ أبوبكر بن محمد الملا والشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن النعيم مؤرخة في غرة شهر صفر ١٢٦٠هـ.
 - (٢٥٨) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن النعيم في ١٥ صفر ١٢٦٠هـ.
- (٢٥٩) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن النعيم في ٢٩ ذي الخجة ٢٤٠هـ.
 - (٢٦٠) المصدر نفسه.
- (٢٦١) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله الوهيبي في شهر ذي القعدة ١٢٨٦هـ.
- (٢٦٢) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء الشيخ عبدالله بن محمد بن عبداللطيف في ١٨ شوال ١٤٠٠هـ.
- (٢٦٣) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن حسين العدساني.
 - (٢٦٤) وثيقة محررة في غرة ذي الحجة ٢٥٦ هـ بامضاء أحمد بن رشيد الحنبلي.
- (٢٦٥) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله الوهيبي في ١٢ شوال ٢٨٦ ١هـ.

- (٢٦٦) وثيقة شرعية أمضاها الشيخ علي بن محمد آل عبدالقادر في شهر جمادى الأولى ١٣٠٧هـ. (٢٦٧) المصدر نفسه.
- (٢٦٨) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء العثماني خليل خلوصي في ١٥ ربيع الأول ١٨٥) وثيقة شرعية أمضاها
 - (٢٦٩) المصدر نفسه.
- (٢٧٠) وثيقة شرعية أمضاها الشيخ ابراهيم بن عبدالملك وختمها الشيخ عبدالله بن عبداللطيف في ٢٥ رجب ١٢٩٩هـ.
 - (٢٧١) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء العثماني محمد بن الحاج قرملي في ١٧ صفر ٦٣٠هـ. (٢٧٢) المصدر نفسه.
 - (٢٧٣) وثيقة الوقف الشرعية المؤرخة في منتصف شهر رجب ١٥٠ اهـ/١٧٣٧م.
- (٢٧٤) وثيقة الوقف الشرعية أمضاها قاضي الأحساء الشيخ عبدالرحمن بن حسين العدساني في أواخر عام ١٦٧ هـ.
- (٢٧٥) وثيقة الوقف الشرعية أمضاها الشيخ محمد بن عبدالسلام قاضي دبي والحدود والولاية في عام ١٣٢٣هـ، وقد قابلها عن أصلها وختمها الشيخ محمد بن عبدالله آل عبدالقادر. (٢٧٦) المصدر نفسه.
- (۲۷۷) عبداللطيف بن عثمان الملا، لمحات من الحياة التعليمية في الأحساء من القرن الحادي عشر إلى القرن الخامس عشر الهجري، مطابع الحسيني الحديثة، الأحساء، د.ت. ص ص ٢٦-٢٧.
 - (۲۷۸) المصدر نفسه، ص ۳۰.
 - (۲۷۹) المصدر نفسه، ص ٤١ .
 - (۲۸۰) المصدر نفسه، ص ٥٤ .
- (٢٨١) عبدالله بن ناصر السبيعي، الحياة العلمية والثقافية والفكرية في المنطقة الشرقية: ١٣٥٠ ٢٨١) عبدالله بن ناصر ١٣٠هـ/ ١٣٠٩ م، ط٢، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، ص ٣٧.
 - (۲۸۲) المصدر نفسه.





المصادروالمراجع

أولاً: الوثائق العثمانية:

وثائق عثمانية غير منشورة، الأرشيف العثماني باستانبول (أرشيف رئاسة مجلس الوزراء باستانبول)

دفتر عینیات:

وهي السجلات التي قيدت بها الصور العينية أي صور طبق الأصل للمذكرات والرسائل والخابرات الصادرة من الصدارة العظمي إلى سائر النظارات [الوزارات] والدوائر والولايات وغيرها من المواقع الرسمية في الدولة. وقد تم الاستفادة من الدفاتر التالية:

دفتر رقم ٨٤٩ الوثيقة رقم ٤٩٣.

دفتر رقم ٨٤٩-٤٧ وتاريخ ١٩ صفر ١٢٨٩هـ.

دفتر رقم ٨٤٩-١٤٤ وتاريخ ١٨ شوال ١٢٩٠هـ.

دفتر رقم ٥٥١ الوثائق ذات الرقم ٢٣، ٥٦، ١٦٥، ٣٠٧٦، ٣١٩٠.

٢) مضابط مجلس الوكلاء [الوزراء] (مجلس وكلاء مضبطة لري):

تضم قرارات مجلس الوزراء ومحاضر اجتماعات المجلس وتبليغاتها الى الجهات المختصة بعد موافقة السلطان عليها. ومن أهم المضابط التي تم الاستفادة منها:

مضبطة رقم ٢٦، مضبطة رقم ٢٩، مضبطة رقم ٣٧.

٣) ملفات ارادات:

تنقسم ملفات الارادات التي تم الرجوع اليها الى قسمين:

أ - إرادات السنوات ١٢٥٥ - ١٣٠٩هـ/ ١٨٩٩ - ١٨٩١م، وقد احتوت على ثلاثة أقسام هي الداخلية والخارجية والمجلس الأعلى بالإضافة إلى قيود الارادات الصادرة اعتماداً على مضابط مجلس الوكلاء المخصوص اعتباراً من ١٢٧٠هـ/١٨٥٣م، وعلى مصابط "شورى الدولة" الذي تأسس بعد إلغاء المجلس الأعلى بعد عام ١٢٤٨هـ/١٨٦٧م، وعلى مضابط "ديوان الأحكام العدلية" الذي تم تشكيله عام ١٢٤٨هـ/١٨٦٧م، وهذه الارادات تم قيدها مستقلة عن بعضها البعض، واستمر نظام

القيد هذا حتى سنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م. ونظمت لها كتالوجات بالحروف العربية، كل سنة على حدة ووضعت الوثائق الخاصة بالأقسام في مجموعات مستقلة.

ب) إرادات السنوات ١٣١٠ - ١٣٣٤هـ/١٨٩٢ - ١٩١٦م، وفيها تم التخلي عن طريقة تجميع الارادات في شكل مجموعات وأستعيض عن ذلك بترتيبها وتنظيمها حسب مؤسسات الدولة ونظاراتها [وزاراتها] ونظم لها كتالوجات مستقلة بالحروف العربية لكل شهر على حدة. وأهم ملفات الارادة التي تم الرجوع اليها هي:

إرادة رقم ٤٢٤٧٢ في ٧ محرم ١٢٨٧هـ.

إِرادة رقم ٤٤٠٠٢ الصادرة في ٢٩ محرم ١٢٨٨هـ – ٨ ربيع الأول ١٢٨٨هـ.

إرادة رقم ٤٤١٩٦ في ٢ ربيع الثاني ٢٨٨ هـ - ٣ جمادى الأولى ٢٨٨ هـ.

إرادة رقم ٤٤٢٣٠ في ٢٣ ربيع الأول ١٢٨٨هـ - ٤ جمادى الأولى ١٢٨٨هـ.

إرادة رقم ٤٤٤، ٩ كي ٢٧ ربيع الثاني ٢٨٨ هـ - ٦ جمادي الثانية ١٢٨٨هـ.

إرادة رقم ٤٤٣٦٤ في ٢٩ جمادي الثانية ١٢٨٨هـ.

إرادة رقم ٤٤٥٨٣ في ٢٤ جمادى الثانية - ٢٨ شعبان ٢٨٨ هـ.

إِرادة رقم ٤٤٦٨٣ في ٢٤ رمضان ١٢٨٨هـ.

إرادة رقم ٤٤٧٨٠ في ٢٥ – ٢٦ شوال ١٢٨٨هـ.

إرادة رقم ٤٤٩٣٠ في ٢١ شوال ١٦٨٨هـ - ١٦ ذي الحجة ١٢٨٨هـ.

إِرادة رقم ٩٠٠٨٠ في ٢١ محرم ١٣٠٧هـ.

إِرادة رقم ٩٠٨٤٠ في ١٧ ربيع الثاني ١٣٠٧هـ.

إرادة رقم ٩٢٧١٢ في ٢٧ ذي القعدة ١٣٠٧هـ.

إرادة رقم ٢٩ في ٣ ربيع الثاني ١٣٢٩هـ - ٢٩ ربيع الثاني ١٣٢٩هـ.

إرادة رقم ٤٠٦١ في ١٣ ذي القعدة ١٣٣٠هـ.

إِرادة رقم ١٠٤١ في ١٣ جمادى الثانية ١٣٣١هـ.

إرادة شورى الدولة:

إرادة رقم ٢٢/٢١ في ١٢ شوال - ذي القعدة ١٣٠٢هـ.

إرادة رقم ٥ / ٢١٥٨ لعام ١٣٠٣هـ.

إرادة رقم ١٧ / ٢١٥٨ في ٢١ أغسطس ١٣٠٢ مالية [١٣٠٣هـ].

إرادة رقم ١٩ / ٢١٥٨ في ٢٦ أغسطس ١٣٠٢ مالية [١٣٠٣هـ].

إرادة رقم ۲۷/۲۱ في غرة شعبان ۱۳۰۷هـ.

إرادة رقم ۲۷ / ۲۱ ۲۱ في ۱۸ ذي القعدة ۱۳۰۷هـ.

إرادة رقم ٢٧ / ٢١٦١ في ١٩ ربيع الأول ١٣٠٨هـ.

إرادة رقم ٦٣٣٩ في ٥ رمضان ١٣٠٨هـ.

إرادة رقم ٦ / ٢١٨٤ لعام ١٣١٦ مالية [١٣١٨هـ].

إرادة رقم ٧ / ٢١٧٢ في ٦ ربيع الثاني ١٣١٦هـ.

إرادة رقم ٦ / ٢١٨٤ لعام ١٣١٥ مالية [١٣١٨ه].

إرادة رقم ٦ / ٢١٨٤ لعام ١٣١٦ مالية [١٣١٨ه].

إرادة رقم ٦ / ٢١٨٤ في ١٠-١٩ ربيع الأول ١٣١٨هـ.

إِرادة رقم ۱۸ / ۲۱۸۰ في ٣ رمضان ١٣١٨هـ.

إِرادة رقم ٦ / ٢١٨٤ في ١٠ ربيع الأول – ١٣ ربيع الثاني ١٣١٨هـ.

إرادة مجلس مخصوص:

إرادة رقم ٤٢٩٦ في ٢٣ صفر ١٣٠٦هـ.

إرادة رقم ٤٣٠١ في ٨ ربيع الأول ١٣٠٦هـ.

إرادة رقم ٤٦٩٩ في ١١ جمادي الثانية ١٣٠٦هـ - جمادي الثانية ١٣٠٧هـ.

إرادة رقم ۲۷۱۲ في ۲۷ ذي القعدة ۱۳۰۷هـ.

إرادة رقم ۱۸۳۹۷۸ وتاريخ ۷ تشرين أول ۱۳۲۰مالية [٦ شعبان - ١٤ رمضان ١٣٢٠هـ].

إرادة رقم ۱۸۳۲٤۲ في شعبان ۱۳۲۲هـ.

إرادة رقم ۱۸۲۲۲ في ٤ شعبان ۱۳۲۲هـ.

إرادة رقم ۱۸۳۹۷۸ في ۱۱ شعبان – ۱۶ رمضان ۱۳۲۲هـ.

إرادة رقم ١٨٧٠٢٧ في ١٩ ذي القعدة -- ١٩ ذي الحجة ١٣٢٢هـ.

إِرادة رقم ١١٦٥ في ١٨ شعبانُ ١٣٣٢هـ.

إرادة عدلية:

إِرادة رقم ٢/٤/٣١ في ١٣ مايس ١٣١٣ مالية [١٣١٥هـ].

إرادة رقم ٢٠١٣ / ١٣٣١ في ١٥ شعبان ١٣٢٩هـ.

إرادة رقم ۲۰۱۳ / ۱۳۳۱ في ۱۷ شعبان ۱۳۲۹هـ.

إرادة رقم ٢٠١٣ / ١٣٣١ في ١٢ جمادي الأولى ١٣٢٩هـ.

إرادة عسكرية:

إرادة رقم ١٦ في ربيع الثاني ١٣٠٩هـ - ٢٧ محرم ١٣١٠هـ.

إرادة رقم ١٦ في ٢٥ حزيران ١٣٠٨ مالية [ذي الحجة ١٣١٠هـ].

إِرادة رقم ١٦ في ٣٠ حزيران ١٣٠٨ مالية [ذي الحجة ١٣١٠هـ].

إرادة رقم ١٦ في ٢٨ تموز ١٣٠٨ مالية [محرم ١٣١٠هـ].

مطبوعات عثمانية رسمية:

- أ) سالنامات ولاية البصرة (بصرة نك ولايت سالنامة سي، سنة مخصوصدر، بصرة ولايت مطبعة سنده باصلمشدر)، للأعوام ١٣٠٧هـ. ١٣٠٨هـ، ١٣٠٩هـ، ١٣٠٩هـ، ١٣١٥هـ، ١٣١٩هـ، ١٣١٩هـ، ١٣١٩هـ، ١٣١٩هـ.
- ب) سالنامت ولاية بغداد، بغداد ولايت جليلة، سنة مخصوصدر سالنامة (ر)، مطبعة ولايتده طبع اولنمشدر، لأعوام ١٩٩٢هم، ١٣٩٥هم، ١٣٩٧هم، ١٣٩٩هم، ١٣٠٩هم، ١٣٠٩هم.

وثائق شرعية:

أ) وثائق شرعية عامة (فصلت محتوياتها في الهوامش والتعليقات):

٠٢١هـ، ١٣٢١هـ، ٣٢٣١هـ، ٢٣١هـ، ١٣٣١هـ، ١٣٣١هـ.

١- وثيقة شرعية صادرة من محكمة بداية المبرز مؤرخة في ٢١ شعبان ١٢٩٠هـ.

- ٢- وثيقة شرعية صادرة من محكمة بداية الهفوف ومصادق عليها من مجلس تمييز
 لواء الأحساء في نهاية عام ١٣٠٥هـ.
- ٣- وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء محمد بن عماد الدين في ١١ جمادى الأولى ١١٠ه.
 - ٤ وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء حسين العدساني في ١٩ محرم ١٩٠هـ.
- ٥- وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء صفي الدين بن سليمان في ٩ ذي القعدة
- ٦- وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء محمد بن حسين العدساني في ١٦ شوال
 ١٢٠٤هـ.
- ٧- وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء عبداللطيف بن عبدالرحمن النعيم في ٣٠ محرم ١٢٣٧ه.
- ٨- وثيقة شرعية أمضاها الشيخ عبدالرحمن بن نامي في ١٠ جمادي الأولى
 ١٠ ١٣٣٦هـ.
- ٩- وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء عبداللطيف بن عبدالرحمن النعيم في ١٠
 ربيع الأول ٢٢٢هـ.
- ١- وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء عبداللطيف بن عبدالرحمن النعيم في ٢٨ جمادي الأولى ٢٥٦هـ.
- ١١ وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء محمد بن حسين العدساني في شعبان ١١ وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء محمد بن حسين العدساني في شعبان
- ٢١ وثيقة شرعية مؤرخة في ٢٧ ربيع الثاني ١١٠٢هـ أمضاها الشيخ حسين بن
 محمد العدساني.
- ١٣- وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء علي بن أحمد النجار الشافعي في ٣ رمضان ١٤١١هـ.
- ١٤ وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء عبداللطيف بن عبدالرحمن النعيم في
 ١٥ صفر ١٢٦٠هـ.

- ١ وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء عبداللطيف بن عبدالرحمن النعيم في ١
 رمضان ١٢١٤هـ.
- ١٦ وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء عبداللطيف بن مبارك في شهر رجب
 ١٨١ هـ.
 - ١٨- وثيقة شرعية أمضاها الشيخ محمد بن عمر الملا في ٦ رجب ١١٨٠هـ.
- ١٩ وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء عبداللطيف بن محمد بن ناصر في ٢٠ شعبان ١٠٣هـ.
 - ٢٠ ـ وثيقة شرعية أمضاها الشيخ محمد بن سلطان في ٢١ ذي القعدة ٢٢٠ هـ.
 - ٢١ وثيقة شرعية أمضاها قاضى الأحساء حسين العدساني في ١٩ محرم ١٩٠ه.
- ٢٢ وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء حسين العدساني في ١٩ ربيع الأول ١٩١١هـ.
 - ٢٣ وثيقة شرعية مؤرخة في شهر ذي الحجة ١٣٢٢هـ.
- ٢٤ وثيقة شرعية نصت على بيع عدة عقارات في صفقة واحدة أمضيت في ١٠ ١ جمادى الأولى ٢٠٣هـ.
 - ٢٥ ـ وثيقة شرعية مؤرخة في ١٤ شعبان ١١٥٥هـ.
- ٢٦ وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء عبدالله بن محمد بن عبداللطيف في
 ٨شوال ١٥٠ ١ه.
 - ٢٧ وثيقة شرعية أمضيت في ٤ رجب ١٩٧هـ.
- ٢٨ وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء عبداللطيف بن عبدالرحمن النعيم في
 ٢٧ شعبان ١٢٣٥هـ.
- ٢٩ وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء عبدالرحمن بن أحمد في ١٢ رمضان
 ١٢٣٩هـ.
- •٣- وثيقة شرعية أمضاها الشيخ عبدالرحمن بن نامي نيابة عن قاضي الأحساء الشيخ عبدالرحمن بن أحمد في ١٩ شعبان ٢٢٦هـ.
 - ٣١ ـ وثيقة شرعية أمضاها الشيخ عبداللطيف بن مبارك في ٤ محرم ١٢٧٩ هـ.

- ٣٢ وثيقة شرعية أمضاها الشيخ عبداللطيف بن مبارك في ٢٧ ربيع الأول ١٢٨٥هـ. ٣٣ وثيقة شرعية أمضاها قاضى الأحساء العثماني عبدالجيد بن طه بن أحمد في
 - ۲۷ جمادي الثانية ۲۳۰۶هـ.
- ٣٤ وثيقة شرعية أمضاها الشيخ عبدالرزاق بن عبدالرحمن أفندي في ٢١ ذي الحجة
 - ٣٥ وثيقة شرعية مؤرخة في ٦ ذي الحجة ١٢٨٩هـ.
- ٣٦ وثيقة شرعية أمضاها الشيخ عبدالرحمن بن أحمد المولى قضاء الأحساء نيابة
 عن الشيخ عبدالرحمن بن نامى في منتصف شعبان ٢٢٧ هـ.
- ٣٧ وثيقة شرعية أمضاها الشيخ عبدالرحمن بن محمد العدساني في ٧ رمضان المرعد العدساني المرعد العدساني المرعد المرعد
 - ٣٨ وثيقة شرعية أمضاها الشيخ حسين العدساني في ٢٨ ذي الحجة ١١٩٠هـ.
 - ٣٩ وثيقة شرعية صادرة في ١٢ شعبان ١٧٩هـ.
- ٤- وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء عبدالرحمن بن عبدالله بن عمير في ٢٩ ربيع الأول ٢٧١ هـ.
 - ٤١ ــ وثيقة شرعية صادرة في ١٤ جمادي الثانية ١٣٢٣هـ.
 - ٤٢ وثيقة شرعية صادرة في عام ١٢٨٩ هـ خاصة بتوزيع تركة.
 - ٤٣ وثيقة شرعية أمضاها الشيخ أبوبكر بن محمد الملا في ١٣ شوال ١٣٦٨هـ.
- ٤٤ وثيقة شرعية أمضاها الشيخ عبدالرحمن بن محمد العدساني في ٧ صفر ١ ١٧٢ هـ.
 - ٥٥ وثيقة شرعية صادرة في ١٢ شعبان ١٧٩هـ.
- ٤٦ وثيقة شرعية أمضاها الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن النعيم في ١٨ ربيع الثاني ٢٥٢هـ.
- ٤٧ وثيقة شرعية أمضاها الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن الملا في ١٧ ذي الحجة ١٣١٥هـ.
- ٤٨ وثيقة شرعية أمضاها الشيخ عبدالرحمن بن محمد العدساني في ٢٧ جمادي الأولى ١٧٨ هـ.

- 93- وثيقة شرعية أمضاها الشيخ عبدالرحمن بن محمد العدساني في ٧ جمادى الثانية ١٦٩هـ.
- . ٥- وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء عبداللطيف بن عبدالرحمن النعيم في ٢٩ رجب ١٢٥٠هـ.
- ٥ وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء عبدالرحمن بن عبدالله بن عمير في شوال ١٢٨٨ ه.
 - ٥٢ وثيقة شرعية أمضاها الشيخ محمد بن عمر الملا في ٢٧ ذي القعدة ١١٨٣ هـ.
 - ٥٣ وثيقة شرعية أمضاها الشيخ حسين العدساني في ١٩٠ محرم ١٩٠هـ.
- ٤ ٥ وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء الشيخ أحمد بن عبدالله بن عبداللطيف في ٢٧ شوال ٢٠٠ ه.
- ٥٥ وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء عبداللطيف بن محمد بن ناصر في ٣٠ صفر ١٠٠ ه.
- ٥٦ وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء عبداللطيف بن محمد بن ناصر في ٩
 جمادى الأولى ١١١٤هـ.
- ٥٧ وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء صفي الدين بن سليمان في ٣٠ شوال ١٠٨٣ م.
- ٥٨ و ثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء محمد بن حسين بن محمد العدساني في ٢٩ صفر ١٣٨ ه.
- 9 ٥ وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء عبدالرحمن بن عبدالله الوهيبي في ذي القعدة ١٢٨٦ه.

ب) وثائق الأوقاف:

١- وثائق أوقاف مسجد سيف بن حسين الجبري:

- أ- وثيقة الوقف الشرعية المؤرخة في عام ٩٠١هـ.
- ب- وثيقة بإمضاء الشيخ سعدون آل عرعر مؤرخة في ١٠ شعبان ١٩١هـ.
- ج- في وثيقة شرعية بإمضاء قاضي الأحساء الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن النعيم شهد على ماجاء فيها دجين بن براك آل عرعر وختمها بختمه.

- د- وثيقة تخص إِثبات وقف مسجد الجبري على الجعافرة أمضاها قاضي الأحساء عبداللطيف بن عبدالرحمن النعيم في ٢ صفر ٢٣٦ هـ. وقد أقر على ماحكم به الشيخ النعيم ووقع عليه خالد بن سعود وابراهيم بن سيف.
- ه- وثيقة شرعية مطولة نقلها عن أصلها وأمضاها قاضي الأحساء الشيخ عبدالله بن عمر بن دهيش في ٥ ربيع الأول ١٣٥٨هـ.
 - ح- وثيقة شرعية أمضاها الشيخ عبداللطيف بن مبارك في عام ٢٧٧ ه.
- ك- شرح الإمام فيصل بن تركي في ١٩ شوال ٢٧٨ هـ على وثيقة شرعية أمضاها الشيخ عبداللطيف بن مبارك في عام ٢٧٧ هـ.
 - ل- رسالة من الإِمام فيصل بن تركى الى الجعافرة مؤرخة في ٧ شوال ١٢٨٢هـ.
- م- وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء الشيخ عبداللطيف بن مبارك نصت على تسوية قبلها الجعافرة بناء على قرار تلك اللجنة وقد تم اقرارها من قبل الإمام عبدالله بن فيصل بن تركى وختمها بختمه.
- ن- وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء العثماني عبدالرزاق بن عبدالرحمن
 أفندي في ١ ربيع الثاني ٢٩٠هـ.
- س- وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء عبداللطيف بن عبدالرحمن النعيم في ١٤ ذي القعدة ١٢٥٤هـ.
- ع- وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء العثماني يعقوب إحسان بن مصطفى أفندي في ١٩ ذي الحجة ١٩١١هـ.
- ف- جاء ذلك في وثيقة شرعية حررت يوم الأربعاء الموافق ٢٤ جمادى الأولى ١٤٧هـ حررها عبدالله بن عبداللطيف الخطيب.
- ص- وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن بشر في ٢٩ رجب ١٣٥٢هـ.

٧- وثيقة وقف فروخ باشا الفاتح:

وثيقة الوقف الشرعية أمضاها قاضي الأحساء صفي الدين بن سليمان في ١٧ شوال ٩٥ هـ.

٣- وثيقة أوقاف على باشا:

وثيقة الوقف الشرعية المؤرخة في ١٢ ربيع الأول ٩٨٢هـ.

٤- وثيقة وقف محمد على باشا المتوفى سنة ٧٤٠ هـ/ ٦٣٧م:

وثيقة شرعية أمضاها الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن النعيم في ٢٣ جمادى الأولى ١٣٥هـ.

٥- وثائق وقف محمد علي باشا حال ولايته على الأحساء في عام ١٠٣٦هـ ١٠٢٦ م:

- أ) وثيقة الوقف الشرعية المؤرخة في غرة جمادي الثانية ١٠٣٦هـ.
- ب) وثيقة الوقف الشرعية نقلها عن أصلها عبدالله بن عبداللطيف الخطيب عصر يوم الاثنين ٢١ ذي الحجة ١٣٥٦هـ.
- ج) وثيقة الوقف الشرعية المؤرخة في عام ١٠٤٧هـ، نقلها عن أصلها وأمضاها قاضي الأحساء الشيخ عبدالله بن عمر بن دهيش في ٤ محرم ١٣٥٨هـ.

٦- وثيقة أوقاف وسبيل محمد على باشا:

وثيقة الوقف الشرعية أمضاها قاضي الأحساء الشيخ يحيى بن محمد الشافعي يوم الأربعاء الموافق ٢ ذي القعدة ١٠٥٨هـ.

٧- وثيقة أوقاف مدرسة علي باشا:

وثيقة الوقف الشرعية المؤرخة في أوائل شهر شعبان ١٠١٩هـ.

٨- وثيقة أوقاف محمد بن عبدالله المكنى بأبي نقاء:

وثيقة الوقف الشرعية قابلها على أصلها وختمها قاضي الأحساء الشيخ عبداللطيف بن مبارك.

٩- وثيقة وقف المدرسة الموقوفة على عبدالرحمن بن خليفة بن حسن بن نعيم:

وثيقة الوقف الشرعية قابها على أصلها وختمها الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن الملا.

١- وثيقة وقف مسجد الشطيب:

وثيقة الوقف الشرعية أمضاها قاضي الأحساء الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن النعيم في ٧ جمادي الأولى ١٢٤٨هـ.

١١- وثيقة أوقاف مسجد سلمان بن محمد بن فهد بن براك بن غرير بن عثمان بن سعود:

وثيقة شرعية صدرت حين أريد تأجير بعض أوقافه في ٦ شعبان ١٢٧١هـ.

١٢ - وثيقة وقف مسجد الإمام فيصل بن تركي بالمبرز:

وثيقة وقف المسجد المورخة في ٨ ربيع الأول ١٢٧١هـ وعليها عدة توقيعات منها تواقيع الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ وأبنه عبداللطيف وسعود بن فيصل بن تركي وعلى بن محمد أبو ونيان.

١٣- وثائق وقف مسجد الإمام فيصل بن تركي بالهفوف:

- أ) وثيقة وقف المسجد بإمضاء الشيخ عبدالرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبدالوهاب عام ١٢٧٨ه، وعليها امضاء الامام فيصل بن تركي بن عبدالله آل سعود بتاريخ جمادي الثانية ١٢٧٨ه.
- ب) وثيقة شرعية أمضاها الشيخ عبدالرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبدالله عبدالوهاب في عام ١٢٧٢ه، عليها امضاء الامام فيصل بن تركي بن عبدالله آل سعود وختمه، وعليها أيضاً تواقيع الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله الوهيبي وصالح بن راشد وكيل الامام فيصل بن تركي في الأحساء.
- ج) وثيقة شرعية أمضاها الشيخ عبدالرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبدالوهاب في ٢٣ رجب ٢٧٢ هـ، وعليها أمضاء الامام فيصل بن تركي وتوقيع صالح بن راشد.
- د) وثيقة شرعية أمضاها الشيخ عبدالرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبدالوهاب في عام ٢٧٨ هـ وصادق عليها وختمها الامام فيصل بن تركي في جمادي الثانية ٢٧٨ هـ.

١٤ - وثيقة أوقاف عمر بك:

وثيقة الوقف الشرعية المؤرخة في شهر ربيع الأول ١٠٥٦هـ:

١٥- وثيقة وقف محمد بن غرير بن عثمان بن سعدون:

وثيقة شرعية نقلها عن أصلها وختمها الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله بن عمير والشيخ على بن محمد آل عبدالقادر .

١٦- وثيقة وقف مسجد عثمان بن محمد الكرود:

وثيقة شرعية أمضاها الشيخ حسين العدساني في ٢٨ ذي الحجة ١١٩١هـ.

١٧- وثيقة أوقاف علي بن محمد الخليفة وإخوانه:

وثيقة شرعية نقلها عن أصلها وختمها الشيخ عبدالله بن علي في ٥ ربيع الأول ١٣٣٥هـ.

١٨- وثيقة أوقاف مسجد دريب الواقع في محلة العيوني في مدينة المبرز:

وثيقة شرعية صدرت حين اقتطاع جزء من أوقافه لصالح مشروع الري والصرف في الأحساء أمضاها الشيخ حسن بن حسين آل عبدالقادر في ٢٣ ربيع الثاني ١٣٩٣هـ.

١٩- وثيقة أوقاف مسجد المالح أو المالحة:

وثيقة شرعية استخرجت حين الجاعلة على بعض أوقافه شهد عليها الشيخ محمد بن عبدالله آل عبدالقادر امضيت في منتصف شهر جمادى الثانية ١٣٤١هـ.

• ٢- وثيقة أوقاف الجبري في مدينة المبرز:

وثيقة شرعية نقلها عن أصلها وختمها الشيخ محمد بن عبدالله آل عبدالقادر في عام ١٣٧٥هـ.

٢١- وثيقة أوقاف مسجد محمد الجريوي:

وثيقة الوقف الشرعية أمضاها الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله بن عمير في شهر ربيع الثاني ١٢٨٨هـ.

٢٢ - وثيقة أوقاف مسجد محمد بن عبداللطيف بن عبدالله الجعفري:

وثيقة شرعية نقلها عن أصلها وختمها كل من الشيخ عبداللطيف الملا والشيخ أبوبكر الواعظ.

٢٣- وثيقة أوقاف مسجد الشيخ عبداللطيف بن محمد بن عبدالرحمن الجعفري:

وثيقة الوقف الشرعية أمضاها قاضي الأحساء الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن بن عمير في ٧ صفر ١١٩٢.

٢٤- وثيقة أوقاف مدرسة سعدون بن سيف السعدون:

وثيقة شرعية أجاز فيه الشيخ علي بن محمد آل عبدالقادر تأجير أوقاف المدرسة في عام ١٣٠٤هـ.

٥٧- وثيقة أوقاف مسجد سعدون بن سيف السعدون:

وثيقة شرعية مؤرخة في ٢ شعبان ١٢٧٤هـلم تكن مختومة فختمها الشيخ علي بن محمد آل عبدالقادر في شهر صفر ١٣٥٥هـ.

٢٦- وثيقة الأوقاف التي في أيدي آل الشيخ عبداللطيف:

وثيقة الأوقاف الشرعية أمضاها الشيخ محمد بن حسين العدساني في شهر شوال ١٢٦٥هـ.

٧٧ - وثيقة أوقاف مدرسة إبراهيم بن نصر الله وجمعان بن محمد بن جمعان:

وثيقة الوقف الشرعية المحررة في ٢٧ ربيع الأول ١٢٣٦هـ والتي أمضاها الشيخ عثمان بن عبدالله بن جامع الحنبلي القاضي في البحرين.

٢٨ - وثائق وقف مدرسة الشريفة:

- أ) وثيقة الوقف الشرعية أمضاها قاضي الأحساء الشيخ عبداللطيف بن مبارك في غرة شهر رجب ١٢٧٤هـ.
- ب) وثيقة شرعية أمضاها الشيخ أبوبكر بن محمد الملا والشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن النعيم مؤرخة في غرة شهر صفر ٢٦٠هـ.
- ج) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن النعيم في ١٢٦٠ صفر ١٢٦٠هـ.

٢٩ - وثائق أوقاف مدرسة الحاج بكر:

- أ) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن النعيم
 في ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٠هـ.
- ب) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله الوهيبي في شهر ذي القعدة ٢٨٦ ه.

• ٣- وثائق أوقاف مسجد رشيد مثيني الجحاحفة:

- أ) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء الشيخ عبدالله بن محمد بن عبداللطيف
 في ١٨ شوال ١١٤٠ه.
- ب) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن حسين العدساني.
 - ج) وثيقة محررة في غرة ذي الحجة ٢٥٦هـ بامضاء أحمد بن رشيد الحنبلي.
- د) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله الوهيبي في ١٢٨ شوال ١٢٨٦ه.
- ه) وثيقة شرعية أمضاها الشيخ علي بن محمد آل عبدالقادر في شهر جمادى الأولى ١٣٠٧هـ.

٣١- وثائق أوقاف آل باز:

- أ) وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء العثماني خليل خلوصي في ١٥ ربيع
 الأول ١٢٩٧هـ
- ب) وثيقة شرعية أمضاها الشيخ ابراهيم بن عبدالملك وختمها الشيخ عبدالله بن عبداللطيف في ٢٥ رجب ١٢٩٩.

٣٢- وثيقة أوقاف محمد بن ناصر بن خلف بن هلال الشافعي:

وثيقة شرعية أمضاها قاضي الأحساء العثماني محمد بن الحاج قرملي في ١٧ صفر ١٠٦٣. هـ.

٣٣- وثيقة أوقاف مسجد ورباط ومدرسة آل عمير:

- أ) وثيقة الوقف الشرعية المحررة في منتصف شهر رجب ١١٥٠هـ/١٧٣٧م.
- ب) وثيقة الوقف الشرعية أمضاها قاضي الأحساء الشيخ عبدالرحمن بن حسين العدساني في أواخر عام ١٦٧ه.

٣٤- وثيقة أوقاف مدرسة الحبيشية:

وثيقة الوقف الشرعية أمضاها الشيخ محمد بن عبدالسلام قاضي دبي والحدود والولاية في عام ١٣٢٣ه، وقد قابلها عن أصلها وختمها الشيخ محمد بن عبدالله آل عبدالقادر.

ثالثاً: رسائل شخصية واستدعاءات رسمية:

رسالة الإمام فيصل بن تركى ألى الجعافرة مؤرخة في ٧ شوال ٢٨٢ هـ.

رسالة الإمام فيصل بن تركي الى عبدالرحمن وعبدالله أبناء الشيخ عبداللطيف بن مبارك المؤرخ في ٢٠ ربيع الأول ٢٧٧ ١هـ.

خطاب ابن طوق الى شاكر بك مدير ادارة الأملاك السنية في لواء الأحساء المؤرخ في ٢٥ ربيع الثاني ١٣٠٣هـ.

ثانياً: الوثائق البريطانية:

١- أرشيف حكومة الهند البريطانية في بومبي (10)

تم الاطلاع على عديد من الملفات المحفوظة في أرشيف بومبي، إلا أن التركيز كان على . (IOR). ملفات مكتب المقيم السياسي البريطاني في الخليج التالية والتي يرمز لها بـ (Political Department (1872) no. 1433.

Persian Gulf

Regarding Turkish Expedition Towards Nejd and its Relations to Bahrein.

2 - Political Department (1872) no. 793.

Persian Gulf

Regarding Turkish Expedition Towards Nejd and its Relations to Bahrein.

3 - Political Department (1872) no. 347.

Persian Gulf

On the Subject of the Turkish Expedition to Neid.

4 - Political Department (1873) no. 195.

Persian Gulf

Nejd

Regarding the Movement of Turkish Expedition to Nejd.

ثالثاً: إفادات تحريرية وشفهية وتقارير غير منشورة:

أ - أفادات خطية متعددة من الأستاذ محمد سعيد الملا الذي قدم جده الأكبر واعظا
 مع الجيش العثماني في الفترة العثمانية الأولى كتبها في عدة مناسبات. وهو من
 المهتمين بتاريخ الأحساء، ويحتفظ بعدد من الوثائق العثمانية والمراسلات بين

- جده الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن الملا الذي شغل منصب مفتي الأحساء في الفترة العثمانية خلال الفترة (١٣٠٧ – ١٣٣١هـ).
- ب أوراق الشيخ يوسف بن راشد المبارك، معلومات عن تاريخ الأحساء، كتبها لاستخدام شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) عندما استعانت به كمستشار غير متفرغ، محفوظة ضمن مكتبة جورج رنتز في منزله في مدينة سان فرانسسكو بولاية كاليفورنيا. أطلع عليها المؤلف شخصياً وحصل على نسخة منها. وقد بيعت تلك المكتبة مؤخراً.

رابعاً: مخطوطات غير منشورة:

الذكير، مقبل بن عبدالعزيز، مطالع السعود في تاريخ نجد وآل سعود، مكتبة كلية الأداب بجامعة بغداد رقم ٥٦٩ .

خامساً: الكتب باللغة العربية:

- ۱ الانصاري، عبدالله بن إبراهيم، ديوان الامام أحمد بن علي بن مشرف، ادارة أحياء التراث الاسلامي، قطر، د.ت.
- ٢ بن عيسى، ابراهيم بن صالح، عقد الدرر فيما وقع في نجد من الحوادث في أواخر القرن الثالث عشر وأول الرابع عشر، حققه وعلق عليه عبدالرحمن بن عبداللطيف بن عبدالله آل الشيخ، طبع على نفقة وزارة المعارف، د.ت المطابع الوطنية الحديثة، الرياض.
- ٣ الدريب، سعود بن سعد، التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية، مطابع
 حنيفة للأوفست، الرياض، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣، ط١.
- ٤ عوض، عبدالعزيز محمد، الادارة العثمانية في ولاية سورية: ١٨٦٤ ١٩١٤م، دار المعارف بمصر ١٩٦٩م.
- ٥ سالدانا، جي .أي، (تعريب أحمد العناني) الشئون القطرية من سنة ١٨٧٣ ٥ سالدانا، جي .1٩٧٩ من على، الدوحة، ٩٨٩ ١م.
- 7- السبيعي، عبدالله بن ناصر، اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاقتصادية في المنطقة الشرقية: ١٣٥٠ ١٣٨٠هـ/ ١٩٣٣ ١٩٦٠م، دراسة في التاريخ الاقتصادي، ط٢.

- ٧- -----، الحياة العلمية والثقافية والفكرية في المنطقة الشرقية: ١٣٥٠ ١٣٥٠ ١٩٨٩م. ١٩٨٩م.
- ٨- آل الشيخ، حسن بن عبدالله، التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية،
 تهامة ٣٠٤ هـ/ ٩٨٣ م، ط١.
 - ٩- مختارات من القوانين العثمانية، دار الحمراء للطباعة والنشر بيروت، ط١.
- ١ المدامغة، مصطفى كاظم، نصوص من الوثائق العثمانية عن تاريخ البصرة في سجلات المحكمة الشرعية في البصرة: ١١٨٨ ١٣٣٠هـ، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨١م.
- ١١ مدكور، محمد سلام، القضاء في الإسلام، دار النهضة الإسلامية، المطبعة العالمية، المطبعة العالمية، القاهرة، د.ت.
- 1 ٢ الملا، عبداللطيف بن عثمان، لمحات من الحياة التعليمية في الأحساء من القرن الحادي عشر الى القرن الخامس عشر الهجري، مطابع الحسيني الحديثة، الأحساء، د.ت.
- ١٣- نوفل أفندي نعمة الله نوفل، [مترجم] الدستور، مجلدان، المجلد الأول المطبعة الأدبية، بيروت ١٣٠١هـ.
- ١٤ النجار، جميل موسى، الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني: ١٨٦٩ ١٩١٧م، مكتبة مدبولي القاهرة، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

سادساً: رسائل جامعية غير منشورة:

الوهبي، عبدالكريم بن عبدالله، الحكم العثماني في الحسا (٩٥٤ – ١٠٨٢هـ/١٥٤٧ – ١٠٤٢هـ ١٥٤٧ - ١٠٤٢ م)، رسالة دكتوراة غير منشورة مقدمة الى قسم التاريخ بكلية الأداب، جامعة الملك سعود (عام ١٤١٨هـ/١٩٩٨م)

سابعاً: دوريات ومقالات:

١ - مجلة لغة العرب، الجزء ٨، السنة الثالثة، شهر ربيع الأول ١٣٢٢هـ.

^{2 -} Mandavilie, Jon E, The Ottoman Province of Al-Hassa in the sixteenth Centuries. Journal of the American Oriental Society, Volume 90, Number 3, July - September 1970.